ظاهرة الإرهاب الدولي وانعكاساتها على الأمن الوطني الأردني

The Phenomenon of International Terrorism and It's Impact on the Jordanian National Security

إعداد

محمد حميد دغجوقه

الرقم الجامعي: 401220059

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد القادر محمد فهمي الطائي

قُدِّمَتْ هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

كانون الأول /2015

بسم الله الرحمن الرحيم

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

صدق الله العظيم

(سورة النمل الآية 19)

التفويض

أنا محمد حميد دغجوقه. أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخة من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم: محمد حميد دغجوقه

التاريخ: 2015/12/29

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الدراسة وعنوانها "ظاهرة الإرهاب الدولي وانعكاساتها على الأمن الوطني الأردني". وأجيزت بتاريخ 29 كانون أول 2015

أعضاء لجنة المناقشة:

1. الأستاذ الدكتور محمود علي		رئيساً
2. الأستاذ الدكتور محمد مصالحة		عضواً خارجياً
3. الأستاذ الدكتور عبد القادر فهمي الطائي		مشرفاً

الشكر والتقدير

الحمد لله ثم الحمد لله على نعمة الأمن والأمان. الحمد لله الذي يسّر لي أمري في إعداد هذه الدراسة، أما بعد، فإنني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى سعادة رئيس جامعة الشرق الأوسط وعميد كلية الآداب والعلوم ورئيس قسم العلوم السياسية وجميع موظّفي الجامعة، وكل من ساعدني ودعمني في إعداد الرسالة، مثل الدكتورة فاطمة جعفر والأستاذ الدكتور عبد الرؤوف زهدي. وأخص بالشكر والتقدير المشرف على الرسالة **الأستاذ الدكتور عبد القادر فهمي الطائي**، صاحب الخبرة الواسعة في مجال العلاقات الدولية والعلوم السياسية لما قدّمه من خبرة علمية رصينة، وتوجيهات تربوية أصيلة، ورعاية صادقة ومخلصة، كان لها الأثر الكبير في إنجاز الرسالة.

كما أتوجه بالشكر لأصحاب الدولة والمعالي والعطوفة الذين أتاحوا لي فرصة اللقاء بهم لإثراء هذه الدراسة بالأفكار والمعلومات.

ولأعضاء لجنة المناقشة الممثلة بالأستاذ الدكتور محمود علي رئيس اللجنة والأستاذ الدكتور محمد مصالحة عضو اللجنة الخارجي كل الشكر والتقدير أيضاً.

وأخيراً وليس آخراً أشكر سعادة رئيس وأعضاء المجلس العشائري الشركسي الأردني على مساعدتهم لي معنوياً من خلال إفساح المجال لي للتفرغ للدراسة كوني عضواً في مجلسهم الكريم.

وفي الختام أرجو من الله عز وجل أن أكون قد وفقت في تقديم المعلومة المفيدة للقاريء.

الباحث

الإهداء

أهدي هذا العمل العلمي المتواضع إلى

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه

الذي اتخذت من رؤيته النافذة وتحليله الموضوعي مبادىء عمل استرشادية في تحديد ما هو الإرهاب والسبل الكفيلة لمواجهته والتصدي له ومعالجته باعتباره يمثّل التحدي الأكبر للثوابت الوطنية الأردنية.

وتعبيراً عن الوفاء والعرفان والاعتزاز بقيادته التاريخية، وحنكته السياسية، وصبره الجميل، وإيمانه الصادق بالله عزّ وجلّ في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها وطننا العزيز وأمتنا العربية والإسلامية، لينجو بنا ويأخذ بأيدينا الى شاطىء الأمان والعزة والرفعة....

حماك الله يا أبا الحسين. وحمى الأردن بك وبرجالك المخلصين الصابرين....

إنه سميع الدعاء.

فهرس المحتويات

ملخص باللغة العربية

ظاهرة الإرهاب الدولي وانعكاساتها على الأمن الوطني الأردني

إعداد الطالب

محمد حميد دغجوقه

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد القادر محمد فهمي الطائي

تبحث هذه الدراسة في ظاهرة الإرهاب الدولي التي قد تهدِّد الأمن الوطني الأردني وتحديد انعكاساتها على الأمن الوطني الأردني، مع بيان وسائل وسبل مكافحتها والحد من تأثيرها على المجتمع الأردني. وتتزامن هذه الدراسة مع ما يشهده العالم من نشاطات إرهابية أثّرت بشكل سلبي على الأمن والاستقرار الدوليّيْن، وكونها تسعى إلى بيان مدى خطورة الإرهاب باعتباره ظاهرة إجرامية دولية تهدد الأمن الوطني الأردني مع بيان أهم الأساليب الناجعة لمواجهتها والتخفيف من آثارها، خصوصا مع تزايد الأعمال الإرهابية في المنطقة المحيطة بالأردن. وتعتمد الدراسة للتثبت من صحة الافتراضات التي انطلقت منها على منهج التحليل الوصفي والمنهج التاريخي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الإرهاب ظاهرة خطيرة قديمة لا وطن لها ولا دين، حيث مورست من قبل جماعات خارجة عن القانون من أتباع جميع الديانات السماوية في فترات متفاوتة، وقد أطلق على هذه الظاهرة صفة الدولية نظرا لانتشارها العالمي، واختراقها الحدود، مما جعل كل دولة عرضة لها في أي وقت. وكان لبعض الدول يد في رعاية وتمويل الإرهاب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مما أدى إلى ظهور مصطلح "إرهاب الدولة".

وقد اتفقت غالبية الدول على محاربة هذه الظاهرة، إلا أنها لم تتفق حول وضع تعريف شامل للإرهاب، ولم تتفق أيضاً على تحديد من الجهات الإرهابية، نظراً لمصالحها المتضاربة. ومع هذا، فقد اتخذت إجراءات وسياسات ووضعت إستراتيجيات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لمحاربة الإرهاب واحتوائه.

وقد برز الإرهاب ظاهرة دولية لافتة للنظر بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001, حيث أصبح الإرهاب محط أنظار العالم أجمع، حيث تميز الإرهاب في الوقت الحالي عن غيره على مدى العصور، بأنه إرهاب عربي إسلامي، إذ إن معظم الذين يمارسون الإرهاب هم من أتباع الديانة الإسلامية وكذلك غالبيتهم من الجنسية العربية. ورغم الجهود الدولية، السياسية منها والأمنية والعسكرية، للقضاء على الإرهاب، إلا أنها لم تنجح في مكافحته إلا عن نطاق ضيق، نظرا لتضارب مصالح تلك الدول. فما يعتبر إرهابا في مكان ما من قبل دول معينة يعتبر نضالا مشروعا من قبل دول أخرى.

وبما أن الأردن كان من الدول التي تأثرت سلبيا بالإرهاب من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكان لا بد له من وضع إستراتيجيات واتخاذ إجراءات عملية للمحافظة على أمنه الوطني من خلال التعاون مع بقية الدول وذلك بالانضمام للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وقد استطاع الأردن إلى حد ما احتواء الإرهاب ومنعه من الوصول ميدانيا لأراضيه، إلاّ أن ذلك لا يمنع من استمرار وضع إستراتيجية شاملة تشمل إجراءات تحصينية لتقوية المناعة ضد ثقافة الإرهاب ابتداءً من الأسرة والمدرسة والجامعة ومراكز العمل، للاعتزاز بموروثاتنا الثقافية التسامحية، وذلك من خلال تكليف الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها في مجال التوعية، وتنمية الحسّ الأمني.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب الدولي، الأمن الوطني

The Phenomenon of International Terrorism and It's Impact on the Jordanian National Security

Preparation

Mohammed Hameed Dohjoka

The supervision of Prof. Dr Fahmi Abdel-Qader al-tai

Abstract

This study aims to investigate the aspects of the international terrorism phenomenon that may threaten the national security of Jordan, and determine its impact on the Jordanian National Security, thus highlight the means and ways to control and reduce its impact on the Jordanian society.

This study stems its importance from its concurrence with the terrorist actions the world is witnessing with its negative impact on the global security and stability. It seeks to show the extent of terrorism dangers as an international criminal phenomenon threatening the Jordanian National security in attempt to focus on the most effective methods to confront and alleviate its impact, especially with the increasing terrorist acts in the surrounding area of Jordan. To prove validity of the set hypotheses of the study, the historical approach and the descriptive analysis were adopted.

The study concluded that terrorism is an old dangerous phenomenon with no homeland and specific religion, as it was practiced by outlaw groups of followers of all religions in various periods of times. Terrorism was described as an international phenomenon due to its global spread across the borders, making any nation vulnerable to it as a target, while some other states known to have helped in caring and financing terrorism directly or indirectly which led to the emergence of the term “State Terrorism”.

The majority of the states agreed to confront and fight terrorism but they didn’t agree upon a comprehensive definition for the term “terrorism”, nor identifying the bodies of terrorism because of their conflicting interests. However, strategies, policies and procedures were taken on the local, regional and international levels in order to fight and contain terrorism.

Terrorism has emerged as a remarkable international phenomenon attracting the whole world’s attention after the 11th of September 2001. Arab-Islamic is the distinction of the contemporary terrorism from similar groups in the past, as most of the engaged individuals in terrorism are Muslims, and the majority of whom are Arabs.

Despite the international efforts, including political, security and military actions to eradicate terrorism, they did not succeed in combating it except in a limited range due to the conflicting interests of states, and what is considered terrorism by some communities is considered legitimate struggle by others.

Since Jordan was one of the countries adversely affected by terrorism from the political, economic and social aspects, it was obliged to develop strategies and take practical policies in order to maintain national security through cooperation with other countries, and being part of the international efforts to confront terrorism.

Jordan has been able to some extent, to contain terrorism and prevent it from having ground access to its territory; this does not mean putting aside the sustainable comprehensive strategic planning. These plans should include prevention strategies to strengthen the invulnerability against the culture of terrorism inside the family, school, higher education and work, and cherish the inherited culture of tolerance through the assignment of different ministries and civil society institutions (NGO) to play their roles in the field of education and development of the sense of security.

Key Words:
International Terrorism, National Security

الفصل الأول

(الإطار العام للدراسة)

المقدمة

الإرهاب بشكل عام ليس بالجديد، فهو موجود منذ القدم، ولكنه مع مرور الزمن أصبح ظاهرة دولية تتعدّى الحدود وتطال معظم الدول، مهما كانت قوية ومهما كانت محصنة أمنياً وعسكرياً، وأحداث الحادي عشر من سبتمر 2001 أثبتت صحة هذا الرأي. فقد أصيبت الولايات المتحدة في عقر دارها بالرغم من انفرادها بكل مظاهر القوة على الساحة الدولية، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إذ لم تسعفها التكنولوجيا التي تتمتع بها عن سائر دول العالم ولا الاحتياطات والإجراءات الأمنية المعقدة من أن تتعرض لما تعرضت له من هجوم إرهابي من قبل مجموعة من الأشخاص.

هذا الحدث انعكس سلباً، ليس فقط على الولايات المتحدة، وإنما على معظم دول العالم من ناحية الأمن والاستقرار، ومن النواحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. والأردن بدوره كدولة نامية من دول منطقة الشرق الأوسط، منطقة الصراع العربي الإسرائيلي، تعرض لعمليات إرهابية في السابق من تفجيرات واغتيالات، مع أنها كانت محدودة إلاّ أن تأثيرها كان كبيراً.

وعلى الرغم من تعرّض الأردن، كغيره من الدول العربية، لما يسمى بالربيع العربي الذي خلخل بعض الدول العربية في استقرارها وأمنها، وأدى إلى إسقاط بعض أنظمتها السياسية، إلا أنّه تمكّن من مواجهة هذه الموجة بكل حكمة وحنكة ونجا من تأثيراتها المدمرة. وبقي ثابتا رغم موقعه الجغرافي بين دول تعجّ بالصراعات الداخلية، التي انتقلت من صراعات سياسية وأيديولجية إلى صراعات استخدمت فيها الأساليب الإرهابية من قبل معظم الأطراف المتناحرة لتحقيق أهدافها.

ومع انتشار موجة الإرهاب وتوسعها ووصولها إلى الدرجة التي أصبحت فيها تمثِّل ظاهرة دولية، بات الأردن مهدَّدا بها كغيره من الدول الأخرى. ولذلك فإن الضرورة تقتضي دراسة هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها وأشكالها وأساليبها وانعكاساتها على الأمن الوطني الأردني حتى يتسنى وضع إستراتيجية مناسبة وملائمة للتصدي لها، والمساهمة مع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي للقضاء عليها.

وما يلفت الانتباه أن هذه الظاهرة طغت عليها الناحية الدينية، وأصبح الدين الإسلامي ستاراً للعمليات الإرهابية، إذ إن غالبية دول منطقة الشرق الأوسط تدين بالديانة الإسلامية. وأصبح كل طرف يعتمد على نصوص دينية لتبرير أفعاله التي لا يستسيغها العقل. وأصبح من الضروري معرفة تبريرات مسوغي العمليات الإرهابية ومواجهتهم فكريا بحجج مستمدة من الدين الإسلامي الحنيف، بالإضافة إلى الإجراءات العسكرية والأمنية والاقتصادية وغيرها.

صحيح أن الأردن لم يتأثر بشكل مباشر وبنطاق واسع بهذه الموجة لغاية الان، إلا أنه ليس بمنأى عن أن يتأثر بها إذا لم تقم الدولة الأردنية بإجراءات وقائية لحماية أمنه واستقراره خاصة، وأن الدول المحيطة به ملتهبة بالأعمال الإرهابية ووصلت إلى حال تفهّم فيها المجتمع الدولي خطورة هذه الظاهرة، واضطر إلى التدخل عسكريا لمنع تفشي هذه الأعمال الإرهابية.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في تحديد مدى الخطورة المترتبة عن ظاهرة الإرهاب الدولي وانعكاساتها على الأمن الوطني الأردني الأمر الذي يمكن أن يؤدّي إلى ظهور تحديات أمنية جديدة في شتى مجالات الحياة تتفاقم خطورتها مع تطور أدوات التخطيط الإرهابي ووسائل التنفيذ المتقدمة المعتمدة على التكنولجيا الحديثة.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. الوقوف على أوجه الإرهاب الدولي الذي قد يهدد الأمن الوطني الأردني
2. تحديد انعكاس ظاهرة الإرهاب على الأمن الوطني الأردني.
3. تحديد الوسائل وسبل معالجة ظاهرة الإرهاب الدولي والحد من تأثيرها على المجتمع الأردني.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تسعى إلى بيان مدى خطورة الإرهاب باعتباره ظاهرة إجرامية دولية تهدد الأمن الوطني الأردني مع بيان أهم الأساليب الناجعة لمواجهتها وللوقوف في وجه هذا التهديد والتخفيف من آثاره، خصوصاً مع تزايد الأعمال الإرهابية في المنطقة المحيطة بالأردن شرقاً وشمالاً, مع أهمية وضع إستراتيجية أردنية قوية لمكافحة الإرهاب الدولي.

أسئلة الدراسة

تثير الدراسة عدة تساؤلات تحاول الإجابة عنها، وهي:

1. ما انعكاسات ظاهرة الإرهاب على الأمن الوطني الأردني؟
2. ما السبل والوسائل الواجب اتخاذها في مواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي التي تهدد الأمن الوطني الأردني؟

فرضية الدراسة

لظاهرة الإرهاب انعكاسات خطيرة على الأمن الوطني الأردني بمضامينه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن هذه الفرضية يمكن اشتقاق فرضية أخرى مفادها أن الأردن لا

يستطيع مواجهة الإرهاب الدولي بمفرده بمعزل عن التنسيق والتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة. الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود الدولية والإقليمية في سبيل مكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها.

محددات الدراسة

تكمن المحددات الرئيسة للدراسة في أن الأساليب المتبعة في تنفيذ العمليات الإرهابية أساليب متنوعة ومتطورة وأحيانا معقَّدة لدرجة يصعب التنبؤ بها ومكافحتها. وعدم وجود اتفاق على تعريف الإرهاب، وعدم كفاية وسائل وأساليب مكافحة الإرهاب لوجود المعايير المزدوجة في العلاقات بين الدول.

مصطلحات الدراسة

ظاهرة الإرهاب:

التعريف اللغوي: لم يرد في قواميس اللغة العربية مصطلح " الإرهاب" ولكنه عرف بالفعل "رهب" "يرهب" أي خاف وفزع، وتشتق من الفعل المزيد " أرهب" ويقال أرهب فلان فلانا أي أخافه، وقد ذكر لفظ الإرهاب في القرآن الكريم بمعانٍ متعددة تفيد الخوف والفزع والخشية من الله سبحانه وتعالى (داودي، 2014، ص8).

"تشتق الكلمة الفرنسية Terreur بمعنى رهبة أو رعب من الأَصل اللاتيني Terreur، Tersere وهما فعلان يفيدان معنى جعله يرتعد ويرتجف. ومن المفردات المشتقة من هذين الفعلين Terror، Terrorise . جاء لكلمة Terror في قاموس الأكاديمية الفرنسية الذي نشر في عام 1694 التفسير التالي: رعب، خوف شديد، اضطراب عنيف تحدثه في النفس صورة شرّ حاضر أو خطر قريب. وهي تقابل في اللغة العربية رهبة، رُهبي، أو الحالة التي ترهب أو تفزع. (العكره 1993 ص10).

وتعرِّف الموسوعة السياسية الإرهاب بأنه "استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معيّن مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو وسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوىء لمشيئة الجهة الإرهابية". (الموسوعة السياسية ص 153).

هذا ويوصف الإرهاب بأنه دولي عندما يتجاوز تأثيره حدود الدولة ليصبح ظاهرة عابرة للحدود القومية، وعلى هذا عرف مقلد، (1979 ص 29) الإرهاب الدولي على أنه: "الإرهاب الذي يتخطّى الحدود السياسية للدّول، أو أنه الإرهاب الذي تنتج عن ممارسته ردود فعل وأصداء دولية قد يتسع تأثيرها أو يضيق بحسب الأحوال. والإرهاب الدولي كما يقال عادة ما يصطبغ بالصبغة السياسية، كما أن الجماعات التي تمارسه هي في الغالب جماعات غير حكومية، وإن كان هذا في ذاته لا يمثِّل حائلاً بينها وبين الحصول على التشجيع المادي والمعنوي لبعض الدول والحكومات".

التعريف الإجرائي: في هذه الدراسة سيتم التركيز على ما تقوم به الجماعات المتطرفة التي تستخدم السلاح والمتفجرات وأية أساليب عنف أخرى لترويع المواطنين وإيقاع الخسائر المادية والبشرية بهم.

الأمن:

"الأمن كلمة مشتقة من الفعل أمِنَ أمناً وأماناً وأمانة : اطمأن ولم يخف، فهو آمن، وأمِنٌ وأمينٌ. يقال لك الأمان: أي قد آمنتك. وأمِنَ البلدُ: اطمأن فيه أهله. وأمِنَ الشر ومنه: سلِمَ. وأمِنَ فلانا على كذا: وثق فيه واطمأن إليه، أو جعله أميناً عليه". (المعجم الوسيط ج1 ص 27).

ويعرِّفه بدران وآخرون, (2003 ص3), بأنه "عكس الخوف، وهو شعور الفرد بالاطمئنان والأمان، وانعدام الإحساس بالخطر، وهو يتحقق من خلال تحقيق أمن الدولة ككل ويمثل الأمن مفهوماً مركزياً في حياة كل المجتمعات بصرف النظر عن درجة تطور تلك المجتمعات، أي سواء كانت تلك المجتمعات هي مجتمعات متقدمة أو مجتمعات متخلفة".

الأمن الوطني:

لا يوجد تعريف متفق عليه للأمن الوطني، إنما وردت بشأنه عدة تعريفات منها ما أوردها بدران وآخرون بأنه "غياب الخطر عن الدولة، وشعور المواطن بالأمن والتحرّر من الخطر والمخاطرة".(بدران وآخرون 2003 ص 4). وبأنه: "قدرة الدولة على البقاء والمحافظة على قيمها مع استمرار النمو والتقدم طبقاً للأهداف المخططة بواسطة الحكومة". (نفس المصدر).

كما وصفه بأنه: "الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق أهدافها الوطنية التي تسعى إلى حماية أرضها وثرواتها والمحافظة على استقلالها السياسي والاقتصادي وحماية معتقداتها وتدعيم حضارتها، بما يحقِّق لها الاستقرار والرخاء والتقدم للشعب، بصورة تضمن استمرار بقاء كيان الدولة وتنمية امكانياتها وتوفير عناصر القوة لها. يساعدها في ذلك إرادة الشعب الواعي بمتطلبات الأمن وحمايته" (نفس المصدر).

ومن التعاريف المهمة للأمن القومي التي يمكن الاستشهاد بها أنه: "الحرية من الخوف ويجب أن يوضع في الأولوية، فإذا لم يكن هناك أمن فإن السياسة الاقتصادية والاجتماعية لن توجَّه لزيادة رفاهية الشعب بل توجَّه لزيادة أمن الدولة". (الغنيمي 1974 ص22).

وهناك تعريف آخر للأمن القومي يقول، بأنه: "حماية المصالح الحيوية للمواطن والمجتمع والدولة في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري والبيئي والمعلوماتي والثقافي (الروحي- الأخلاقي)، وفي المجالات الأخرى وذلك من كافة التهديدات والتأثيرات الداخلية والخارجية المدمرة. (توركماني2004 ص 18).

أمّا ما ورد في الموسوعة السياسية فيقول، بأنه: " تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي". (الموسوعة السياسية 1985 ص331).

الأمن الوطني الأردني

أما التعريف الإجرائي لغايات الدراسة الحالية، هو : المحافظة على سيادة الدولة الأردنية وهيبتها من الأخطار الداخلية والخارجية وتوفير الأمان والرفاهية الاقتصادية للمواطن والمجتمع بشكل عام بشكل يضمن للدولة استمرارها وتطوّرها.

الاطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري:

هناك صور عديدة للعنف كظاهرة اجتماعية منها العنف المادي، العنف المعنوي، العنف الفردي والعنف الجماعي. وهناك علاقة تبادلية بين العنف وسلوكيات المجتمع. لذلك نرى أنّ بعض الجرائم التقليدية قد تطوّرت وتغيّرت مع تطوّر المجتمع. وهناك أشكال جديدة وحديثة لحوادث

الإرهاب تستخدم التطور العلمي والتكنولوجي، مثل استخدام المتفجرات، وإمكانية التحكّم بها عن بُعد. حتى أن توقّعات بعضهم تذهب إلى إمكانية استخدام الأسلحة الذرية الصغيرة في عمليات الإرهاب المختلفة.

إن الإرهاب الدولي كبديل للحروب التقليدية، يمكن أن يحقِّق عدة أهداف، منها: الدعاية للقضية التي يحارب من أجلها الإرهابيون وذيوعها بين الناس، كما أنها تظهر قدرة الإرهابيين على توجيه ضربات مؤثرة للدولة، أو للنظام الذين يعملون ضده. وقد يهدف الإرهاب إلى شلّ تفكير الخصم، بإحباط الرّوح المعنوية لديه، وتشتيت جهوده في اتجاهات كثيرة، وتهديد حلفائه، إذا ما حاولوا مساعدته. وقد يكون الهدف هو إحداث أضرار مادية في مؤسسات الخصم الحيوية مما يؤثّر على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية له ولرعاياه. (بوادى 2004 ص 16).

وبمعنى آخر، إنّ هدف الإرهاب ليس فقط استهداف المرتكزات المادية للخصم وبنيته التحتية أو قتل رعاياه، ولكن الأَصل هو تخريب معنوياته كهدف أساسي للإرهاب. وقد ساعد على ذلك التقدم العلمي الهائل في وسائل الإعلام عن طريق نقل الأحداث عبر الأقمار الصناعية وأجهزة التلفزيون والصحف وغير ذلك، (نفس المصدر).

وبما أنّ الإرهاب يصنّف باعتباره من أعمال الجريمة المنظّمة، فإنّ له والحالة هذه ثلاثة أركان عامة: هي الركن المادي، والركن المعنوي، والركن الدولي. ويقصد بالركن المادي بأنه: ذلك النشاط الخارجي الذي ينصّ القانون على تجريمه عملا بمبدأ قانونية الجرائم والعقوبات. والركن المعنوي يعني: كافة الصور التي تتخذها الإرادة في الجريمة عن عمد أو خطأ غير عمدي، فلا يكفي لقيام المسؤولية الجنائية الدولية ارتكاب فعل غير مشروع، وإنما ينبغي أن يكون ذلك صادراً عن إرادة آثمة اتجهت الى ارتكاب الفعل، فأساس المسؤولية الجنائية في العصر الحديث هو خطأ الجاني، وهو أساس شخصي ومعنوي وليس مادياً مبنياً على النتائج المترتبة على الفعل وحده،

ويفترض الخطأ الذي تقوم على أساسه المسئولية اجتماع شرطين هما: الإدراك والتمييز، وحرية الإختيار. أما الركن الدولي فيتحقق في الجريمة الدولية إذا كانت هذه الجريمة تمسّ مصالح أو قيم المجتمع الدولي أو مرافقه الحيوية، أو إذا كان الجناة ينتمون بجنسايتهم إلى أكثر من دولة، أو إذا هرب مرتكبو الجريمة إلى دولة أخرى غير التي ارتكبت فيها الجريمة، أو إذا وقعت الجريمة على أشخاص يتمتعون بالحماية الدولية". (واصل،2008 ص 26- 29).

أمّا بالنسبة للأمن الوطني، ويطلق عليه أحياناً الأمن القومي، فقد سبق أن ذكرنا قسماً من تعريفاته. ولكن يمكننا الخروج من تلك التعريفات بأن تحقيق الأمن هو عملية تختلف درجة وإمكانيات تحقيقها من دولة لأخرى، ويرجع ذلك إلى أن تحقيق الأمن كاملاً هو مسألة صعبة، ولن يتوافر لأي دولة مهما كانت قوتها وإمكانياتها وقدراتها أن تحقق أمنها بالكامل. وهناك مستويات عديدة للأمن الوطني (القومي) وهي: الأمن الفردي، والأمن الجماعي، الأمن الوطني، الأمن الإقليمي، الأمن الدولي.

كما أن لأبعاد الأمن الوطني مكوّنات عديدة مثل المكوِّن الجغرافي، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والعسكري، والمعنوي. ومن منطلق أن الأمن الوطني قد أصبح مرتكزاً للربط بين سياسات الدولة الداخلية والخارجية، فقد تعددت مجالات وأشكال مصادر تهديد الأمن الوطني للدولة، فمنها: العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي. (بدران وآخرون، 2003 ص9).

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الإرهاب وفيما يلي عرض لبعض الدراسات التي بحثت في هذا المجال.

دراسة الظاهري، (2002) بعنوان: "**دور التربية الإسلامية في مواجهة الإرهاب**"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التربية الإسلامية في مواجهة الإرهاب، وقد توصَّلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: أن التقصير الحاصل في تدريس المقررات الدينية في بعض البلاد الإسلامية كان السبب المباشر في بروز مشكلة الإرهاب، كما أوضحت الدراسة أهمية الدور التربوي للمدرسة الثانوية، كونها إحدى المؤسسات التربوية الإسلامية التي تسهم عملياً في تحقيق الأهداف النظرية للتربية الإسلامية، من خلال النشاطات المدرسية الصفية وغير الصفية، كما أوصت الدراسة بضرورة تعاون جميع المؤسسات الاجتماعية والتربوية مع الأجهزة الأمنية في مواجهة الإرهاب.

دراسة الحسين، (2004) بعنوان: "**أسباب العنف والإرهاب والتطرف**"، وقد سعت هذه الدراسة إلى التعرُّف على أسباب الإرهاب وعدَّدت الأسباب الفكرية، منها: معاناة العالم الإسلامي اليوم من انقسامات فكرية حادّة بين تيارات مختلفة. وأن مرجع هذه المعاناة وما ترتّب عنها من مشكلات وانقسامات هو الجهل بالدين والبعد عن التمسك بتوجيهات الإسلام. ومن أبرز التيارات المعاصرة: تيّار علماني يدعو إلى بناء الحياة على أساس دنيوي وغير مرتبط بالأصول الشرعية ولا بالتقاليد والعادات والموروثات الاجتماعية الأصيلة. والتيار الآخر هو تيار ديني متطرِّف يعارض المدنية الحديثة وكل ما يتصل بالتقدم الحضاري.

دراسة المشعل، والباحوث، (2010) بعنوان "**الآثار الاقتصادية للإرهاب الدولي مع التركيز على أحداث الحادي عشر من سبتمبر**"، تناولت الدراسة أهم الآثار الاقتصادية التي انعكست على الاقتصاد الدولي عامة بسبب الأحداث الإرهابية التي حدثت على المستوى الدولي وبخاصة دور أحداث الحادي عشر من سبتمبر من خلال استعراض عدد من المتغيرات، وقد أكدت البيانات والإحصاءات الواردة في الدراسة، أن للإرهاب الدولي آثاراً سلبية متعددة تتجاوز الحدود الدولية، حيث تمتد آثاره لتتجاوز الدول المستهدفة بالإرهاب إلى دول أخرى كثيرة، مما ينعكس على الكثير من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، مثل التضخم، البطالة، الاستثمار، الأسواق المالية، السياحة وغيرها. كما أوضحت الدراسة أيضا أن آثار الإرهاب المتمثل في أحداث الحادي عشر من سبتمبر على اقتصادات الدول الأخرى امتزجت ببعض الآثار الإيجابية على بعض الدول والتي بطبيعة الحال آثار قصيرة الأجل بحكم تحركات رؤوس الأموال السريعة تجاه الأماكن الآمنة بخروجها من الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية.

دراسة الشامسي، (2010) بعنوان: "**أثر الإرهاب على أمن الخليج العربي ودولة الامارات العربية المتحدة**"، وتحدّثت الدراسة عن أن الإرهاب ظاهرة دولية، شملت مناطق العالم، وحظيت باهتمام عالمي غير مسبوق، وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث شكلت الأحداث نقلة نوعية خطيرة في نمط الإرهاب الجديد، من حيث التنظيم والأهداف والفكر الأيديولوجي، علما بأن ظاهرة الإرهاب ليست بالجديدة، بل قديمة. وقد أدت مشاركة بعض أفراد المجتمعات الخليجية في التنظيمات الإرهابية التي نفذت عمليات إرهابية إلى انعكاسات سلبية على دولهم، لكن ذلك لا يعني بالضرورة موافقة دول هؤلاء الأفراد على هذه الأعمال. وأدى ذلك إلى ظهور الكثير من الأصوات في كثير من دول العالم برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تنادي بضرورة تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية، في الدول الخليجية والإسلامية،

كما أدت إلى زيادة الأعباء على الأجهزة الأمنية في دول مجلس التعاون الخليجي، من الناحية التدريبية والتسليح بأحدث المعدات، مما ينتج عنه إنفاق المزيد من الثروات وزيادة الميزانية المخصصة لمكافحة الإرهاب من الدخل الوطني، وهذا بدوره يؤثر على مستوى دخل الفرد وعلى الاقتصاد الوطني.

دراسة محمد، (2011) بعنوان "**الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي**" دراسة تحليلية من منظور اجتماعي. وقد بيّنت الدراسة بأن الإرهاب يعدّ ظاهرة مجتمعية عالمية وتاريخية سادت الحضارات المختلفة وهي ظاهرة مرفوضة من المجتمع الإنساني، ولا يوجد إجماع دولي على إيجاد تعريف محدد، جامع، مانع، شامل، وواضح للإرهاب، وأنه مفهوم نسبي. وللإرهاب تأثير سلبي على حقوق الإنسان، حيث تستغل كثير من الدول والحكومات قضية حقوق الإنسان لمحاربة الإرهاب والعكس صحيح. وأن الإجراءات الأمنية العسكرية وحدها لا يمكن أن تخفِّف الإرهاب، بل يجب البحث عن الاسباب المهيِّئة للإرهاب ومنابعه والعمل على تجفيف هذه المنابع.

دراسة الزين، (2011) بعنوان: "**تحديات الأمن الوطني الأردني**"، حيث يعرض الكاتب، مفاهيم ومرتكزات وتحديات الأمن الوطني الأردني، إلى جانب إبراز دور وحدات القوات المسلحة، في دعم الأمن الوطني. كما يقارن الباحث، بين العديد من نتائج القراءات والدراسات التي توصل إليها أكاديميون ومراكز أبحاث واستطلاعات وتحليل الرأي، عارضا لعناوين تلك الدراسات، التي تتناول مفاهيم التغيير والتطور السياسي والعوامل المؤثرة على الأمن الداخلي، ممثلة بالصراع العربي الإسرائيلي، والتحوّل السكاني ومحدودية الموارد وكذلك الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة وبؤر الفقر والبطالة والفساد الإداري.

دراسة Sidhu سيدهو، (2005) بعنوان "**الإرهاب الدولي وآثاره على العلاقات الدولية**"،

(**Global Terrorism and its Implications for International Relations**)

حيث يعتقد الكاتب، بأن دراسته ستجلب العديد من المفاهيم المتطورة في استكشاف العلاقة الديناميكية بين الإرهاب والعولمة باستخدام الإطار النظري للواقعية الجديدة. يعزي الباحث التغييرات في الهيكل الجيوسياسي للنظام الدولي إلى أشكال عديدة من العنف والإرهاب. كما يبين بأن تطور طبيعة الإرهاب والعولمة مع تأثيراتها المهمة على السياسات الدولية تحتاج إلى قراءة قريبة لتأثيراتها على العلاقات الدولية. ومن المدرسة الواقعية في الفكر، فإن الواقعية الجديدة لـ كينيث ولتز (عالم أمريكي في العلوم السياسية وصاحب نظرية الواقعية الجديدة) أداة فعالة تستطيع المساعدة في دراسة مفاهيم العولمة والإرهاب ضمن العلاقات الدولية. إن توازن القوى انتهى من خلال التحوّل الهائل من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية وعدد من الصراعات غير المستقرة في العالم. وعدد كبير من هذه الصراعات تعود إلى الدين، وقد ساهمت في تصاعد مطرد للنشاطات الإرهابية عالمياً. مع أن الإرهاب الدولي ظاهرة قديمة، إلا أنها تطورت لنطاق أوسع متجاوزة كل الحواجز في النظام الدولي، وأدرجت المنظمات الإرهابية عمليات العولمة في تخطيطها الإستراتيجي والتشغيلي، معززة قدراتهم على الضرب بكفاءة، وبالتالي تحقيق أهدافهم التنظيمية، بأكثر فعالية. إن هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 الإرهابية على الولايات المتحدة هي شهادة على تطوّر الإرهاب، وأنها ليست مجرد ظاهرة عالمية، لكنها تهديد خطير للأمن الدولي.

دراسة يو ،Yoo (2005) بعنوان: **الإرهاب، وقوانين الحرب، والدستور**

Terrorism, the Laws of War, and the Constitution

تتناول الدراسة ثلاث حالات قتال للعدو التي تمثّل طليعة جهود الولايات المتحدة لوضع القواعد القانونية، بما يتفق مع المبادئ الدستورية الأمريكية، لشن الحرب العالمية على الإرهاب. تم تحليل الأسئلة الحاسمة التي أثارتها هذه الحالات حول التوازن بين الأمن الوطني والحريات المدنية في زمن الحرب والدعوة إلى إعادة النظر في العلاقة المعقدة بين الدستور والقانون الدولي.

دراسة أبادي، و جارديازابال Abadie and Gardeazabal (2005) بعنوان "**الإرهاب والاقتصاد العالمي**". **Terrorism and the World Economy** حيث ناقش الباحثان تأثير الإرهاب على الاقتصاد العالمي، بقولهم بداية إنهما لا يؤيّدان ما قيل من أن الإرهاب ليس له تأثير كبير على النشاط الاقتصادي، بحجة أن الهجمات الإرهابية لا تدمِّر سوى جزء صغير من مخزن رأس المال لأي دولة. ويضيفان بأن التغيرات في شدّة الإرهاب قد تسبّب في تحركات كبيرة لرأس المال عبر البلدان إذا كان الاقتصاد العالمي مفتوحاً بما فيه الكفاية.

دراسة سلون، Sloan (2012) بعنوان: "**ضرب الإرهاب الدولي: إستراتيجية العمل من أجل الوقاية والمعاقبة**"

(Beating International Terrorism : An Action Strategy for Preemption and Punishment).

حيث يقدم الباحث هذه الدراسة في المقام الأول للمسؤولين وكبار الضباط الذين سيكونون مسؤولين عن إجراءات الحرب ضد الإرهاب. ويبحث عدة مشاكل للتعريف ويحلِّل العوامل التي تدخل في وضع نهج لمواجهة الإرهاب واستباقه، كما يبحث في قضايا السياسة العامة فيما يتعلق باستخدام القوة.

ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

هذه الدراسة ستتناول ظاهرة الإرهاب الدولي وانعكاساتها تحديداً على الأمن الوطني الأردني. كما ستشمل الدراسة الأساليب والطرق الواجب اتّباعها لمكافحة هذه الظاهرة والتصدي لها بالتعاون مع المجتمع الدولي. هذا بالاضافة إلى أن الدراسة تعتبر من أحدث الدراسات التي تطرقت لانعاكاسات الإرهاب على الأردن سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لغاية عام 2015.

منهجية الدراسة

من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة وإثبات فرضياتها، وتحقيق أهدافها، وتبيان أهميتها سوف يتم استخدام مزيج من المناهج البحثية المعتمدة في مثل هكذا دراسة، بدءا بالمنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف ظاهرة الإرهاب الدولي والتعرّف عليها وتعريفها وتحديد أسبابها وتحليل نتائجها وانعكاساتها على الأمن الوطني الأردني. علاوة على ذلك، سيتم استخدام منهج صنع القرار لمعرفة كيفية تعامل صانع القرار الأردني مع هذه الظاهرة، وما الأولويات والإستراتيجيات التي اعتمدها لمواجهتها.

الفصل الثاني

التعريف بالإرهاب الدولي وجذوره التاريخية

قبل الخوض في دراسة ظاهرة الإرهاب وانعكاساتها التي أصبحت تمسّ الاستقرار والأمن الدولييْن نظرا لتخطّيها الحدود الجغرافية للدول، لابد من التعرّف على خلفية هذه الظاهرة وكيف نشأت وتطوّرت وذلك من خلال ثلاثة مباحث هي: المبحث الأول مفهوم الإرهاب وتعريفاته. المبحث الثاني الجذور التاريخية لظاهرة الإرهاب. والمبحث الثالث الأبعاد الدولية لظاهرة الإرهاب.

المبحث الأول : مفهوم الإرهاب وتعريفاته

يبدو من الصعوبة بمكان وضع تعريف جامع للإرهاب، وإذا كان بالإمكان وصف الظاهرة بنوع من التبسيط، فإن تعريفها بمعنى محدَّد يصعب الاتّفاق عليه، ذلك أن الكثير ممن تصدوا لها أعطوا تعريفات تعبِّر عن وجهة نظرهم، هذا فضلاً عن أن الظاهرة ذاتها (أي الإرهاب) تختلف في أشكالها ومضامينها. كما أن ليس لمصطلح الإرهاب محتوى قانوني محدّد ومتفق عليه، بسبب الطابع الديناميكي المتغير للإرهاب. (عامر1998). وأنّ محاولات تعريف الإرهاب قبل الحادي عشر من سبتمبر 2001 وبعده، قد صادفت مشاكل عدة من الناحية المنهجية والعملية بحيث يمكن القول: إنه لا توجد نظرية عامة للإرهاب الدولي. (الأشعل، 2005). فضلاً عن الاختلاف في المصالح الدولية ووجهات النظر لكل دولة.

وفي أواخر القرن الثامن عشر كان الإرهاب يطلق على تلك الأعمال السياسية الحكومية التي تستهدف نشر الرعب بين المواطنين لإخضاعهم لرغبات الحكومة, كما استخدم فيما بعد لوصف الأعمال التي يقوم بها الأفراد أو مجموعات من الأفراد أو الدول لأسباب متعددة، وفي الآونة الأخيرة استخدم للإشارة إلى الاستخدام المنظّم للعنف لتحقيق هدف سياسي، وبصفة خاصة

ارتكاب أعمال عنف، لخلق جوّ عام من الفوضى وعدم الاستقرار وانعدام الأمن وبثّ الفزع والرعب، وتعريض الأمن والسلم الدوليّيْن للخطر، وانتهاك الحقوق والحريات الأساسية للأفراد في المجتمع والدولة.

التعريف اللّغوي للإرهاب:

إن مصدر كلمة إرهاب هو الفعل "رهب". ولم ترد كلمة إرهاب في المعاجم العربية، حيث أنها لم تكن معروفة في الأزمنة القديمة. وقد وردت مشتقات هذه الكلمة في القرآن الكريم لتعطي أكثر من معنى، منه الخشية وتقوى الله سبحانه وتعالى، كما جاء في القرآن الكريم (وَأَوفُواْ بِعَهْدِي أوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ) (البقرة: الآية 40). كما وردت بمعنى الرعب والخوف، (وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ) (القصص: الآية 32). وقد جاءت في القرآن الكريم بمعنى الرعب في المعارك العسكرية، (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ) (الأنفال: الآية 60). وقد أقرّ مجمع اللغة العربية كلمة "الإرهاب" ككلمة حديثة في اللغة العربية، وأساسها "رهب" أي خاف، وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل "أرهب"، وأرهب بمعنى خوّف. وقد أطلق مجمع اللغة العربية في معجمه الوسيط على الإرهابيين أنه وصفٌ يُطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية. (بوادى2004 ص20).

ويشير بعضهم إلى أن الرهبة في اللغة العربية عادة تستخدم للتعبير عن الخوف المشوب بالاحترام وهي تختلف عن كلمة "إرهاب" الذي يعني الخوف والفزع الناتج عن التهديد باستخدام القوة، أو استخدامها فعلا، ومن هنا فإن ترجمة كلمة Terrorism الشائعة في اللغة العربية هو إرهاب، وهي ترجمة غير صحيحة لغويا، لأن الخوف من القتل أو الجرح أو الخطف أو تدمير المباني والمنشآت والممتلكات وهي الأفعال التي ترتكبها الجماعات الإرهابية لا تقترن بالاحترام بل

تقترن بالرعب وليس الرهبة. لذا فإن الترجمة الصحيحة لهذه الكلمة هي إرعاب وليس إرهاب، ومع هذا، فإن المتعارف عليه الآن هو، أن يطلق على هذه الأعمال كلمة إرهاب، وقد أقرّ المجمع اللغوي استخدام هذه الكلمة بهذا المعنى. (عز الدين 1986).

نجد في القاموس الفرنسي "لاروس" بأن تعريف الإرهاب "Terrorisme" هو "الاستخدام المنهجي للعنف خاصة الهجمات ضد المدنيين لأهداف سياسية. والإرهاب في كثير من الأحيان يكون عمل مجموعات صغيرة تقاتل ضد نظام سياسي". (لاروس 1994 ص 1030). كما جاء في القاموس الإنجليزي "لونج مان" بأن تعريف الإرهاب هو: "استخدام العنف مثل التفجيرات وإطلاق النار، أو الاختطاف للحصول على شيء". (LONGMAN 2003 ط4 ص 1712).

التعريف الاصطلاحي للإرهاب

اجتهد الكثير من المفكرين وفقهاء القانون وخبراء علم الاجتماع لتعريف الإرهاب. كما أن بعض المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات حاولت أن تصيغ بعض التعريفات نظراً لأهمية الموضوع ولخطورة نتائجه على السلم والأمن الدوليّيْن. ومن جانبها قامت بعض الدول بصياغة تعريفات للإرهاب بما يتناسب مع مصالحها ويحقق لها أهدافها الإستراتيجية.

يُعرَّف الإرهاب عند بعضهم على أنه: استخدام العنف من أجل إحداث حالة من الخوف والإذعان لدى الضحية بهدف ضمان تغيير أو تعديل في سلوك الضحية ذاتها أو استخدامها كعبرة للآخرين. ويعرفه أحمد رفعت على أنّه عمل من أعمال العنف موجّه إلى ضحية معينة بقصد إثارة حالة من الرعب والفزع لمجموعة من الأفراد بعيدين عن مسرح العمل الإرهابي (حريز 1996، ص15). أما عبد الناصر حريز فيعرّفه بالقول: إن الإرهاب هو كل استخدام أو تهديد باستخدام عنف غير مشروع لخلق حالة من الخوف والرعب بقصد التأثير أو السيطرة على فرد أو مجموعة، أو حتى المجتمع، وصولا إلى هدف معيّن، ولكي يحقق الإرهاب أهدافه، لابد من اكتمال جملة

عناصر منها: استخدام أو تهديد باستخدام العنف على وجه غير مشروع وغير مألوف، يقوم به فرد أو مجموعة أو دولة. أن يوجه ضد فرد أو مجموعة أو دولة. أن يهدف إلى خلق حالة من الرعب. أن يبث رسالة ما ويحقق تأثيرا نفسيا يسمح بالتأثير على المستهدفين بالإرهاب. إنه يتجاوز أحيانا الضحية التي قد لا يكون لها علاقة بالأمر (حريز 1996 ص18).

وبالنسبة للدكتور صلاح الدين عامر فيعرّف الإرهاب على أنه: "الاستخدام المنظم للعنف الذي يرمي إلى تحقيق هدف سياسي، وتقوم بممارسته منظمة سياسية ضد المواطنين لخلق جو من عدم الأمان". (واصل 2008 ص 51). وقد عرّفه الدكتور نبيل حلمي بأنه: " الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو جماعة أو مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة، ينتج عنه رعب يعرِّض للخطر أرواحا بشرية أو يهدد حريات أساسية، ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغيّر سلوكها تجاه موضوع ما". (واصل 2008 ص 51).

أمّا الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام 1998 فقد ورد في المادة الأولى الفقرة 1 منها: بأن الإرهاب هو: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيّاً كانت بواعثه أو أغراضه ، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامى فردى أو جماعى، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر". (http://anhri.net/docs/undocs/aact.shtml).

ومن الجدير ذكره، أن ثمّة مصطلحات مرادفة للإرهاب مثل التطرف والعنف وحرب العصابات وغيرها, الأمر الذي يقتضي أن نوضِّح الفرق بين هذه المصطلحات وبين الإرهاب. فالمقصود بالتطرّف هو اعتقاد إنسان أو مجموعة من الناس أنها تحتكر الحقيقة، وهي فقط على حقّ وصواب، والآخر هو على باطل وخطأ، ولذلك فهي جادّة في فرض رأيها على الآخرين بجميع

الوسائل ودون أية ضوابط، والإرهاب أحد وسائلها لفرض معتقدها وتنفيذ مآربها (السحمراني، 1999).

والتطرف لا يكتفي بالوقوف عند العقيدة بل يتجاوزها للممارسات اليومية ليصبح سمة للعلاقات. وقد وصل عنف التطرّف إلى حد قتل الأب لابنه، وقتل الابن لأبيه. هناك الأب المتطرِّف، والمدرس، والرئيس، والرجل السياسي الذي لا يقبل بالحوار ولا بالرأي الآخر. (عبيدات، 2004). أما الفرق بين الإرهاب والعنف، فهو موضع خلاف شديد بين المفكرين ورجال القانون المختصين، حيث لا يوجد مقياس يقاس عليه الفعل، ليحدِّد هل هو من الأعمال الإرهابية أم من أعمال العنف. (الترتوري وجويحان 2006).

ولكن، ربما يمكن وصف الأعمال بأنها عنيفة طالما أنها لا ترتقي إلى مستوى القسوة المفرطة، أو الوحشية، أو إزهاق أرواح الأبرياء. فالفرق قد يكمن في الدرجة وطبيعة العمل. ومع ذلك يمكن القول: إن جملة التعاريف التي قدِّمت لا تميّز بشكل جدّي قاطع بين الإرهاب والعنف، بل إن أغلبها تدمج بينهما دون تمييز, رغم أن العنف هو أحد مظاهر أو صور الإرهاب، إلا أن الأخير أكثر شمولية، فهو يشمل بالإضافة للعنف، البعد النفسي والأيديولوجي للمفهوم. فالمفهوم هو اغتيال شخص، أو الاعتداء على ملكيته، كتفجير بيته، أو سيارته، أو مصنعه. كما أن الإرهاب يمكن أن يقع دون عنف كالتهديد باستعمال السلاح، أو القوة، أو التلويح بها (الجهماني، 1998).

ويذهب بعضهم إلى القول: إن الإرهاب يختلف عن الجريمة، فالإرهاب يهدف إلى تحقيق مطالب أو أغراض سياسية، وذلك بإرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار معيّن أو الامتناع عن اتخاذ قرار تراه في مصلحتها. بينما تسعى منظمات الجريمة إلى الحصول على الأموال والأرباح الطائلة. ومهما بلغت درجة عنف الجرائم العادية، فإنها لا تشكل ضغطا مؤثِّرا على اتخاذ القرار السياسي. (الترتوري وجويحان 2006).

أما الكفاح المسلَّح من أجل الاستقلال، فهو الآخر يختلف عن الإرهاب. فالملاحظ أن وسائل الإعلام الغربية غالباً ما تصف عمليات التحرير والكفاح الوطني، التي تقوم بها منظمات شعبية لتحرير بلدانها من التواجد الأجنبي، بالإرهاب. ولا غرابة في ذلك لأن هذه الحركات التحررية تمثّل تهديداً للتواجد الأجنبي والذي غالباً ما يكون من الدول الغربية، ولهذا من الطبيعي أن تصف تلك القوى الاستعمارية نضال الشعوب في سبيل تحرير أوطانها بصفة الإرهاب في محاولة منها أن تنزع عنهم طابع المشروعية الذي اعترف به لهم المجتمع الدولي.

وربما تتّضح صورة عمل المقاومة الوطنية المسلحة عندما يتم تعريف المقاومة الشعبية المسلحة بالقول: إنها ذلك النشاط المسلح الذي تقوم به عناصر شعبية في مواجهة سلطة تقوم بغزو أرض الوطن أو احتلاله، وهذا التعريف يعتبر تعريفاً دقيقاً لهذه الظاهرة التي اعتمدتها شتّى الأمم وسائر الشعوب وسيلة للخلاص الوطني والتحرر من المستعمر والأجنبي (حريز 1996).

ومن الجدير بالذكر أن الرومان استخدموا قديما التعذيب العلني مثل إجراء مبارزات تنتهي حتى الموت في الساحات العامة فيما يعرف بمبارزات (الجلادين)، واستخدام الوحوش الضارية لمصارعة الضحايا. (شريف 1997). وفي موزامبيق، انتشرت عصابات (رينامو) التي كانت تدعمها الحكومة العنصرية البيضاء في جنوب افريقيا واقترفت هذه العصابات أبشع أنواع الجرائم الجماعية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث قامت بالتمثيل الوحشي بالجثث، وأُجبرت الأمهات على قتل أطفالهن وأكلهن مع ترك شاهد واحد من الأسرة كي ينشر الخبر. كما رُميت جثث المقتولين في مصادر مياه الشرب وأفسدت المواد الغذائية علناً. (إبراهيم، 2005). أمّا في الوقت الحاضر فقد استخدمت العمليات الانتحارية، كما استخدمت التكنولوجيا المتطورة، وسُخِّرت لتحقيق أهداف الإرهابيين. ومن اللافت للنظر أن الإرهابيين واكبوا التطوّر التكنولوجي الحديث وأصبحوا يضاهون أكثر الدول تقدُّماً في هذا المجال. كما قامت المنظمة الإرهابية المسماة بـ "داعش" "الدولة

الإسلامية في العراق وبلاد الشام" بقطع رؤوس العديد من الأبرياء، وكذلك حرق بعضهم مثل الطيار الأردني الشهيد معاذ الكساسبة الذي تمّ حرقه بعد سقوط طائرته وإلقاء القبض عليه من قبلهم. وقد تمّ عرض فيديو حرقه على الإنترنت لبث الرعب في قلوب المواطنين وخاصة المعارضين لهم، ومع ذلك فقد انعكس ذلك الفعل الوحشي سلبا عليهم حيث توحَّد الشعب الأردني ضد هذه العصابة الإرهابية.

ولعل من الجدير بالذكر أن هذه الظاهرة (الإرهاب) كانت موضع خلاف واختلاف من قبل الباحثين الذين تصدّوا لأسبابها والدوافع التي تقود إليها، ومرجع هذا الاختلاف يعود إلى التباين في تفسير المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفلسفية والنفسية والخلقية والدينية واختلاف المصالح. ويمكن إجمال بعض الأسباب التي أدت إلى إنتاج هذه الظاهرة بما يلي: (ويسي 2011).

1. العوامل الاجتماعية والاقتصادية. حيث يرى العديد من الباحثين أن التراجع في القيم الروحية وانتشار الشعور بالظلم واليأس والإحباط والحقد أدى إلى انحراف في السلوكيات باتجاه العنف والجريمة والإرهاب. يضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات البطالة والحرمان وغياب الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وفي غياب الديمقراطية وضعف الاندماج الاجتماعي تقوم الانقسامات العرقية واللغوية والدينية بتغذية الصراعات السياسية. كما أن عدم توفر العدالة الاجتماعية وانتهاكات حقوق الإنسان وانتشار الفقر والجوع تُعدّ من أسباب الإرهاب أيضا. (العيسوي 1994).
2. العوامل النفسية. إن بعض الاضطرابات النفسية والخلل العقلي تكون في كثير من الأحيان هي الدافع وراء العديد من الأنشطة الإرهابية. (نفس المصدر).

3. العوامل السياسية. في كثير من الأحوال يقف الدافع السياسي وراء الأعمال الإرهابية، أو أن تكون مشكلة العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي من الظواهر المتلازمة والملموسة في المجتمعات المعاصرة، وهي تنطوي على خطورة واضحة في مسار الحياة السياسية. (عقراوي 1996). وكما هو معروف فإن الاغتيال الإرهابي، كان من أهم عوامل اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية، وأن الاستعمار والهيمنة على الشعوب وحرمانهم من الاستقلال وحق تقرير المصير، أدّى إلى ممارسة العنف والإرهاب، والإرهاب المضاد من قبل المستعمِر والشعوب الطامحة في الاستقلال.
4. الدوافع القومية. في حالة غياب التضامن والتكامل الوطني داخل المجتمع، وانعدام العدالة الاجتماعية، أو حرمان قوى معينة من الحقوق السياسية يبرز الدافع القومي خصوصاً في مجتمع يتكون من قوميات وطوائف دينية ومذهبية مختلفة. (ويسي 2011).
5. الدوافع الدينية. الدين من الدوافع القوية والمهمة خاصة عندما تُستغل لتحقيق أهداف سياسية في مجتمع متدين بالفطرة، كما هو الحال في معظم الدول العربية، إذ إن هناك تنظيمات إسلامية متطرفة، لا بل إرهابية ترفع لواء الإسلام مدّعية الحق في تمثيل المسلمين، تقوم باستخدام الإرهاب وسيلة لتحقيق أهدافها، كما هو الحال مع تنظيم "القاعدة" وتنظيم "داعش".
6. تناقضات النظام السياسي الدولي. إذ إن ضعف النظام الدولي في الرد على المخالفات والانتهاكات التي تتعرض لها مواثيقه بعقوبات دولية شاملة ورادعة وسياسة المعايير المزدوجة في العلاقات الدولية وفي التعامل مع القضايا العالمية الساخنة، يفتح المجال أمام الإرهابيين، وتشجعهم على انتهاك قواعد القوانين الدولية والاعتداء على سيادة الدول ومصالحها المشروعة، بالتهديد والتشهير والابتزاز والقتل واختطاف الطائرات وتعذيب

الرهائن من المدنيين وذبحهم. بالرغم من كل ما ذُكر فإنه لا يمكن إرجاع سبب الإرهاب إلى سبب واحد وإنما مجموعة أسباب متداخلة.

لقد برزت مظاهر وأنواع للإرهاب وتعددت الوسائل التي يمارس من خلالها الإرهاب أيضا، ونتيجة لذلك يمكن تحديد مظاهر وأنواع الإرهاب كما يلي:

1. **الإرهاب الفردي:** وهو أحد مظاهر الإرهاب الذي يقوم به فرد أو عدة أفراد وتكون الخلفية الكامنة وراءه هو تحقيق بعض المكاسب الشخصية فقط دون أن يكون له أية أبعاد أخرى، والإرهاب الفردي قد يمارس في إطار الدولة أو خارجها. (شمس والشامي 2003).

2. **إرهاب الدولة**، أو الإرهاب الرسمي: وهو أحد مظاهر الإرهاب التي تُنفّذ من قبل دولة أو مجموعة دول ضد الدول الأخرى أو الجماعات والأفراد، وقد عرّف الكاتب الفرنسي (دوميناك) هذا النوع من الإرهاب بأنه استعمال الدولة للقوة في سبيل فرض الظلم، ووصفَ الدولة التي تمارس هذا النوع من الإرهاب بأنها تُجسِّد العنف المنظّم على أراضي الآخرين. ويستشهد بعضهم كمثال على إرهاب الدولة الأعمال الإرهابية التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وكذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوظيف قوتها العسكرية أو الاقتصادية ضد دول أخرى. (نفس المصدر).

من خلال ما تقدم يمكن القول: إن مفهوم الإرهاب يمكن التعرف عليه من خلال الاستدلال بنتائجه، أما تعريفه وكما سبقت الإشارة، فليس من السهولة الاتفاق على تعريف واحد يكون موضع إجماع، فكل جهة لها نظرتها الخاصة تجاه الإرهاب بما يحقّق لها أهدافها ومصالحها. فما يعتبر إرهابا عند البعض قد يعتبر نضالاً وطنياً شريفاً عند بعضهم الآخر. ولعدم وجود تعريف واضح للإرهاب وعدم وجود مرجعية متفق عليها للحكم على أي عمل به إيذاء، فإنه بات من السهل إلصاق تهمة الإرهاب بالعدو، مهما كان ذلك العدو ومهما كانت إجراءاته وأفعاله، فالإرهاب في القرن الواحد والعشرين أصبح صفة بديلة عن صفة المعتدي التي كانت تطلق سابقا على العدو.

وإذا تم التوصل إلى تعريف معيّن للإرهاب فإنّ هذا التعريف لن يكون ثابتاً، ويحتاج إلى إعادة النظر فيه بين فترة وأخرى، كون الإرهاب وأساليبه وأشكاله تتطور يوماً بعد يوم خاصة مع التطور المتسارع للتكنولوجيا وانعكاساتها على جميع مجالات الحياة.

ومع ذلك، وبناء على كل ما تقدم، يخلص الباحث إلى أن الإرهاب "هو كل فعل يقوم به فرد أو مجموعة مدفوعين من قبل تنظيم أو دولة، بشكل مباغت، ودون أي مسوغ قانوني أو أخلاقي، ينتج عنه إدخال الرعب والفزع في نفوس المدنيين من خلال إيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو ممتلكاتهم أو أمنهم للخطر، أو من خلال تخريب المرافق العامة أو الخاصة أو الاستيلاء عليها، باستخدام أساليب غير مشروعة وهمجية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية بغض النظر عن الحقوق والحجج التي يرتكز عليها الفاعل أو الفاعلون".

المبحث الثاني : الجذور التاريخية لظاهرة الإرهاب

مع موجة الإرهاب المستشرية في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً في المنطقة العربية، خاصة مع بروز "القاعدة" و"داعش – الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام" وغيرها من التنظيمات الإرهابية انصرفت وسائل الإعلام الغربية إلى تصوير الإرهاب باعتباره ظاهرة تختص بها الأمة الإسلامية والعربية، لا سيما مع انتشار تكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام الحديثة التي تنقل الحدث ساعة بساعة لتبثه للعالم أجمع خلال ثوانٍ قليلة.

وفي السبعينات من القرن الماضي كانت المنظمات العربية الفلسطينية توصف أيضا باعتبارها منظمات إرهابية مثل "جماعة أبو نضال" و"أيلول الأسود" وغيرها، لقيامها بأعمال عنف وخطف للطائرات كما حصل في ميونخ خلال دورة الأولمبياد الصيفية عام 1972 حيث قُتل 11 رياضيا إسرائيليا على يد منتسبي منظمة "أيلول الأسود" الفلسطينية، وقامت المنظة بتبرير هذا

الإجراء على أنه جاء رداً على عمليات الاغتيال والقصف الإسرائيلي المتزايد لقواعد الفدائيين في لبنان وللفت انتباه العالم للقضية الفلسطينية. (http://bit.ly/1Mbaxlh).

لكن المتتبع لتاريخ الإرهاب، يجد أنه ظاهرة موغلة في القدم، منذ بدء الخليقة، حيث يستشهد بعض الكتّاب بعملية قتل قابيل لأخيه هابيل على أنها بداية الإرهاب في تاريخ البشرية، مع أن هذا التشخيص قد لا يكون دقيقاً لأن ذلك العمل هو أقرب للجريمة العادية منها للإرهاب.

وتشير الموسوعة البريطانية، إلى أن الإرهاب استُخدِمَ على مر العصور، فقد عرفته اليونان منذ القرن الثالث قبل الميلاد. (نافع 1994).

وفي عصر الرومان كان من الصعب التفرقة بين الإرهاب والجرائم السياسية حيث كان المجرم السياسي يعتبر عدواً للأمة. (عز الدين 1986). كما عرف الآشوريون الإرهاب في القرن السابع قبل الميلاد واستخدموا الوسائل الإرهابية على نطاق واسع ضد أعدائهم البرابرة. ولعل من أقدم المنظمات الإرهابية التي عرفها التاريخ منظمة (السيكاريون/ السيكاري)، المنبثقة عن طائفة (الزيلوت)، التي شكّلها بعض المتطرفين في فلسطين في الفترة (73–66 قبل الميلاد) بعد أن كان البابليون قد شتتوهم عام 568 قبل الميلاد. (ويسي 2011).

وتكوّنت هذه المنظمة من القتلة المأجورين الذين كانوا يقومون بعدة عمليات إرهابية بدافع ديني محض تمثلت في الاغتيالات والحرق والتدمير. وتميزت هذه الحركة باستخدامها لوسائل غير تقليدية للقتال ضد الرومان، من حيث طريقة ارتكابها لأفعالها، والتي كانت تتم باستخدام سيوف قصيرة تسمى "سيكا" ومنها اشتق اسمهم، كانوا يخبّئونها تحت عباءاتهم، كما كانوا يرتكبون أفعالهم في وضح النهار، وأثناء الاحتفالات العامة وفي الزحام. (نفس المصدر).

وهذا يشبه ما يتم اليوم من عمليات قتل في وضح النهار، لكن بأدوات متطورة باستخدام المتفجرات والعمليات الانتحارية. وهذا ما تقوم به إسرائيل الآن تجاه المواطنين الفلسطينيين، من

حوادث القتل وهدم وحرق المنازل، كما كان السيكاريون يقومون بتسميم مصادر المياه وحرق الوثائق. كما ذكرت كتب التاريخ أن ملك نجران (ذو نواس) في الدولة الحميرية الثانية في اليمن عام (399–525) اعتنق اليهودية وحاول إجبار المسيحيين للدخول في الدين اليهودي، ولكن نصارى نجران رفضوا ذلك فحفر لهم أخدوداً وأشعل فيه النار وأخذ يُلقي فيه كل من يرفض الاستجابة لرغبته الدخول في الدين اليهودي. (الترتوري وجويحان 2006).

وبعد ظهور الإسلام برزت ظاهرة الإرهاب الديني. ويرى بعض الباحثين أنها ترجع إلى حركة "الخوارج" التي انبثقت عنها العديد من الحركات التي شهدها التاريخ الإسلامي. (نافع 1994).

وحركة "الخوارج" هذه هي التي كفَّرت الإمام علي بن ابي طالب، لأنه قبل بمبدأ التحكيم مع معاوية. وكذلك تكفيرهم معاوية لخروجه على الإمام علي كرّم الله وجهه. ومن الفِرَق التي انحرفت عن تعاليم الإسلام "القرامطة"، وهم أتباع حمدان بن الأشعث الملقب بـ "قرمط" وكانوا يعتدون على القوافل وينشرون الفزع بين الناس. (الترتوري وجويحان 2006 ص 81).

وفي القرن الحادي عشر، وفي منطقة الشرق الأوسط، فإن أوضح صور الإرهاب فيه تمثَّل بقيام جماعة "الحشاشين"، التي تمتد في أصولها إلى الإسماعيلية، وهم جماعة إسلامية شيعية، وكان هؤلاء في حقيقتهم يشكِّلون تنظيماً فدائياً قوياً، يحقّقون أغراض قادتهم بقتل وترويع أعدائهم. كما أسس الحشاشون فرقة أرهبت السلاجقة باغتيالاتهم، ومن أشهر أعمالهم اغتيال الوزير السلجوقي "نظام الملك" عام 1092 وملك القدس الصليبي "كوانراد الثالث" عام 1264.

ومن الحوادث الإرهابية في التاريخ الإسلامي أيضا "مذبحة الخندق" في الأندلس، حيث قرر الخليفة آنذاك "الحكم" عام 897 ميلادي القضاء على جميع زعماء المعارضة، فطلب من والي المدينة إقامة حفل على شرف ابن الخليفة يدعو إليه زعماء المعارضة، وأمره أن يحفر خندقاً

عميقاً داخل القلعة التي سيقام بها الحفل, وكان جنود الخليفة في كمين للمدعوين يقطعون رأس كل من يدخل من المدعوين، وتم دفن جميع المدعوين في ذلك الخندق. (الترتوري وجويحان 2006 ص84). وهذه الحادثة تذكرنا بمذبحة المماليك عام 1811 حيث أقام محمد علي والي مصر حفل غداء لتوديع ابنه "طوسون" الذي كلفه بقيادة حملة للقضاء على الوهابيين في الحجاز، بناء على أوامر السلطان العثماني. فدعا جميع زعماء المماليك إلى هذا الحفل وتمت محاصرتهم في ممر ضيق داخل القلعة، ثم قتلهم واحداً تلو الآخر، ولم ينج منهم إلاّ واحداً استطاع القفز بحصانه والهرب. وبلغ عدد القتلى 500 شخص، أرسل محمد علي إلى السلطان 64 رأسا من رؤوس القتلى. (عبيدات 2004 ص37).

وشهدت القرون الوسطى أبشع صنوف البطش والعنف متمثلة في محاكم التفتيش التي نصبها البابوات انتقاماً من مخالفيهم وكل من لا يدين بالولاء للكنيسة البابوية، واستمر هذا العنف وأخذ شكلا جماعيا خلال الثورة الفرنسية 1789–1799 حيث أودى بحياة مجموعة لا تحصى من الفرنسيين. وبحلول القرن السادس عشر شهد العالم الإرهاب وهو ينتقل إلى أعالي البحار حيث أخذت عصابات خارجة على القانون ترتكب هناك أعمال القرصنة من ممارسات نهب واعتقال حيال السفن التجارية، لابتزاز الأموال ولإرغام السلطات على تحقيق مطالب سياسية. كما اعتبرت القرصنة جريمة ضد قانون الشعوب. (ويسي 2011 ص22).

بقيام الثورة الفرنسية عام 1789 وسقوط الملك "لويس السادس عشر" والقضاء على النظام الاقطاعي السائد، مرّت فرنسا بمرحلة من الإرهاب إبّان عهد (الجمهورية اليعقوبية)، نسبة إلى اليعقوبيين (الجاكوبيين), وهم أعضاء المجلس الديمقراطي معتنقو الديمقراطية خلال الثورة الفرنسية، وكانوا يعقدون جلساتهم في دير الرهبان اليعقوبيين. وقد اصطبغ الإرهاب بالصبغة السياسية على يد "ماكسميليان روبسبير" والذي قضي عليه فيما بعد نتيجة تطرفه، فقد أصدر في 10 حزيران

1794 اثنين وعشرين قانوناً، سهّل له تنفيذ الإعدام بالآلاف من المواطنين الفرنسيين بدعوى عدائهم وخيانتهم لمبادىء الثورة وعُرفت هذه الفترة الدموية باسم (حكم الإرهاب). لقد اعتُمد الإرهاب وسيلة هامة من وسائل حكم الثوار بناة الجمهورية في فرنسا الذين استطاعوا بمهارة وإصرار أن يوظّفوا الإرهاب لخدمة مبادئهم خلال فترتهم من آب 1792–تموز 1794 ، فترة "حكم الإرهاب". (نفس المصدر).

ولما كان من المهم إقناع الجماهير بعدالة الإجراءات الإرهابية، كان من الضروري استعمال كلمة (إرهاب) بمعنى يدل على إرادة تأديبية عادلة تنبثق من الشعب للوفاء بمتطلبات ثورية في ظروف اجتماعية وسياسية غير مستقرة، وقد ظهر واضحاً في كلمات الخطباء، حيث قال أحد رؤساء وفود المقاطعات في المؤتمر الوطني في باريس: "لقد حان وقت ترهيب المتآمرين، أيها المشرِّعون ضعوا الإرهاب على جدول الأعمال ولْيحُم سيف القانون فوق جميع المجرمين. (ابراهيم 2005 ص 56).

وتمّت ممارسة الإرهاب وإضفاء الشرعية عليه من قبل حكومة الثورة الفرنسية، ولكن درجة وكمية الدماء التي سُفكت، جعلت الوضع غير محتمل سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، مما شجّع أعداء "روبسبير"، الذين اتهموه بإفشاء الرعب بين الناس على القضاء عليه. وهكذا أصبح خصوم "روبسبير" هم أسياد الساحة وقاموا بإلغاء عبارات الإرهاب من قاموس خطابهم السياسي، ولكنهم لجأوا إلى ممارسات ليست أقل إرهاباً. (نفس المصدر).

وخلال القرن التاسع عشر الميلادي، تحوّل المفهوم التقليدي للإرهاب من كونه وقفاً على الدولة والسلطة القائمة إلى اعتباره شائعاً بين الأفراد والجماعات. حيث انتقل الإرهاب من أيدي الحكّام إلى أيدي المحكومين.

برز الإرهاب في روسيا خلال الفترة 1905-1917. وكانت بدايته هي النذير بنهاية مرحلة القتال الفردي ضد النظام الرأسمالي القائم، وأصبح للأعمال الإرهابية معنى سياسي وخلفية فكرية، برزت من خلال قوة الجماهير وشمول نضالها التي تُوِّجت بسقوط الحكم القيصري. وأصبح "لينين" ورفاقه في موقع السلطة وكان عليه في هذا الموقع أن يخمد الحركات المضادة للثورة، بما يمكن أن يندرج تحت وصف (إرهاب الدولة). (محب الدين 1987).

احتلت الحركات الفاشية والنازية واليسارية والإرهابية الدينية مساحات واسعة من مشاهد هذا القرن، حيث اقترن الإرهاب الفردي بحركات التحرير الوطنية في فيتنام والصين وأمريكا اللاتينية، وأيضاً تحت شعار النزعات القومية، واستخدمته مجموعات اليمين واليسار في المجال السياسي بغرض تقويض أسس النظام القائم وفرض سياستها بالقوة. (نفس المصدر).

وقبل الحرب العالمية الأولى وقعت أبرز عملية إرهاب دولي كان لها دوي كبير، بل وتعتبر نقطة بارزة في لفت أنظار المجتمع الدولي لخطورة الإرهاب على العلاقات الدولية، وهي اغتيال ولي عهد النمسا (الدوق فرانز فرديناند) وزوجته في "سيراييفو" على يد قاتل سياسي من صربيا في 1914/6/28, وكانت بمثابة الشرارة التي أشعلت نار حرب عالمية استمرت أربع سنوات. ولم يتوقف الإرهاب بعد الحرب العالمية الأولى، بل ظهر نوع جديد من أعمال العنف في أوروبا الجنوبية، وظهر في إسبانيا بصورة خاصة وشهدت الشوارع والمصانع حروباً واضطرابات دموية واغتيالات مسؤولين كبار، أمثال رئيس الوزراء (ادوارد داتو) عام 1921. (نفس المصدر).

وفي العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن العشرين شهدت صورة الإرهاب المنظَّم للدولة النازية داخل المانيا من خلال الجرائم التي ترتكبها قوات العاصفة وقوات (فافن إس إس Waffen ss) ضد كل من يخالف السياسات الهتلرية، كمقدمة لتصدير الإرهاب النازي إلى خارج الحدود وهو الذي أدّى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث افتعل نشوب هذه الحرب إثر حادثة اغتيال

"الكسندر الأول" (ملك يوغسلافيا) وكذلك اغتيال (بارثو Louis Barthou) وزير خارجية فرنسا. (حسين 1984).

لقد توسعت دائرة الإرهاب وازدادت عنفاً في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، حيث بلغ عدد الأعمال الإرهابية في فترة ما بين (1968-1979) حوالي 3336 حادثاً موزعة جغرافياً على جميع أنحاء العالم، أسفرت عنها خسائر في الأرواح والممتلكات، حيث بلغ عدد القتلى في الفترة أعلاه حوالي 2689 قتيلاً، و 5955 جريحاً، واحتجاز الأشخاص خلال الفترة (1968-1981) حوالي 8088 شخصا. (نفس المصدر).

وعند ربط عمليات الإرهاب بحقوق الإنسان وحريته، يمكن التساؤل فيما إذا كان ما قامت به الولايات المتحدة من تمييز عنصري ضد الزنوج، من قتل وتعذيب، إرهاباً؟ وألا يُعتبر اغتيال الرئيس الأمريكي "جون كندي" وشقيقه "روبرت" فيما بعد، وكذلك اغتيال "مارتن لوثر كينج"، الناشط السياسي الإنساني، ومن المطالبين بإنهاء التمييز العنصري ضد السّود، مثالاً آخر على الإرهاب في الولايات المتحدة، التي تقود اليوم حرباً ضد الإرهاب؟

وفي مرحلة السبعينات كانت المنظمات الإرهابية إما يسارية أو يمينية أو دينية متطرفة. من أشهر تلك المنظمات: (الألوية الحمراء الإيطالية، وبادرماينوف الألمانية، ولواء الغضب البريطانية، والعمل المباشر الفرنسية، وتوبا ماروس في الأوروغواي - أمريكا الجنوبية ، والباسك في إسبانيا، والجيش الجمهوري، والتاميل، والسيخ، والكاثوليك، والكرواتيين وبعض المنظمات الفلسطينية مثل تنظيم "أبو نضال").

لقد أصبح الإرهاب أهم بدائل الحرب التقليدية بين الكتلتين خلال الفترة (1968-1999). وتحولت إستراتيجية الإرهاب في عقد التسعينات بشكل حاد من الدعاية عن طريق الفعل إلى التدمير الكامل للخصم، أو على الأقل الإنهاك المستمر لقوة الدولة، أو إحداث أكبر قدر من

الخسائر بها. والدليل على هذا التحول ما نراه من عمليات لا هدف لها إلا الإضرار العام، مثل عملية نشر "غاز السارين" عام 1995 في أنفاق طوكيو التي ارتكبتها جماعة مذهبية متطرفة هي (الحقيقة المطلقة) أو (الحقيقة السامية)، والتي أودت بحياة 13 شخصا وأصيب خلالها 6300 آخرين. (ويسي 2011 ص35).

إن أدوات الإرهاب في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ودخول العالم في عصر العولمة والثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات، قد شهدت تطوراً ضخماً بعد أن كان الإرهاب يعتمد في الغالب على الأسلحة النارية الخفيفة والأسلحة البيضاء والمتفجرات، وبرزت أشكال جديدة من الإرهاب أبرزها الإرهاب الكيماوي. وهناك مخاوف من إرهاب نووي أو بيولوجي في المستقبل.

من أكثر الصراعات من حيث الصدى الإعلامي، كانت تلك التي دارت في البوسنة والهرسك، والتي بلغت فيها الخسائر التي أوقعها الصرب 250,000 قتيل بالإضافة إلى ما يقارب من 20،000 مفقود. (ابراهيم 2005 ص69).

هناك نماذج كثيرة من الإرهاب المعاصر منتشرة في جميع أنحاء العالم، منها: مشاهد من جنوب إفريقيا وموزمبيق، حيث مورس العنف السياسي والنشاط الإرهابي. وكذلك الحال في جواتميالا، حيث مات على يد "الكونترا غوريلا" 60,000 مدنياً يشكلون 1،5 % من السكان، وسجن على مدى ثلاثين عاماً 150،000 من المواطنين. وفي السلفادور مات حوالي 70,000 فلاح على يد الجيش النظامي وفرق القتل الجماعي. وفي البرازيل قتلت عصابات الشوارع 450 من الأطفال المشردين وأُجبر الأطفال للمشاركة في الحركات المسلحة. ولا ننسى ما حدث عام 1982 من مذابح ومجازر في صبرا وشاتيلا من قبل القوات الإسرائيلية والمتعاونين معهم ضد الفلسطينيين في لبنان من قتل وتعذيب وتنكيل. (نفس المصدر).

شكّلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 نقلة نوعية جديدة في ظاهرة الإرهاب، حيث اخترقت هذه العملية معقل القوة العظمى الرئيسية وهي الولايات المتحدة وأسقطت أكثر من 6000 من القتلى والمفقودين، فضلاً عن الدمار الهائل والشامل الذي أحدثه هذا العمل، وقد قُدِّرت الخسائر المادية المباشرة الأولية بما يربو على 40 بليون دولار. وهو الحدث الإرهابي الأول من نوعه في العالم الذي تُشنّ على أثره حرب كبرى تحت شعار القضاء على الإرهاب في العالم، والتي استهدفت بصفة خاصة تنظيم "القاعدة" في أفغانستان. وقبل ذلك وفي شهر نيسان 1995 شهدت الولايات المتحدة أيضاً تفجير المبنى الفدرالي في "أوكلاهوما سيتي". وكان هذا الحدث في حينه هو الأبشع من نوعه، وأدى إلى إصابة 759 شخصاً وموت 167 شخصاً. وهذا يقودنا إلى الاستنتاج بأن أية دولة لا تستطيع أن تمتلك مناعة كاملة في مواجهة الإرهاب. وقد نتج عن عملية الحرب على الإرهاب في العالم بقيادة الولايات المتحدة ظهور منظمات إرهابية جديدة أو متفرعة، مثل تنظيم "داعش" وغيره من المسميات الأخرى، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وما يلفت النظر أن كل هذه المنظمات التي برزت ذات طابع ديني إسلامي متشدِّد، مع أن المعتدلين الإسلاميين يصفوهم بالخوارج وبأنهم لا يمثِّلون الإسلام في شيء. وبهذا أصبحت تسمية "الإرهاب الإسلامي" في القرن الحادي والعشرين تطغى في وسائل الإعلام العالمية، شئنا أم أبينا، وذلك بسبب النشاط الإرهابي للمنظمات التي تحمل الإسلام شعاراً وغطاءً لها وتسوِّغ من الدين الإسلامي الحنيف ما يبرِّر لها أفعالها المشينة. (نفس المصدر).

يمكن الاستنتاج مما ذكر بأن تاريخ الإرهاب له جذور طويلة في عمق التاريخ الإنساني، ومرّ بمراحل عديدة وتطور مع الزمن، من حيث الوسائل المستخدمة والمواقع التي استُخدم بها الإرهاب، ولم يقتصر الإرهاب على منطقة جغرافية معيّنة أو دين معيّن أو فئة دون أخرى. فالإرهاب طبيعة بشرية، تحتاج إلى من يلجمها بين الفترة والأخرى.

المبحث الثالث: الأبعاد الدولية لظاهرة الإرهاب

قبل انهيار الاتحاد السوفيتي لم تكن لظاهرة الإرهاب أبعاد دولية، كما لم تكن محاربته مصنّفة ضمن أولويات الدول خاصة الدول الكبرى، كما هو الحال اليوم، ولذلك لا بد من التساؤل لماذا برز الإرهاب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، وأصبح هدفاً وحّد معظم دول العالم للقضاء عليه؟ وللاجابة عن هذا التساؤل يمكن الاستئناس بقول محمد حسنين هيكل 2001 عندما قال: (فإن هناك حاجة إلى عدوّ من أجل إبقاء همة الشعب متوقدة ومتحفزة، وعدم وجود "العدو" يؤدي إلى الاسترخاء ثم إلى الضعف مما يجعل البلد، أي بلد، عرضة لأطماع الآخرين فتفقد هيبتها ونفوذها. وحال العالم من هذه الناحية كان متوازناً ومريحاً في عهد القطبين: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، ولكن انهيار الاتحاد السوفيتي أفقد العالم نعمة التوازن المريحة، وأفقد أمريكا "نعمة" وجود العدو، الأمر الذي دفعها للبحث عن عدو، فوجدت ضالتها بـ "الإرهاب". من هذا المفهوم يمكن أن يكون "الإرهاب" هو القطب الثاني أو الأول في حالة وجود القطب الآخر. طبيعي أن الإرهاب ليس دولة بالمعنى الذي نعرفه، حتى الان، للدولة، ولكنه قد يكون أكثر من دولة أو مجموعة عنكبوتية من أشياء أكثر أهمية). (عبيدات 2004 ص 53).

ومن هنا يمكن القول: بأن الإرهاب أخذ يصنَّف باعتباره ظاهرة دولية، وأخذ يمتدّ في أرجاء العالم، بطريقة خارجة عن السيطرة في كثير من الأحيان. وبعكس ما كان يُعتقد قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 من أن الإرهاب ظاهرة ليست عالمية وإنما هي محلية، تتأثر بها شعوب الدول التي تقع بها عمليات الإرهاب، فإنه اتضح بعد هذه الأحداث أن له أبعاداً وانعكاسات دولية، وكان المجتمع الدولي قبل ذلك التاريخ متفقاً بشكل عام على خطورة الإرهاب وأهمية محاربته، مع أنه لم يكن هناك تعريف موحَّد للإرهاب متَّفق عليه من قبل جميع الدول، وقد صدرت

تعاريف عامة للإرهاب ضمن اتفاقيات دولية، مثل تعريف "المؤتمر الثالث لتوحيد قانون العقوبات" الذي انعقد تحت إشراف الجمعية الدولية لقانون العقوبات في بروكسل عام 1930، حيث جاء فيه بأن الإرهاب الدولي هو استخدام متعمَّد للوسائل القادرة على إيجاد أداة لارتكاب فعل يعرِّض حياة الأفراد أيّاً كان عددهم وأيّاً كانت جنسياتهم أو جنسهم للخطر والدّمار، كما يهدِّد صحتهم وسلامتهم بصفة عامة، كما يدمِّر الممتلكات المادية مُحدثاً خسائر فادحة. فضلاً عن اتفاقية جنيف 1937 حيث نصت المادة الأولى من الاتفاقية في فقرتها الثانية على أن "أعمال الإرهاب" تعني الأعمال الإجرامية الموجَّهة ضد دولة وتهدف أو تخطط إلى إحداث حالة من الرعب في أفكار أشخاص معينين أو مجموعة من الناس أو لدى العامة. (بوادى 2004) ،

ولكن كانت إجراءات مكافحته مقتصرة على المؤتمرات والاتفاقيات الدولية، ولم تخرج إلى دائرة التطبيق الميداني، إلاّ بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عندما قادت الولايات المتحدة الأمريكية، المتضررة الأولى من الإرهاب، تحالفاً دولياً ضده، وادّعى حينها الرئيس "بوش" في خطاب له أمام الكونغرس، (ضمن خطاب حالة الاتحاد) في 20 أيلول عام 2001 بأنه من لا يقف مع الولايات المتحدة فهو ضدها. "إمّا أن تكون معنا أو مع الإرهابيين". أي أنه لا خيار للدول في اتخاذ موقف سوى الوقوف بجانب الولايات المتحدة، وهذا ما دعا الكثير من الدول، حتى العظمى منها، الوقوف معها ومن ضمنها روسيا الاتحادية.

من هنا يمكن اعتبار هذا التصريح هو بداية المرحلة الأولى من الحرب على الإرهاب ميدانياً وعلى الصعيد الدولي. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تعرّضت للعديد من العمليات الإرهابية قبل ذلك التاريخ، ففي العاصمة اللبنانية بيروت تعرّضت القوات الأمريكية في 23 أكتوبر **1983** إلى تفجيرات بشاحنتين مفخختين، قُتل على أثرها 241 جندياً أمريكياً و58 فرنسياً، وتمّ جرح 75 شخصاً. وقد أدت هذه التفجيرات إلى انسحاب قوات حفظ السلام الدولية من

لبنان، حيث كانت تتمركز منذ انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان 1982. (http://bit.ly/1bcVjNB)، كما تمّ تفجير سفارات الولايات المتحدة في كل من دار السلام في تانزانيا ونيروبي في كينيا؛ في وقت واحد بتاريخ7 آب1998 .(http://bit.ly/1b7t6al). وفي 12 أكتوبر 2000 تم تنفيذ إحدى العمليات الانتحارية على ناقلة عسكرية أمريكية بحرية "USS Cole" في ميناء عدن في اليمن أثناء رسوها في المياه اليمنية لغرض التزود بالوقود، عندما اقترب قارب صغير من الناقلة واصطدم بها محدثا انفجارا أدّى إلى قتل 17 من الملاحين وإصابة 39 آخرين بجروح.(http://bit.ly/1CYdUne).

والملاحظ أن كل هذه العمليات الإرهابية كانت محلية، أو اختصّت بمهاجمة أهداف داخل دولة واحدة، هذا فضلاً عن تباعد الفترة الزمنية لوقوع أيّ منها عن الآخر. لكن السؤال الذي يُطرح هنا: لماذا اتخذ الإرهاب بُعداً دوليا؟ أو كيف اكتسبت هذه الظاهرة صفة دولية، ولماذا انتشر مصطلح الإرهاب الدولي؟

بدءا، لا بد من الإشارة إلى أن الإرهاب يمكن تقسيمه من حيث مداه وامتداد آثاره إلى نوعين، إرهاب محلي تحصر ممارساته داخل الدولة، وإرهاب دولي يمتد إلى دول أخرى، أي يصيب المجتمع الدولي أو بعضاً من أعضائه. ويوصف الإرهاب كونه محلياً، في ضوء الأهداف التي يتوخى تحقيقها والوسائل التي يعتمدها والنطاق الجغرافي الذي ينشط فيه، كما وأنّ جميع أطرافه موجودون داخل الدولة وبتخطيط داخلي ونتائجه محصورة في الداخل. أما الإرهاب الدولي، فهو الإرهاب الذي يأخذ طابعا دوليا حين تتوفر فيه المواصفات التالية (رباح 2010 ص: 141):

- يتم بمساعدة ودعم من الخارج.
- تتعدد أمكنة التخطيط له وتجهيزه بعيدا عن مكان التنفيذ.

- يقع بتحريض من دولة أخرى.
- يتجاوز أثره الإقليم إلى دولة أخرى.
- أنه موجّه ضد مؤسسة دولية، أو منظمة إقليمية أو دولية.
- أن يكون مسرح العمليات تحت سيادة دولة أخرى.
- اختلاف جنسيات الضحية والإرهابي.

وقد أصبح الإرهاب الدولي أسلوباً تستخدمه الدول في إكراه خصومها على تنفيذ ما تفرضه عليهم من أوضاع جديدة في المجال السياسي، وهذا ما يمكن تسميته بـ "إرهاب الدولة الخارجي".

وتكون جريمة الإرهاب دولية إذا اختلفت جنسية الجاني والمجني عليه أو ارتُكبت في أرض ثالثة، أو سببت انتهاكاً لقواعد القانون الدولي، وبصفة خاصة تعكير السلم والأمن الدوليين، أو إساءة العلاقات بين دولة وأخرى. (الترتوري وجويحان2005).

ولتوضيح ظاهرة الإرهاب وأبعادها الدولية لا بد أن ننظر اليها من خلال زاويتين: الأولى أن هذه الظاهرة أصبحت منتشرة في معظم دول العالم، أي أن كثيراً من الدول تعرضت لها، والثانية أنّ هذه الظاهرة أخذت تنتقل عدواها من دولة إلى أخرى، كما هو الحال مع تنظيم "القاعدة" و"داعش"، حيث بدأ التنظيم الأول نشاطه من أفغانستان، والثاني بدأ من سوريا ثم انتقل إلى العراق. مع أن الثاني هو الجيل الجديد من الأول، والذي أصبح ينافس الأول في تبنّي كثير من الأعمال والنشاطات الإرهابية. وانتشر التنظيمان في معظم الدول العربية والإسلامية، كما أنهما وصلا إلى أوروبا والولايات المتحدة غرباً. فكما يعرف الجميع فقد وصل الإرهاب إلى الولايات المتحدة حيث تم تنفيذ عملية الحادي عشر من سبتمبر 2001. كما اتُّهِم تنظيم "أنصار الشريعة في ليبيا" بالتورط في الهجوم الذي استهدف القنصلية الأمريكية في بنغازي في أيلول 2012 والذي

أدّى إلى مقتل أربعة أمريكيين أحدهم السفير. وبتاريخ 19 نوفمبر 2014 أدرج مجلس الأمن هذا التنظيم على قائمة المنظمات الإرهابية.(http://www.alalam.ir/news/1650570) . كما وصل الإرهاب إلى فرنسا، فقد قُتل 12 شخصاً وجُرح عشرة آخرون بهجوم استهدف مقر صحيفة "شارلي إيبدو" الفرنسية يوم 7 كانون الثاني 2015، إثر نشرها رسوماً تسيء للرسول عليه الصلاة والسلام. وقد جرى الهجوم بأسلحة رشاشة. وقد تبنّى تنظيم "القاعدة" هذا الهجوم. (http://bit.ly/1Ipxhcw). وفي تقرير للصحفي "توم بيرجس" في صحيفة "الفايننشال تايمز" بعنوان "كيف تحولت السجون الفرنسية إلى مراكز للجهاديين." يقول بأن المسلمين يشكّلون أكثر من نصف عدد المساجين في السجون الفرنسية"، مضيفاً أنه منذ "الهجوم الإرهابي على صحيفة "شارلي إيبدو"، تتعالى المطالب بإيجاد سبل جديدة لمنع تحوّل السجون إلى مراكز لتجنيد الإسلاميين. (http://bbc.in/1Hjcit8).

وما يؤكد ويدعم صفة الدولية للإرهاب، ظاهرة الالتحاق بالمنظمات الإرهابية مثل "داعش" من دول كثيرة، شرقية وغربية، حيث أن هناك ما يقدر بنحو 20.000 أجنبي انضموا لـ "داعش"، والذين جاءت عدة آلاف منهم من دول غربية.(أبو زينة http://bit.ly/1Ik7lS9).

وحسب إحصاءات قدمها السفير "مارك والاس" رئيس مشروع مكافحة التطرف في أوروبا، فإن أكثر من 40 ألف حساب مؤيد وداعم لـ "داعش" موجودة على موقع التواصل "تويتر" تقوم ببث الدعاية والترويج والمساعدة في التجنيد. (جريدة الرأي 24 تموز 2015).

يمكن تشبيه هذه الظاهرة الدولية بالفيروس الذي ينتقل من شخص إلى آخر، فهي تنتقل من دولة إلى أخرى، إما بنشاطاتها أو بإنشاء خلايا جديدة لها، أو بإيقاظ خلايا نائمة مؤيدة لها ومتعاطفة معها، فعلى سبيل المثال انضم الكثير من الشباب في "سرت" بليبيا من أبناء قبائل القذاذفة والعمامرة، وورفلة أكبر قبائل ليبيا لتنظيم "داعش"، ويبدو أنهم وجدوا ضالتهم فيه كتحالف

يقـــوّي مـــن شـــوكتهم أمـــام خصـــومهم المنافســـين لهـــم تاريخيـــا فـــي مصـــراتة. (http://www.alquds.co.uk/?p=298959).

ونظراً لتداعيات الإرهاب دولياً، فقد ارتفع عدد القتلى من ضحايا الاعتداءات الإرهابية في العالم بنسبة 61 في المئة عام 2013 عن عام 2012 نتيجة صعود جماعات مثل "داعش"، و"بوكو حرام" الإسلامية المتطرفة في نيجيريا ، وأشار مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2014 أنّ عام 2013 شهد نحو عشرة آلاف هجوم ارهابي أي بزيادة 44 في المئة على عددها في عام 2012 مما أسفر عن سقوط نحو 18 الف قتيل. ومنذ أحداث سبتمبر 2011، سجلت أعداد الضحايا من جراء الهجمات الإرهابية زيادة بنسبة 195% وبلغت نسبة الحوادث 460% ومصابين بنسبة 224% ، وكانت المناطق الأكثر تضرراً من وطأة الهجمات الإرهابية هي دول الشرق الأوسط، والهند، وباكستان، وروسيا. (http://bit.ly/1Dlj0zy).

كما اشتملت العدوى أسلوب العمل الإرهابي، فقد قام أحد هذه التنظيمات بإعدام واحداً وعشرين قبطياً من أقباط مصر في ليبيا، وقد نشر تنظيم "داعش" تسجيلاً مصوراً يوم 15 شباط 2015 يُظهر مقاتلي التنظيم يعدمون 21 مسيحياً مصرياً ذبحاً في ليبيا. (http://bit.ly/1Mou5S1). واستخدم نفس أساليبها التكنولوجية باستغلالها وسائل الإعلام المرئية لإظهار هذا العمل الوحشي للعالم لإدخال الرعب في النفوس، وإجبار الآخرين للرضوخ لها ولمعتقداتها. وقد أعلنت جماعة "بوكو حرام" النيجيرية المتشددة يوم 7 آذار 2015 مبايعتها لتنظيم "داعش" والاعتراف بزعيمه، أبـــوبكر البغـــدادي، وذلـــك فـــي رســـالة صـــوتية لـــزعيم الجماعـــة، أبـــوبكر شـــيكو. (http://cnn.it/192K6hD). (http://bit.ly/1G5YiEs).

وفي الجزائر، انشقت جماعة متشددة تطلق على نفسها اسم "جند الخلافة" عن تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" وبايعت تنظيم "داعش" في شهر أيلول 2014 . وفي كلا الحالتين

فإن ذلك يعتبر امتداداً للإرهاب ليأخذ مداه الدولي. كما تعيش تونس حالة من القلق إزاء حوالي 2500 من شبابها ، يقاتلون في صفوف "داعش" ، لتكون تونس على رأس الدول المصدِّرة للإرهاب نتيجة حالة الانفلات التي عرفتها بعد الإطاحة بنظام "زين العابدين بن علي". وقد أعلنت جماعة "أنصار بيت المقدس" الإرهابية والتي تنشط شمال سيناء في مصر، انضمامها إلى تنظيم "داعش" ومبايعة زعيمها أبو بكر البغدادي، كما صعّدت جماعة "بوكو حرام" فى نيجيريا من عملياتها رغم القبض على زعيمها محمد يوسف في العام 2009 وإعدامه فى مركز الشرطة دون محاكمة، وقد اعتقدت السلطات الحكومية أنها قضت على الجماعة بالقضاء على رئيسها ،إلا أنها أخطأت في إستنتاجها. (http://bit.ly/1Dlj0zy).

وفي ضوء كل ما تقدم، يمكن القول: إن ظاهرة الإرهاب أصبحت ظاهرة دولية، ولم تعد مقتصرة على دولة معينة أو إقليم معين.

من ناحية أخرى يمكن أن يتخذ الإرهاب مسمى (ارهاب دولة)، اي الإرهاب الذي تتولاه دولة أو دول، ومنها جاء اصطلاح "إرهاب الدولة". وإرهاب الدولة نوعان: الأول إرهاب الدولة الداخلي، وفيه يستخدم العنف والإرهاب من قبل الدولة على مواطنيها لإجبارهم للرضوخ والتقيد بأنظمتها وقوانينها وسياساتها، وخصوصا الأقليات فيها، مثل قيام القوات الأندونيسية بقتل 200,000 من التيمور الشرقيين، وهم مختلفون دينياً وعرقياً. كما قام نظام "بول بوت" في كمبوديا بقتل ما يتراوح بين 1،5 – 3 مليون شخص يمثلون 20 – 40% من العدد الكلي للخمير الحمر خلال أربع سنوات بدءا من عام 1975. وفي البوسنة قُصفت مئات المساجد من قبل القوات الصربية ووقعت المذابح الجماعية، وانتُهكت حرمات النساء. (ابراهيم 2005).

وفي عام 1994 وصف وزير الدولة التركي لحقوق الإنسان الإرهاب الذي تمارسه حكومته بأنه "إرهاب دولة". وأشار في حينه أن مليوني نسمة طردوا من بيوتهم، وإلى ارتكاب أبشع ما

يتخيله المرء من الأعمال الوحشية البربرية، إضافة إلى عشرات الآلاف من القتلى. (تشومسكي 2003 ص 81).

أما النوع الآخر من إرهاب الدولة، هو الذي يمارس خارج حدودها الإقليمية ويوجَّه إلى مواطني دولة أو دول أخرى بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا النوع الأخير هو ما يعطي البعد الدولي للإرهاب، ومن الأمثلة على ذلك أنه في عام 1946 تقدمت الحكومة اليونانية بشكوى إلى الأمم المتحدة بشأن قيام ألبانيا وبلغاريا ويوغسلافيا بتقديم العون السياسي والعسكري للثوار اليونانيين القادمين إلى يوغسلافيا عبر الحدود اليونانية, وفي عام 1954 تقدمت جواتيمالا بشكوى للأمم المتحدة ضد هندوراس، بشأن قيام الأخيرة بتسهيل تسلل بعض العناصر المرتزقة إلى جواتيمالا عبر الحدود المشتركة بينهما، وارتكاب أعمال عنف وتخريب ضد رعايا وممتلكات دولة جواتيمالا. (واصل 2008 ص104). وكذلك تفجير طائرة مدنية أمريكية عام 1988 فوق بلدة "لوكربي" باسكتلندا، مما أدى إلى مصرع جميع ركابها البالغ عددهم 259 شخصاً فضلاً عن أحد عشر شخصاً كانوا متواجدين على الأرض. وقد وُجهت أصابع الاتهام آنذاك إلى ليبيا بمسؤوليتها عن الحادث. (واصل 2008 ص109). وفي 5 أيار 1992 تقدمت كوبا بشكوى رسمية لمجلس الأمن تطلب فيها إدانة الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها الولايات المتحدة الأمريكية بتورطها في تفجير طائرة مدنية كوبية فوق "باربادوس" في 6 أكتوبر 1976، مما أدى إلى مصرع جميع ركابها البالغ عددهم 73 شخصا، وقد كشفت التحقيقات التي أجرتها فنزويلا عن تورُّط اثنين من عملاء المخابرات الأمريكية في تفجير الطائرة المذكورة. (واصل 2008 ص106).

بالنسبة لإرهاب الدولة الخارجي، يرى الباحث الألماني الديمقراطي (فوركا) أن هدف إرهاب الدولة هو زرع الخوف أو الإبادة الجسدية وذلك من خلال استخدام الأعمال التعسفية، ويرى كذلك أن الحرب النفسية إحدى الأدوات والوسائل التي تتبعها الدول كمنهج ووسيلة للإرهاب. وقد عَرَّفت

الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الأربعين تاريخ 9 أيلول 1985 بالقرار رقم 6140 إرهاب الدولة بأنه: الإرهاب الذي يمارس من قبل الدول بهدف تقويض النظام السياسي والاجتماعي لدولة أخرى وكذلك الأعمال الإرهابية التي تقوم بها الدول الاستعمارية. (شمس والشامي 2003).

وإزاء تزايد الأعمال الإرهابية التي تقوم بها الدول فقد تمّت الإشارة إلى إرهاب الدولة للمرة الأولى في مشروع القانون الخاص بالجرائم المخلّة بالسلم والأمن الدوليْين الذي تبنته لجنة القانون الدولي عام 1954، وقد عرّفته اللجنة بما يلي: "قيام سلطات الدولة بأنشطة إرهابية أو بالتشجيع على القيام بأنشطة إرهابية داخل إقليم دولة أخرى، أو تغاضي سلطات الدولة عن أنشطة منظمة ترمي إلى القيام بأعمال إرهابية داخل إقليم دولة أخرى" (واصل 2008 ص : 76).

وهناك نوعان من صور إرهاب الدولة الخارجي: إرهاب الدولة المباشر، وإرهاب الدولة غير المباشر. حيث يتمثل الأول في قيام سلطات الدولة أو أحد أجهزتها أو بعض الأشخاص الذين يعملون باسمها ولحسابها بارتكاب أعمال إرهابية ضد رعايا أو ممتلكات دولة أخرى. ومن أمثلة ذلك ما تقوم به إسرائيل من أعمال إرهابية مخلة بالأمن والسلم الدوليْين، مثل قيام سلاح الجو الإسرائيلي عام 1954 باختطاف طائرة مدنية سورية وإجبارها على الهبوط في مطار اللد. (شكري 1991). وفي عام 1972 قام سلاح الجو الإسرائيلي بإسقاط طائرة مدنية ليبية فوق سيناء مما أدّى إلى مصرع جميع ركابها البالغ عددهم 106 من المدنيين الأبرياء. (إبراهيم 1997). وفي سبتمبر 1982 قامت إسرائيل بارتكاب أبشع جرائم إرهاب الدولة ضد اللاجئين الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا، حيث قامت المليشيات المسلحة التابعة لإسرائيل باقتحام المخيمين وقاموا بذبح اللاجئين العزل من النساء والأطفال والشيوخ مما أدّى إلى مصرع حوالي 6000 شخص، بالإضافة إلى اختطاف حوالي 1000 شخص كرهائن، بحجة القضاء على فلول المقاومة التي تلجأ إلى هذه المخيمات. (محب الدين 1987). وخلال الاجتياح والاحتلال الإسرائيلي للبنان من العام 1978

إلى 2000، توفي على الأقل 15000 مواطن نتيجة هذا الاحتلال، وأحد الأمثلة على الإرهاب الإسرائيلي كان مجزرة "قانا" حيث قصفت إسرائيل عمداً مركز القوات الدولية. وكتب الصحفي البريطاني "Robert Fisk " في مقالة له عن مجزرة "قانا" عام 1996 التي وقع فيها العديد من الضحايا اللبنانيين من الأطفال والنساء والشيوخ، معدِّداً المشاهدات الدموية والأعمال الفظيعة التي وقعت خلال هذه المجزرة.(http://bit.ly/1HjXRoS)

يستشهد آخرون بالولايات المتحدة الأمريكية كمثال آخر على إرهاب الدولة، وهناك أمثلة عديدة على ذلك، منها: عندما قامت عام 1990 باجتياح دولة بنما وإلقاء القبض على رئيس الدولة "مانويل نورييجا" واقتياده إلى الولايات المتحدة ومحاكمته أمام القضاء الأمريكي بدعوى اتجاره بالمخدرات. وكذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في أعقاب حرب تحرير الكويت عام 1991 من تقسيم للعراق إلى ما يسمى "منطقتين أمنيتين" إحداهما في شمال العراق والأخرى في جنوبه, وحظر الطيران العراقي من التحليق فوق هاتين المنطقتين، بدعوى حماية الأقليات من الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب، من خلال ممارستها الضغط على مجلس الأمن في نيسان 1991 لاستصدار هذا القرار. وكذلك قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بغزو أفغانستان في 7 أكتوبر 2001 بدعوى مكافحة الإرهاب، وقيامهما بغزو العراق في 20 مارس 2003 بدعوى نزع أسلحة الدمار الشامل وتحرير الشعب العراقي من النظام الديكتاتوري المستبد. (واصل 2008 ص101). أما إرهاب الدولة غير المباشر فيتمثل في قيام الدولة بمشاركة أو تشجيع أو حث أو تحريض أو التستر على أو إيواء أو تقديم العون والمساعدة والإمداد إلى جماعات، نظامية أو غير نظامية، أو عصابات مسلحة، أو تسهيل تواجدهم على أراضيها، أو تغاضيها عن أنشطتهم التي ترمي إلى القيام بأعمال عنف وتخريب ضد رعايا وممتلكات دولة أخرى.

كما أن هناك مسمَّيات أخرى تأخذ الطابع والبعد الدولي مثل الإرهاب السياسي، والإرهاب الاقتصادي، والإرهاب الانفصالي، والإرهاب الأيديولجي، والإرهاب الديني وغيرها. وهكذا أصبح الإرهاب ظاهرة دولية لها أبعاد تتأثر بها معظم الدول، ولا تكاد تنجو منها دولة بعينها، ولذلك لابد من تكاثف جهود جميع الدول لمحاربتها والقضاء عليها، لتطبيق ميثاق الأمم المتحدة في المحافظة على السلم والأمن الدوليِيْن، وهذا ما دعا المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة إلى تشكيل تحالف دولي لمحاربة أحد أهم التنظيمات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط "داعش" حاليا, وقامت بقصف مواقعه بالطائرات واشتركت دول عديدة في هذا التحالف منها الأردن. وقد خسر الأردن من جراء اشتراكه بهذا التحالف أن سقطت إحدى طائراته التي يقودها الشهيد الطيار معاذ الكساسبة، الذي تم حرقه بأبشع صورة من قبل تنظيم "داعش" وتم بثّ المشهد على وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي ليراه العالم أجمع. وهذا دليل على أن الأردن كان على حق عندما اعتبر هذا التنظيم إرهابياً ويهدِّد أمن الأردن في مراحل لاحقة. الملحق رقم 1 يبين أسماء الجماعات الإرهابية الدولية.

الفصل الثالث

تداعيات الإرهاب الدولي على الأمن الوطني الأردني

عالجت الدراسة في الفصل الثاني مفهوم الإرهاب وجذوره التاريخية. وكون أن الظاهرة لامست المجتمع الأردني ومؤسساته، سينصرف هذا الفصل إلى معالجة أثر الإرهاب على الأمن الوطني الأردني. والأمن الوطني له مقومات عديدة، فهو لا يعتمد فقط على الناحية الشرطية والاستخبارية والعسكرية، بل يتعدى ذلك إلى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهذه المكونات تعتبر هي الركائز التي يعتمد عليها الأمن الوطني، لأن المواطن يتأثر بها تأثُّراً مباشراً، فإذا حصل أيّ خلل في إحدى هذه الركائز، نتيجة الإرهاب أو العنف أو التطرف فسوف يتأثر الأمن الوطني ويختل توازنه، وبالتالي ينعكس على استقرار الدولة وأمنها وأمن مواطنيها. ومن هنا يمكن تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث: تناول الأول مظاهر تشكّل العمل الإرهابي في الدولة الأردنية، أما الثاني فقد انصرف إلى دراسة التداعيات المترتبة على الجانب السياسي، واختصّ المبحث الثالث في التداعيات المترتبة على الجانب الاقتصادي، في حين عالج المبحث الرابع التداعيات على الجانب الاقتصادي.

المبحث الأول: مظاهر تشكُّل العمل الإرهابي في الدولة الأردنية

بعكس بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط ، لم يُتَّهم الأردن يوماً بأنه تدخَّل في شؤون دولة أخرى، وبغض النظر عن موقعها، اقتراباً منه أو ابتعاداً عنه. كما لم تكن للأردن طموحات توسعية جغرافية، ولم يسبق أن اتُّهم برعاية الإرهاب، بل على العكس من ذلك كان، وفي مناسبات عدة، ضحية له. أما على الصعيد الداخلي فلم يُعرف عنه بأنه مارس إرهاب الدولة ضد مواطنيه

لتطويعهم، أو معاقبتهم. وحسب ما أفاد به رئيس الوزراء الأسبق فيصل الفايز، "فالأردن ليس دولة بوليسية ولم يُعدَم في تاريخ الأردن أي معارض سياسي في ظل وجود النظام. وخلال موجة الربيع العربي لم يكن هناك أي توجّه لأي فعالية سياسية في الأردن لرفع شعار (إسقاط النظام)، إنما التوجه كان للاصلاح السياسي (الفايز 2011). وأكّد "عدم وجود مشكلة هوية في الداخل الأردني كون جميع الأردنيين من كافة الأصول والمنابت يُجمعون على العرش الهاشمي". (المصدر نفسه). وأشار إلى "أن الإسلاميين كانوا دائماً مع النظام ولم يكونوا أبداً في الاتجاه المضاد له". (المصدر نفسه).

يعتبر الأردن من الدول التي تتمسك بمبادىء وثوابت لا تحيد عنها، خاصة فيما يتعلق بالقضايا العربية وأولها القضية الفلسطينية، وقد دفع الأردن ثمن مواقفه التي لم تكن موضع قبول، أو رضى بعض الجهات الإقليمية والدولية. وبناءً عليه كان الأردن من أوائل الدول العربية التي استُهدِفت من قبل الجماعات الإرهابية نتيجة هذه المواقف، وقد تنوَّعت أشكال الأعمال الإرهابية التي تعرض لها الأردن وكما يلي (عبيدات 2004):

أولا: اغتيال الملك عبد الله بن الحسين (الملك المؤسس للمملكة الأردنية الهاشمية). فقد تم اغتياله يوم الجمعة 20 تموز 1951 على عتبات المسجد الاقصى أثناء دخوله لأداء صلاة الجمعة.

ثانيا: مؤامرات ضد الملك الحسين بن طلال.

لقد تعرّض الملك الحسين للعديد من المؤامرات على حياته، نذكر منها على سبيل المثال أوج هذه المحاولات في الخمسينات من القرن الماضي، حيث قامت مجموعة من الضباط بالتخطيط للتحرُّك إلى عمّان بقصد تطويق القصر والاستيلاء عليه وعلى الملك شخصيا. (نفس المصدر). وهناك أمثلة أخرى مثل تعرض الملك إلى محاولة دسّ السمّ في وجبات طعامه. (نفس المصدر).

ثالثا: الاغتيالات السياسية والاعتداء على البعثات:

أ. اغتيال هزاع المجالي رئيس الوزراء الأردني الأسبق. حيث تمّ تفجير مبنى رئاسة الوزراء الأردنية يوم الإثنين 29 آب 1960، نتيجة انفجار قنبلة موقوتة في مكتبه، وتبين فيما بعد أن هذا العمل كان بتخطيط وتدبير وتمويل المخابرات السورية. (موسى 1996) (التل 1998).

جـ. اغتيال وصفي التل رئيس الوزراء الأسبق يوم 26 تشرين الثاني 1971 . (نفس المصدر)

د. محاولة اغتيال زيد الرفاعي، عندما كان يشغل منصب سفير الأردن في بريطانيا في 15 كانون الأول 1971، من قبل "منظمة أيلول الأسود"، حيث أصابته إحدى الرصاصات في يده.

هـ. اعتداء من قبل "منظمة أيلول الأسود" على البعثة الأردنية في جنيف بتاريخ 16 كانون الأول 1971، حيث انفجر طرد خارج مقر البعثة أدى إلى إصابة أربعة أشخاص بجراح، وإلحاق أضرار بالمبنى. (المناصير، 2009).

و. محاولة اغتيال رئيس الوزراء الأردني مضر بدران يوم 1 شباط 1981، حيث ألقي القبض في ذلك اليوم على خمسة أشخاص مدفوعين من قبل النظام السوري (الرواشدة 2015).

ز. تعرض السفير الأردني في روما تيسير طوقان يوم 26 تشرين الأول 1983 لمحاولة اغتيال، أعلنت "منظمة ألوية الثورة العربية"، مسؤوليتها عنها، وأصيب طوقان بجراح بالغة، فارق الحياة بعدها متأثراً بجراحه. (كريشان 2014).

ح. اغتيال سفير الأردن في نيودلهي محمد خورما، يوم 29 تشرين الأول 1983 عندما كان يهمّ بالدخول إلى منزله، حيث داهمه إرهابي من "منظمة ألوية الثورة العربية"، يقود دراجة نارية، أطلق النار بكثافة عليه، ما لبث أن فارق الحياة بعد فترة متأثراً بجراحه. (نفس المصدر).

ط. وفي شهر تشرين الثاني 1983 نجا القائم بالأعمال الأردني عاصم قطيشات من محاولة اغتياله في أثينا، من قبل "تنظيم أبو نضال".(أبو ديه 2015).

ي. بتاريخ 1984/12/4 اغتيل المستشار في السفارة الأردنية في بوخارست الشهيد عزمي المفتي، من قبل "تنظيم أيلول الأسود"، عندما كان بانتظار ابنه للخروج من المدرسة لإيصاله للمنزل. (كريشان 2015).

ك. يوم 19 كانون الثاني 1994 اغتيل الشهيد الوزير المفوض نائب المعايطة في بيروت، من قبل "تنظيم أبو نضال". (أبو ديه 2015).

ل. مساء يوم 11 تشرين الثاني 1996 أقدمت مجموعة إرهابية على اغتيال سائق السفارة الأردنية في بغداد، الشهيد عمر صبح، وهو وكيل متقاعد من القوات المسلحة الأردنية، أثناء دخوله الحدود العراقية متوجهاً إلى عمله في بغداد بسيارة السفارة، وكان يصطحب الحقيبة الدبلوماسية، حيث أقدم الجناة على اغتياله. (كريشان 2015).

م. إغتيال "لورنس فولي" مندوب الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي في 28 تشرين أول 2002، بينما كان يغادر منزله في أول عملية اغتيال لدبلوماسي أمريكي في الأردن (http://factjo.com/pages/fullnews.aspx?id=12489).

ن. في 7 آب 2003 وقع انفجار إرهابي ضخم بواسطة ثلاث سيارات ملغومة أمام مبنى السفارة الأردنية في بغداد إذ لقي 17 شخصاً مصرعهم وأُصيب ما يزيد على 40 آخرين، على يد "جماعة أنصار الإسلام". (كريشان 2015).

س. بتاريخ 22 أيار 2006 امتدت يد الغدر إلى الشهيد خالد الردايدة سائق رئيس المكتب التمثيلي الأردني في غزة بالقرب من المجلس التشريعي في مدينة غزة. وقرر الرئيس محمود عباس حينها اعتماد المواطن خالد الردايدة شهيداً لفلسطين. (نفس المصدر).

رابعا: خطف الطائرات.

بتاريخ 6 أيلول 1970 قامت مجموعة من "الجبهة الشعبية" باختطاف ثلاث طائرات ركاب مدنية: إثنتين أمريكيتين والثالثة سويسرية. وقام الخاطفون بتحويل اثنتين منها للهبوط في البادية الأردنية في موقع (قيعان خنّه)، إلى الشمال الشرقي من مدينة عمّان. أما الثالثة وهي أمريكية من طراز "جمبو"، فقد تم تحويلها إلى مطار القاهرة، إذ لم يكن بالإمكان هبوطها في البادية الأردنية نظراً لضخامتها. وهناك تم تفجير الطائرتين بعد إنزال الركاب منها. وبعد ذلك بثلاثة أيام، أي بتاريخ 9 أيلول قامت مجموعة من المنظمة ذاتها بخطف طائرة ركاب بريطانية، وهبطوا بها في المطار الصحراوي نفسه، وتم نقل الأطفال والشيوخ من قبل الفدائيين الخاطفين إلى "فندق الأردن" في عمّان. وبعدما رفضت ألمانيا وسويسرا وبريطانيا تلبية طلب الخاطفين، عمدت "الجبهة الشعبية" إلى نسف الطائرات الثلاث على أساس أنها مماطلة من الدول الثلاث في إطلاق سراح الفدائيين السبعة المعتقلين في تلك الدول.

وقد وقعت أكثر من محاولة لخطف الطائرات المدنية الأردنية، كانت المحاولة الخامسة منها يوم 19 شباط 1972. الملحق رقم 2 يبين الحوادث الإرهابية التي قامت بها المنظمات الفدائية في الأردن. والملحق رقم 3 يبين أسماء المنظمات الفدائية التي كانت تعمل على الساحة الأردنية في حقبة الستينات وأوائل السبعينات.

كان آخر العمليات الإرهابية التي تعرض لها الأردن يوم الأربعاء الموافق 9 تشرين الثاني 2005 حيث وقعت ثلاث عمليات تفجير إرهابية باستخدام أحزمة ناسفة، استهدفت ثلاثة فنادق تقع في وسط العاصمة عمّان. حيث وقع أوّلها في مدخل فندق "الراديسون ساس"، ثم وقع الثاني في فندق "حياة عمان" ثم بعدها بدقائق تم استهداف فندق "دايز إن". وصل التقدير المبدئي للضحايا إلى 57 شهيداً وما ينوف على 115 جريحا. يتذكر الأردنيون يوم التاسع من تشرين الثاني من كل

عام، تفجيرات عمان الإرهابية، تلك الذكرى الأليمة التي راح ضحيتها أبرياء لا ذنب لهم. (جريدة الدستور 9 تشرين الثاني 2014).

وكان أبشع ما تعرض له الأردنيون من إرهاب، هو إرهاب عصابة (داعش)، التي قامت بحرق الطيار الأسير الشهيد معاذ الكساسبة يوم 3 كانون الثاني 2015، وكان قد وقع أسيراً بأيدي تنظيم" داعش"، صباح يوم الأربعاء 24 ديسمبر 2014، وذلك بعد سقوط طائرته الحربية من نوع "إف-16 " أثناء قيامها بمهمة عسكرية على مواقع تنظيم "داعش" في محافظة الرقة شمالي سوريا.(http://bit.ly/1RrpvoH). وعملت على نشر صوره وهو يحترق داخل قفص أُعدّ خصيصاً لهذه الغاية على شبكة الإنترنت، حيث قوبلت جريمة اغتياله بإدانة واستنكار واسعين محلياً وعربياً ودولياً من قبل ساسة ودبلوماسيين وبرلمانيين ومنظمات وأحزاب وجاليات أردنية في الخارج، عبّرت في مجملها عن الاستنكار البالغ لهذه الجريمة البشعة وأسلوبها الذي يخالف كل القوانين والشرائع السماوية والإنسانية. واعتبروا أن ما أقدم عليه تنظيم "داعش" الإرهابي من عمل جبان إنما يعبّر عن فكره المتطرف واستهتاره بالقيم الروحية وحياة البشر، مؤكدين ضرورة اجتثاث هذا التنظيم واقتلاعه من جذوره، لأنه بات يشكل تهديدا للعالم أجمع.

في العامين 2004 و2005 أحبطت الأجهزة الأمنية الأردنية ما يزيد على مئة وخمسين محاولة هجوم على أهداف في الأردن، قامت بها جماعة "القاعدة" بقيادة الزرقاوي، وسواها من التنظيمات التكفيرية. وفي آب 2005 تسلل إلى الأردن أفراد من تنظيم "القاعدة" في العراق وأطلقوا من ميناء العقبة في جنوب الأردن، قذيفة على سفينة حربية أمريكية. (عبد الله الثاني ابن الحسين 2011).

هناك محاولات جادة لتجنيد ما يمكن تجنيده في صفوف "داعش" من قبل التنظيم في الأردن، حيث ألقي القبض على ثلاثة أشخاص من تنظيم "داعش"، لم يذكر المصدر تاريخ إلقاء

القبض عليهم، قدموا بمهمة إلى الأردن بحجة أنهم لاجئون سوريون، ووزّعوا أنفسهم في ثلاث مناطق هي محافظة جرش، ومنطقة عين الباشا ومحافظة الزرقاء. وقد تمكّنوا من تجنيد اثني عشر شخصاً من ذات جنسيتهم وآخر من جنسية أردنية، وذلك بإقناع المجندين أن لهم رواتب مالية مجزية سيتقاضونها من التنظيم حال الانضمام له فضلاً عن صرف مركبة خاصة ومنزل. (جريدة الرأي يوم 2015/5/5).

في ضوء ما تقدم يمكن القول: إن الأردن عانى كثيراً من العمليات الإرهابية، وبخاصة الإرهاب الموجَّه من دول عربية شقيقة، ومنظمات فلسطينية، رغم كل التضحيات التي قدّمها الأردن للقضية الفلسطينية خلال الفترة الماضية، كما تعرّض للعديد من الاغتيالات السياسية والمؤامرات لقلب نظام الحكم فيه، وتفجير السيارات المفخخة، وخطف الطائرات وإغلاق الحدود وغير ذلك من الأعمال الإرهابية، بسبب مواقفه السياسية التي كانت تأبى الخضوع لأي هيمنة من أي جانب كان يدعي تمسكه بزمام الأمة العربية. مع أن الأردن لم يتدخل يوماً بالشؤون الداخلية لأي دولة، إن كانت عربية أو غير عربية. وما يزال الإرهاب يهدِّد أمنه واستقراره. وبسبب ذلك كان ليس من الغريب أن ينضم الأردن إلى التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب لمحاربته والقضاء عليه، وخصوصاً بعد تنامي مظاهر العمل الإرهابي الذي تقوم به "داعش" أو غيرها من التنظيمات الإرهابية.

المبحث الثاني : التداعيات المترتّبة على الجانب السياسي

إن من أهم متطلبات تحقيق الأمن والاستقرار والتطور لأي مجتمع، وجود نظام سياسي يقوم بضبط سلوك الأفراد والجماعات، ويحدِّد العلاقات فيما بينهم، فضلاً عن رسم السياسات ووضع البرامج التي تستهدف استثمار الموارد وتوزيعها وتنظيمها بالشكل الأمثل، وحماية الكيان ووحدة المجتمع من الاعتداءات الخارجية والصراعات الداخلية، وتأمين فرص العمل ووسائل الحياة المعيشية للجميع. ويشمل النظام السياسي كافة المؤسسات السياسية القائمة في المجتمع والتي لها دور في عملية صنع القرار واتخاذه، وتشمل هذه المؤسسات، الحكومة والبرلمان والقضاء والهيئات الحزبية والنقابية والصحفية. (بدران 1988).

إن للإرهاب انعكاسات سياسية وأمنية متنوعة على مختلف الدول ومن بينها الأردن، ويتداخل فيها السياسي والأمني في أحيان كثيرة، فلقد كان للإرهاب، وخاصةً في منطقة الشرق الأوسط وغيرها، ومنذ أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001، تأثيراً مباشراً على القوانين بحيث اضطرت الدول ومن بينها الأردن، لصياغة قوانين لمكافحة الإرهاب لها تأثيرها على الحريات العامة. أمّا فيما يتعلق بالناحية السياسية فلم يستطع الأردن، رغم كل محاولاته، السير بالتنمية السياسية بالسرعة التي يريدها، نظراً لما يجري في الإقليم من صراعات للإرهاب فيها دورٌ رئيسي. إلا أن ذلك لم يحُلْ دون المضي قدماً نحو مزيدٍ من الانفتاح والديمقراطية لأن المشاركة الشعبية والتنمية السياسية الفاعلة هي إحدى الأدوات الحقيقية لمكافحة الإرهاب. (http://bit.ly/1JMVYT0).

وبناء عليه فقد تم تأسيس وزارة التنمية السياسية عام 2003 وعهد إليها بمهمة وضع السياسات والإستراتيجيات والبرامج الكفيلة بتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية والأحزاب السياسية

ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والنقابات والروابط المهنية والعمالية والمرأة والشباب في الحياة العامة. الملحق رقم 4 يبين أسماء الأحزاب السياسية الأردنية التي تحتوي أحزاباً إسلامية وقومية ويسارية ووسطية. وهذا يدل على احتواء معظم التيارات المتنوعة وعدم إقصاء أي تيار، حتى لو كان معارضاً، وهذا ساهم بشكل واضح في مكافحة التطرف والإرهاب. وعند السؤال عن ما حققته وزارة التنمية السياسية في عشرة أعوام مضت؟ فإن الأرقام تجيب. حيث تكشف دراسة أجراها "مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني" في كانون أول 2012 عن أن 70.6 في المئة من الأردنيين لا يعرفون الأحزاب السياسية، وتقول الدراسة: إن 75.1 في المئة منهم لا يعرفون الأحزاب لعدم اهتمامهم بها. وهذه نتائج ليست مفاجِئة بالإشارة للاستطلاع الذي أجراه "مركز الدراسات الإستراتيجية" في الجامعة الأردنية في العام 2009، والذي أظهر أن 90 في المئة من الأردنيين لا يرون أن الأحزاب القائمة تمثّل تطلعاتهم، وأن كل الأحزاب القائمة تمثل فقط 9.7 في المئة من التطلعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأردنيين. (نفس المصدر).

هذا الواقع يستدعي التساؤل حول ما إذا كانت هذه النتائج ناجمة عن سياسات الحكومات المتعاقبة والأجهزة الأمنية تجاه العمل الحزبي، في الفترة التي ذكرت بأعلاه وما سبقها؟ وهل بقيت بعد عام 2009 وخاصة ما بعد فترة "الربيع العربي" وخلال فترة بروز المنظمات الدينية المتطرفة مثل "داعش" الأسباب كما هي أم أن أسباباً أخرى أضيفت مثل الخوف من الانخراط في أحزاب قد يتبين للمواطن فيما بعد أنها مدعومة من الخارج، وستصبح ملاحقة من قبل الحكومة، أو قد يكتشف بوقت متأخر بأنها نواة لتنظيم إرهابي؟ أو ستلصق الحكومة بها تهمة الانتماء لجماعات إرهابية خارجية أكبر؟ هذه التساؤلات من الصعب الإجابة عنها دون دراسة ميدانية، لكن لا يمنع ذلك من التفكير بها على الأقل.

كما أن للإرهاب تداعيات سياسية أخرى على الصعيد الخارجي، فقد بدأت ملامح تدخُّل بعض دول الإقليم مثل تركيا وإيران في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية واضحة وملموسة، فكما قال الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في القمة الأسيوية الإفريقية التي بدأت أعمالها في العاصمة الأندونيسية جاكرتا في 22 نيسان 2015، "فإنّ أكثر أشكال العدوان ضرراً هي محاولات الدفع بأجندات سياسية إقليمية من خلال إذكاء نيران الصراع والشقاق بين البلدان والمجتمعات التي تمرّ في مرحلة من الاضطراب". (جريدة الرأي 2015/4/23).

يعتبر الخطر الصهيوني من أهم الأخطار والتحديات التي تواجه الأمن السياسي الأردني، وقد برز هذا التحدي منذ تشكيل الدولة الأردنية عام 1921، متمثلاً بما اشتمل عليه وعد "بلفور" عام 1917 من إدخال قسم كبير من الأراضي الأردنية في إطار ما يسمى (الوطن القومي اليهودي). وقد مثّل الصراع بين المشروع الصهيوني والمشروع النهضوي الذي حملت لواءه القيادة الأردنية الهاشمية، أهم وأخطر التحديات السياسية على الدولة الأردنية بشكل دفعها إلى بذل جهود مضاعفة أنهكت قواه الاقتصادية والبشرية لحماية كيانه من الأطماع الصهيونية من جانب، والدفاع عن عروبة فلسطين والتصدي لعمليات الهيمنة الإسرائيلية وتحمل مسؤوليات الشعب الفلسطيني من جانب آخر. (ناصر 1993). وكان الأردن بالتعاون مع الأشقاء العرب في خندق واحد ضد هذا التهديد. ولكن الإرهاب الدولي أضاف عبئاً جديداً على الدولة الأردنية من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد أصبحت الدول العربية التي كانت في صف واحد مع الأردن تهتم بمشاكلها الداخلية المتعلقة بمكافحة الإرهاب ولم تعد إسرائيل الهم الأكبر بالنسبة لها، مما جعل الأردن وحيداً في مواجهة هذا التهديد. وقد تتدخل إسرائيل عسكرياً في بعض الدول المجاورة، ومنها الأردن، بحجة خوفها على أمنها الوطني، وتحقيقاً لمصالحها العليا، وقد تقوم باحتلال الجبال

الشرقية لغور الأردن كما كان مخططاً له خلال معركة الكرامة 1968. وهذه من الهواجس التي تؤرق الأردن نتيجة انتشار ظاهرة الإرهاب.

كما هو معروف فإن الإرهاب له ممولون، وتقف وراءه في معظم الأحيان دول كبرى، كما تمّ التطرق له سابقاً، وهذا سوف يجبر الأردن على مواجهة هذه الدول التي يُشكّ بتمويلها للإرهاب أو وقوفها وراءه، مما قد يتطور الأمر إلى حدوث حرب بين الأردن وتلك الدول بشكل مباشر أو غير مباشر، ويُخشى أن ينقسم الشعب الأردني بناء على أسس عشائرية نتيجة التدخل الخارجي، كما حصل في اليمن، عندما انقسم الشعب هناك إلى قسمين، نتيجة التدخلات الأجنبية: قسم يؤيد الحوثيين، والقسم الاخر يؤيد الرئيس المنتخب "هادي" والذي يمثل الشرعية بنظر معظم الدول العربية، وتطور الامر لأن تقوم السعودية بقيادة تحالف ضد الحوثيين بعملية أسمتها "عاصفة الحزم"، وقامت الطائرات بقصف مواقع الحوثيين. واشتركت دول عربية في هذا التحالف. من كان يعتقد أن ذلك ممكن حصوله في بلد كان يسمى باليمن السعيد، لولا التدخل الأجنبي؟

تقدم إيران من دون شك الدعم للمتمردين الحوثيين في اليمن إلا أنه من الصعب تقييم طبيعة ومدى هذا الدعم. ويشكل ضلوع إيران المتزايد في الشأن اليمني سبباً معلناً للسعودية وحلفائها في التحالف العربي لتبرير عملية "عاصفة الحزم" التي أطلقت في النصف الثاني من شهر آذار 2015 ضد الحوثيين. كما أن واشنطن بدأت تتكلم بشكل واضح عن الدعم الإيراني للحوثيين. (جريد الغد 10 نيسان 2015).

قد لا تكون "عاصفة الحزم" حرباً مباشرة على الإرهاب، لكنها حرب ضد هيمنة دولة إقليمية على المنطقة، تغذي الإرهاب بها لمصالحها الخاصة. وهذا ما قد يحدث في الأردن فيما لو فُتح المجال للإرهاب بأن ينتشر داخل المجتمع الأردني مما سيستدعي تدخل بعض دول الإقليم الكبرى في شؤونه الداخية، بحجة حماية فئة أو فئات من فئات أخرى، أو حتى من النظام الأردني

نفسه. وهناك سابقة في هذا الشأن، فقد قامت القوات السورية بدخول الأراضي الأردنية في السبعينات بحجة الوقوف مع المنظمات الفدائية ضد النظام الأردني. كما قامت القوات الإسرائيلية بدخول الأراضي الأردنية عام 1968 في منطقة الكرامة في غور الأردن بحجة حماية أمنها الوطني من المنظمات الفدائية التي كانت ترابط في الأراضي الأردنية وتنطلق منها للقيام بعمليات فدائية ضد الكيان الصهيوني.

المبحث الثالث: التداعيات المترتّبة على الجانب الاقتصادي

الأمن شرط أساسي للبناء الاقتصادي، فمن دونه لا يمكن تأسيس اقتصاد ناجح ينمو ويفيد الدولة, وإذا تمكن العامل الاقتصادي من النجاح في تحقيق فوائد ملموسة فإنه يُعدّ وسيلة للحفاظ على تعزيز الأمن وتقويته. من هنا فإن العلاقة بين الأمن والاقتصاد تُعدّ علاقة تفاعلية متبادلة لا يمكن الفصل فيها بين الأمن والاقتصاد وكما لا يمكن لأحدهما البقاء دون الآخر فترة طويلة. غير أن الأمن يحظى بجانب كبير من الأهمية في عملية البناء الاقتصادي لأي مجتمع وبنيانه. ومع ذلك، ورغم أن بعضهم يعطي للأمن أهمية كبيرة، إلا أننا نرى أن تدهور البنية الاقتصادية للدولة أو تراجع أداء العامل الاقتصادي فيها قد يكون سبباً في غياب الأمن، الأمر الذي يقود إلى بروز ظواهر مخلّة بالأمن الوطني بسبب ضعف أو تراجع العامل الاقتصادي في بناء مجتمع مزدهر (http://bit.ly/1kULKqT).

هناك عوامل عديدة تؤثر وتسهم في بناء اقتصاد أي دولة، منها الناحية المالية والكفاءات البشرية والتكنولوجيا وغيرها، وبالمقابل هناك عوامل أخرى تعمل على هدم الاقتصاد وتدميره مثل الإرهاب، سواء كان خارجياً أو داخليا. إن للإرهاب الدولي، بصفته أوضح صور انعدام الأمن الاقتصادي، آثاراً سلبية متعددة تتجاوز الحدود الدولية حيث تمتد آثاره لتتجاوز الدولة المستهدفة

بالإرهاب إلى دول أخرى كثيرة، مما ينعكس على الكثير من المتغيرات الاقتصادية الرئيسة. (http://bit.ly/1CtAGJb).

إن الأردن كغيره من الدول تعتمد قوته على مجموعة عوامل مثل القوة العسكرية والقوى البشرية وغير ذلك. والإقتصاد يساعد في بناء القوة مع أن هذا الإقتصاد ضعيف حيث يعتمد على المساعدات الخارجية بشكل عام، فإذا ضُرِب اقتصاده تزعزع أمنه الوطني. ومن العوامل الرئيسية التي تؤثر على اقتصاد الأردن هو الإرهاب الدولي. فمنطقة الشرق الأوسط تعجّ بالعمليات الإرهابية اليومية، خاصة في الدول المجاورة للأردن مثل العراق و سوريا. فما يحدث هناك ينعكس على الأردن بشكل أو آخر. ومن تداعيات ما يجري في تلك الدول المجاورة خاصة في سوريا هو تدفّق اللاجئين السوريين منها إلى الأردن هرباً بأرواحهم باحثين عن الأمن والاستقرار الذي يوفره لهم الأردن، لكن هذا التدفّق له انعكاسات سيئة على الاقتصاد الأردني نتيجة الأعباء المالية المترتبة على استضافة مئات الآلاف من اللاجئين السوريين، مع أن هذا التدفّق سبقه تدفّق آخر من العراق، جرى على مراحل بحيث لم يشعر به المواطن الأردني كما هو الحال مع تدفّق السوريين، الذي جاء بكثافة ملحوظة، الأمر الذي اضطر الدولة الأردنية إلى بناء مخيمات لهؤلاء اللاجئين على الواجهة الشمالية المحادية للحدود الأردنية السورية. (http://bit.ly/1CtAGJb).

وما تجدر الاشارة اليه، أنه خلال الفترة من حزيران 2014، بعد أن احتلت "داعش" مدينة الموصل، وبعد تمددها إلى الرمادي وصلاح الدين، وحتى نهاية آذار 2015 وصل من العراق إلى الأردن بسبب العمليات الإرهابية التي تقوم بها "داعش" ما يقارب من 4700 نازح عراقي حسب تقرير وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، (جريدة الزمان العراقية تاريخ 7 حزيران 2015).

ومن القطاعات التي تأثرت بظاهرة الإرهاب التي تعيشها العديد من دول المنطقة، هو قطاع السياحة. ولا شك أن هذا القطاع يعد من القطاعات المهمة التي تسهم في تشكيل واردات

الدولـة، والملاحظ أن عائدات النشـاط السياحي أخـذت تتفوّق فـي بعض الـدول علـى العديـد مـن القطاعات الانتاجية على المستوى العالمي وذلك حسب تقرير منظمة السياحة العالمية عام 2014. (نفس المصدر).

واقتصاد الأردن يعتمد بدرجة كبيرة على السياحة المتمثّلة بوجود العديد من الأماكن الأثرية التي تجذب السياح من جميع أنحاء العالم. وأظهر مجلس السياحة والسفر العالمي في تقرير صادر عنه عام 2013 بأن نمو مساهة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي للأردن بلغ 2,3 بالمئة. (http://bit.ly/1IH4GT4). ولذلك فإن أي عمل إرهابي يصيب الأردن يؤثر على الحركة السياحية وبالتالي يؤثر على اقتصاده والذي ينعكس في النهاية على أمنه الوطني.

وتحسباً منها لما يمكن أن يترتب على تفاقم الأعمال الإرهابية من ناحية، والعمليات العسكرية بين قوات النظام السوري والمعارضة المسلحة، من ناحية أخرى، وللمحافظة على الأمن الوطني الأردني قامت السلطات الأردنية بإغلاق "معبر جابر" الذي يربط الحدود البرية السورية الأردنية، وأشار رئيس نقابة أصحاب الشاحنات الأردنية محمد خير داود، إلى أن قطاع الشاحنات هو الأكثر تضرراً نتيجة إغلاق المعبر، كونه المنفذ البري الوحيد للأردن على البحر المتوسط بعد سيطرة بعض التنظيمات المناوئة للنظام السوري على معبر الجمرك القديم في تشرين الأول 2013. (http://bit.ly/1cKLgzz).

وأضاف داود أن الأزمة السورية تسببت بإغلاق الطريق أمام حركة الشاحنات الأردنية التي كانت تنقل البضائع من سورية وإليها، مشيراً إلى أن عدد الشاحنات العاملة يومياً في السابق كان يتراوح ما بين 400 و700 منها الشاحنات الأردنية واللبنانية والتركية. ولفت إلى أن 4500 شاحنة أردنية متوقفة عن العمل بسبب الأوضاع الأمنية في المنطقة وأن هناك سبع أسواق مغلقة أمام الصادرات الأردنية وهي ليبيا وسورية ولبنان والعراق وتركيا واليمن وأوروبا الشرقية. وكان

الناطق باسم وزارة الزراعة نمر حدادين قال: إن القطاع الزراعي تأثّر كثيراً بسبب إغلاق الحدود حيث كان يصدّر يومياً نحو 400 طن من الخضار والفواكه إلى سورية. (نفس المصدر).

كما أوضح نقيب تجار المواد الغذائية خليل الحاج توفيق، أن سورية قبل الأزمة كانت تشكّل مصدر المواد الأساسية وخصوصاً البقول، وكانت المنفذ الوحيد وطريق ترانزيت للبضائع التركية والأوروبية، وأن معظم المواد الغذائية كانت تأتي من طريق سورية. (نفس المصدر).

وأضاف بأن التجّار مع بدء الأزمة تحوّلوا للاستيراد عبر البحر ما تسبب بكلفة إضافية، مشيراً إلى أن عدد الشاحنات التي تنقل مواد غذائية كان يصل إلى نحو 15 قبل إغلاق معبر جابر، الذي ألحق إغلاقه ضرراً ببعض التجار. وأضاف بأن الضرر الأكبر كان على القطاع الزراعي حيث يصدّر الأردن ويستورد الخضار والفواكه عبر هذا المعبر من سورية ولبنان وإليهما. (نفس المصدر).

لقد كانت الأزمة السورية وما تزال واحدة من أهم الأسباب التي تؤثر على الاقتصاد الأردني من نواح وجوانب متعدّدة بحيث تلعب دوراً شبه أساسي في تغيير مساره والتأثير عليه ولذلك فهي تُعدّ مهمة بالنسبة إلى النشاط الإقتصادي في الأردن. وفي ظل احتواء الأردن للاجئين السوريين كنوع من الدعم الذي تبنّاه، ساهم هذا الأمر في تشكيل نقطة تغيير أساسية على الاقتصاد في نواح مختلفة، إيجابية وسلبية.

عملياً فإن ما شهدته سوريا من أعمال إرهابية قامت بها جماعات إرهابية منظمة وكذلك الحرب التي تخوضها فصائل المعارضة ضد قوات النظام السوري، جميعها عزّزت تحويل مسار السياحة الإقليمية إلى الأردن وباشرت دعم القطاع السياحي وانتعاشه وهذا يعتبر نقطة تحول كبيرة ساهمت بشكل إيجابي في نشاط المملكة الاقتصادي. ومن جانب آخر، ساهم تدفّق اللاجئين

السوريين في تعزيز الطلب المحلي ونمو الخدمات. إلاّ أن تصاعد حدّة النزاع في سورية في أواخر العام 2012 أدّى إلى زيادة تدفّق اللاجئين بشكل كبير إلى الأردن فشكّل هاجساً خطيراً على الاقتصاد، ومع هذه الزيادة الكبيرة في عدد اللاجئين إلى المملكة زاد الضغط على تقديم الخدمات العامة وساءت الأحوال المالية بشكل عام وانخفضت الصادرات على أعقاب إغلاق طرق التجارة العابرة السورية إلى جانب الزيادة في نسبة الواردات بسبب اللاجئين، ما أدّى بذلك إلى التأثير على القطاع التجاري للمملكة. كما أن إغلاق الحدود أدّى إلى زيادة تكاليف النقل بسبب استخدام طرق بديلة للنقل وبالتالي إلحاق الضرر الكبير على القدرة التنافسية لسعر التصدير. وبقي الاضطراب عاملاً أساسياً في انخفاض نمو الصادرات ولا سيما على صعيد صادرات القطاع الزراعي، فانخفض نمو الصادرات من نسبة 13 % في العام 2011 إلى نسبة 1 % في العام 2012.

فكما قال الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في خطابه أمام البرلمان الأوروبي يوم 10 آذار 2015 فإن الأردن أخذ التزاماته الأخلاقية تجاه الآخرين بمنتهى المسؤولية. فعلى الرغم من الموارد الشحيحة، فتح الشعب الأردني ذراعيه لاستقبال اللاجئين الفارين من العنف في المنطقة. وقد استقبل الأردن آلاف المسيحيين العراقيين عام 2014، فضلاً عن توفير المأوى لـ 1,4 مليون لاجئ سوري، والذين يشكلون 20 بالمئة من السكان. إن هذا الواقع يماثل كما لو قامت فرنسا، مثلاً، باستضافة كل سكان بلجيكا. فالأردن قد أضحى ثالث أكبر مضيف للاجئين في العالم. (جريدة العرب اليوم 2015/3/10).

كما تأثّرت إمدادات الغاز من مصر الذي تحتاجه الأردن لتوليد الكهرباء نتيجة الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها أنابيت الغاز في سيناء عدّة مرات، مما وضع الأردن في موقف صعب اضطره إلى البحث عن مصادر بديلة أكثر كلفة. ومن التداعيات الاقتصادية للإرهاب على الأردن

أيضا، وقف نقل الوقود من العراق إلى الأردن. وإلغاء الاتفاقيات الإستراتيجية بين العراق والأردن، وتحديداً اتفاقية إنشاء خط ناقل للبترول من البصرة إلى العقبة. (معروف البخيت).

ونتيجة لإغلاق الحدود العراقية الأردنية، أضحت عشرات المحال التجارية والاستراحات المنتشرة على طول طريق بغداد الدولي ضمن منطقة لواء الرويشد(300 كم شرقي المفرق تقريبا)، مهددة بالإغلاق بسبب ضعف الحركة التجارية في مناطق اللواء لتأثرها بتعطل حركة الشاحنات من العراق وإليه. ودعت حالة الركود التجاري في المنطقة أصحاب الاستراحات وغالبية المحال التجارية إلى إغلاق مصالحهم بسبب عدم توفر الزبائن وانعدام الحركة التجارية هناك. وكان طريق بغداد الدولي يشهد عبور ما يزيد عن (1000) شاحنة يومياً باتجاه مناطق الرويشد، ما يعني تواجد حركة تجارية واستئجار شقق من قبل السائقين لهذه الشاحنات و مرافقيهم. كما أن انخفاض عدد الشاحنات المارة لأكثر من95 %، دفع العديد من المحال والاستراحات العاملة على الطريق السريع إلى الإغلاق تحت وقع الخسائر. وهذا أثّر على المئات من الأسر التي كانت تعتمد على الاستراحات والمحال التي كانت تقدِّم الخدمة للمسافرين إلى الأراضي العراقية. (أبو سماقة 2015).

وقد وصلت خسائر قطاع الشاحنات نتيجة الأحداث في سورية والعراق إلى ما يزيد عن نصف مليار، حيث إن عدد الشاحنات المتوقفة عن العمل منذ 2012 بشكل كلّي، تتعدّى 5 آلاف شاحنة. (الداوود، 2015).

وما هو جدير بالذكر هنا أن مكافحة الإرهاب لها تكلفة مالية عالية جداً، تؤثِّر على اقتصاد الدولة، فيما إذا كان هذا الإرهاب في الداخل أو يتربّص بالدولة من دول الجوار. وتتمثّل هذه التكاليف المالية بما يتم تخصيصه من نفقات على الأجهزة المعنية بمواجهة الإرهاب أو

التصدي له أو للوقاية منه. فإذا أخذنا المؤسسة العسكرية وما تقوم به لتأمين جاهزيتها واستعدادها لمواجهة ما يمكن أن تقوم به الجماعات الإرهابية فإننا نجد أن ذلك يتطلب مضاعفة تدريب الكوادر العسكرية في جميع المستويات وبمختلف الأسلحة والمعدات، المتوسطة منها والثقيلة، والصواريخ والطائرات وغيرها, وكذلك إجراء التمارين العسكرية في الميدان بما يتناسب مع الواجبات والإستراتيجيات الجديدة والمتعلّقة بمكافحة العمليات الإرهابية طبقاً لأساليب الإرهابيين التي تتغير وتتطور يوماً بعد يوم، وأحياناً تكون هذه التمارين بالتعاون مع بعض الدول الصديقة. وهذا يتطلب الكثير من الأموال التي ستؤدي إلى استنزاف الموازنة العامة لتُصرَف على المجهود الحربي بكافة أشكاله. مع العلم بأن تدريبات القوات المسلحة وتزويدها بأحدث الأسلحة في الأوضاع العادية مكلفة اقتصادياً، فإذا دخل الإرهاب والاستعداد لمكافحته كعامل إضافي في المعادلة، تضاعفت المصاريف بشكل كبير. وهذا ما لا تتحمّله موازنة الدولة الأردنية، وستضطر الدولة إلى الاقتراض لسد العجز.

كما أن للأجهزة الأمنية نصيباً من المخصصات المالية التي لا بد من توفرها لتعزيز قدرتها على مراقبة المشبوهين والخلايا الإرهابية النائمة في الداخل. فهي تحتاج إلى مخصصات مالية إضافية لتقوم بواجباتها الأمنية المتزايدة والمتشعبة، والأردن ليس الوحيد المتأثر من هذه الناحية، فعلى سبيل المثال قامت فرنسا بتخصيص 400 مليون يورو لتعزيز أجهزتها الأمنية بعد هجمات باريس بتاريخ 7 كانون الثاني 2015 والتي خلفت 17 قتيلا، من ضمنها ضحايا الهجوم الذي وقع على مقر مجلة "شارلي إبدو" الساخرة، في عملية نفّذها مسلحان انتقاماً من المجلة لنشرها رسوماً مسيئة للنبي محمد عليه الصلاة والسلام. (http://bbc.in/22qwa7Y).

إن ضعف الاقتصاد الأردني انعكس على نصيب الفرد الأردني من الدَّيْن العام، إذ ارتفع إلى 3014 ديناراً في نهاية عام 2014 بعد أن وصلت قيمته إلى 20.5 مليار دينار، وهو الأعلى في تاريخ المملكة. وتم احتساب هذا الرقم على أساس العدد الكلي للسكان الأردنيين والبالغ عددهم 6.8 مليون نسمة. وبيّنت النشرة الصادرة عن وزارة المالية أن نصيب الفرد من الدَّيْن العام ارتفع بنسبة 8% مقارنة مع نهاية العام 2013 .وكان نصيب الفرد الأردني من الدَّيْن العام يبلغ 2800 دينار في نهاية العام 2013 بينما كانت قيمة الدَّيْن تبلغ 19 مليار دينار. (دعنا، حمزة جريدة الغد 1 نيسان 2015). قد يذكر بعضهم بأن هذا الدين الخارجي ليس ناجماً عن الإرهاب، وإذا صح ذلك فإنه من الطبيعي أن يزداد كنتيجة حتمية للإرهاب ومكافحته.

قال المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في الأردن (ادوارد كالون) إنّ احتياجات اللاجئين قامت بالتأثير على الأردن بشكل كبير، وأن الأردنيين في المناطق التي يتواجد فيها اللاجئون يعانون بشكل كبير من الضعف الشديد. حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من (٨٪) في عام ٢٠٠٥ إلى (٣٪) في عام ٢٠١٤. ويقدَّر الأثر المالي للأزمة السورية بـ(2,09) مليار دولار في ٢٠١٥ وهذا يمثّل تحدياً كبيراً للاستقرار والتماسك الإجتماعي. (فاخوري، جريدة الرأي يوم 2 أيار 2015).

وفي ضوء ما تقدّم فإن للإرهاب ومكافحته انعكاسات سلبية على اقتصاد الأردن المثقل بالديون أصلاً، هذا الاقتصاد الذي يعتبر ركيزة مهمة من ركائز الأمن الوطني الأردني، الذي يعتبر مصلحة عليا للدولة الأردنية.

المبحث الرابع: التداعيات المترتبة على الجانب الاجتماعي

ليست هناك أية إحصائيات رسمية لعدد سكان الأردن منذ عام 2012 سوى تخمينات شخصية، وقد بلغ عدد سكان الأردن 6 ملايين و 309 ألف و963 نسمة في حزيران 2012 ، يعيش 82،6 % منهم في المدن والباقي في الريف والبادية مما يضع الأردن في مصاف الدول عالية التحضر، هذا ويتركز 38% من مجموع السكان في العاصمة عمّان. يمتاز الأردن بموارده البشرية المؤهلة والمدربة بالرغم من عدم التوازن في العمل بين الجنسين، إذ إن نسبة الإناث العاملات بلغت 14.9% فقط من مجموع المشتغلين عام 2010 . (http://bit.ly/1xWSDgQ).

لكن مصادر حكومية أردنية تحدثت عن بلوغ عدد سكان الأردن (مواطنين ووافدين) نحو 9.9 ملايين، عام 2015. وأشارت إلى أن السوريين يشكّلون نحو 14% من السكان. (http://bit.ly/1dflmEX). وبحسب وزير الشؤون السياسية والبرلمانية خالد الكلالدة عام 2014، فإن هذا العدد جاء نتيجة تقديرات دقيقة لأعداد المواطنين والوافدين، وهو ما يشكِّل مزيداً من الضغط على الموارد الشحيحة أصلاً في الأردن. الكلالدة فصّل هذه الأعداد، مشيراً إلى أن عدد الأردنيين حتى آذار من نفس العام بلغ 7.3 ملايين، فضلاً عن 2.6 مليون وافد غير أردني يعيشون في المملكة. وقال إن السوريين يشكّلون أكثر من نصف عدد الوافدين في الأردن وبنسبة تقترب من 14% من السكان، إذ بلغ عددهم وفقاً لأحدث الأرقام الرسمية بنفس العام 1.3 مليون سوري، منهم 450 ألف سوري دخلوا للأردن من غير الحدود الرسمية، بينما دخل أكثر من سبعمائة ألف من الحدود الرسمية وباستخدام جوازات سفرهم السورية، أما الباقون فهم من

السوريين المقيمين في الأردن قبل الأزمة التي اندلعت ببلادهم قبل أكثر من ثلاثة أعوام. (نفس المصدر).

يُصنَّف السكان عادة في المجتمعات إلى فئات متعدِّدة بناءً على أسس ومعايير معينة، تتمثل في نمط الحياة المعاشية، والطبقة الاجتماعية، والدّين والسلالة. ويمكن بيان الفئات الاجتماعية في الأردن حسب هذه المعايير على النحو التالي (العفيف وصالح 2006):

بالنسبة لمعيار نمط المعيشة يقسم سكان الأردن إلى ثلاث فئات رئيسية وهي فئة البداوة وفئة الأرياف وفئة المدن، وقبل تأسيس الدولة الأردنية، لم يكن في الأردن مدينة بمعنى الكلمة، إنما كانت الحياة في المناطق التي قامت بها المدن الحالية أقرب إلى الحياة الريفية منها إلى الحياة المدنية. ونتيجة لتركُّز النشاطات السياسية والإدارية والاقتصادية والخدمية في هذه المناطق أخذت تظهر بها الملامح المدنية، وتستقطب هجرات داخلية وخارجية وأصبحت مراكز جذب سكاني واقتصادي وثقافي. أما بالنسبة للمعيار الديني فإنّ المسلمين يشكّلون الغالبية العظمى من السكان أي بنسبة 95,8%، ويشكل المسيحيون 4,2%. وإذا نظرنا للناحية العرقية فهناك بعض الأقليات مثل الشركس والشيشان والأكراد والأرمن تعيش بتناغم تام مع الغالبية الكبرى من السكان العرب. وكما هو معروف فإن ما يقارب من نصف المجتمع الأردني من أصول فلسطينية تم تهجيرهم من فلسطين إلى الأردن على اثر الحروب العربية الإسرائيلية عام 1948 وعام 1967.

هذه اللوحة الفسيفسائية المتناسقة في تلوّنها الاجتماعي الذي يتكون منها المجتمع الأردني يمكن أن تُستغَل من قبل التنظيمات الإرهابية لبثّ التفرقة والتفسخ بين أفراد المجتمع وبالتالي تحطيم وحدته الوطنية التي تعدّ العماد الأول للأمن الوطني الأردني. إذ إن هناك حالات تؤكّد ذلك من الواقع العربي عندما استغلت الجماعات الإرهابية المجتمعات المحلية في تجنيد أبنائها تحت

ذرائع دينية أو مذهبية أو طائفية. فمثلاً في العراق لم نكن نسمع، قبل الغزو الأمريكي للعراق وبعد أن تفشّى الإرهاب فيه، بالتمييز بين أطياف المجتمع العراقي من سنّة وشيعة وأكراد وتركمان وأزيديين وغيرهم، بل كان المرء ينظر إلى العراقيين وحدة واحدة تسمّى "العراقيين"، في حين أوجد هذا الفرز الطائفي ميليشيات مسلحة تقوم بأعمال إرهابية بعضها ضد بعضها الآخر. وكذلك الحال في سوريا لم يتوقع أحد أن تُستغَل الفروقات المذهبية والطائفية بين العلويين وباقي أبناء المجتمع السوري من سنّة وأكراد وتركمان وشركس وغيرهم، حتى أمست الأعمال الإرهابية سلاحاً بيد الإخوة، يقومون من خلالها بقتل وتشريد بعضهم بعضاً.

ومن هذا الواقع الاجتماعي لبعض الأقطار العربية والذي اتَّسم بصيغته الطائفية المقترنة بالأعمال الإرهابية، كان له انعكاسات واضحة على المجتمع الأردني الذي شهد زيادة كبيرة في أعداد اللاجئين، وإلى المستوى الذي أصبحت فيه البنية الاجتماعية مهدَّدة بالاضطراب، خاصة في ظل ما جلبته بعض الفئات الوافدة إلى الأردن من عادات وتقاليد وممارسات غريبة أحياناً على المجتمع الأردني، وما سبّبه اللاجئون من ضغط على البنية التحتية والاقتصادية والصحية، بحيث أصبح الشعب الأردني، خاصة في المناطق ذات الكثافة من المهاجرين، تحت وطأة ضغوط نفسية واجتماعية أثَّرت على تعامل الأفراد فيما بينهم، وأدّت إلى بعض الاختلالات في الثقافة المجتمعية السائدة في البيئة الأردنية على مدى عقود. فضلاً عن زيادة أعداد اللاجئين، نتيجة للإرهاب في دول الجوار، الذي زاد من الأعباء النفسية على المجتمع الأردني لمواجهة أعباء الحياة الصعبة أصلاً وذلك لمزاحمته من قبل اللاجئين على لقمة العيش والسكن والخدمات والبنية التحتية . (ارديسات 2015).

لقد أدى اللجوء المفاجئ والكثيف والتدفّق غير المنظَّم للسوريين الهاربين من الوضع الأمني في بلدهم، نتيجة العمليات الإرهابية، إلى إرباك وصدمة في آن واحد للمجتمع الأردني المستقبِل

لهم. مما أدّى إلى تغيير في الأنماط السلوكية التقليدية التي اعتاد عليها المجتمع. هذا المجتمع الذي لم يكن قد استعدّ سيكولوجياً لاحتواء هذا التدفّق، خصوصاً أنه لم يكد يلتقط أنفاسه من تدفّقات اللجوء السابقة من العراقيين. (العطي http://bit.ly/1Pt0CKM).

كما كان من بين تداعيات أزمة اللاجئين العراقيين والسوريين على المجتمع الأردني ارتفاع معدلات بدلات إيجار الشقق السكنية، مما يسبب أعباءً مالية واجتماعية على العائلات الأردنية، حيث ساهم تدفّق اللاجئين السوريين بوتيرة عالية على محافظة المفرق، إحدى المحافظات الأردنية في شمال المملكة، بارتفاعات عالية في إيجارات الشقق السكنية في المدينة والأرياف على حد سواء. فعلى سبيل المثال ارتفعت معدلات بدل الإيجار في مدينة المفرق من (80) ديناراً للشقة إلى (300) دينار، ما بات يشكّل قلقاً كبيراً للمستأجرين الأردنيين في هذه المدينة. ومما يجدر الإشارة إليه، أن هناك حوالي 90 ألف لاجئ سوري يقطنون في مختلف أحياء مدينة المفرق . (http://bit.ly/1lqfFHG).

إن مجموع المساعدات التي كانت تقدّمها الجمعيات الخيرية، المحلية منها والإقليمية والمتخصصة والدولية تأثّرت تأثّراً مباشراً بوجود اللجوء السوري أيضاً، مما انعكس بشكل مباشر على نسبة المساعدات التي كانت تقدَّم للأسر الأردنية الفقيرة، ولتدارك ذلك الوضع فقد اشترطت الحكومة الأردنية بالاتفاق مع المؤسسات الخيرية الدولية تخصيص 20% من حجم المساعدات الخاصة باللاجئين السوريين للأسر الأردنية الفقيرة. ورغم هذا الإجراء فقد بقيت المساعدات المقدمة للأسر الأردنية في تقلُّص وتراجع. هذا الجانب وضع الشريحة الأكثر تعاطفاً مع اللاجئين السوريين وهم الفقراء بمواجهة مباشرة مع اللاجئين السوريين، مما رفع مستوى الحساسية والتوجُّس بدرجة تصل لحدّ الرفض للجوء السوري الذي ينعكس بتبعياته على مصالحها المباشرة. فإذا ما نظرنا للصورة بدقة نجد أن التعاطف والتسامح وكرم الضيافة والحسّ القومي قد تعرضت لانتكاسة مفاجئة

وفي فترة زمنية قياسية. كما حلّت العمالة السورية الوافدة غير المنظَّمة محلّ العمالة الأردنية بشكل عام وخصوصاً في منطقة المفرق التي احتوت مراكز الإيواء الدولية (مخيم الزعتري) مما أضاف عبئاً سيكولوجياً جديداً على الأسر الأردنية التي فقد أبناؤها وظائفهم لصالح العمالة السورية الماهرة والرخيصة بنفس الوقت. (http://bit.ly/1FjTF6K). وقد قدّر أمين عام وزارة العمل حمادة ابو نجمة عدد العمال السوريين الحاصلين على تصاريح عمل خلال 2014 بـ(٥٧٠٠) عامل، أمّا بالنسبة لعدد العمال غير الحاصلين على تصاريح عمل فقد قدّرهم بـ 160- 200 ألف عامل. وأوضح أن العمال الوافدين المخالفين من الجنسية السورية لا يتم تسفيرهم بسبب الظروف الأمنية والسياسية في سوريا. (جريدة الرأي 20 حزيران 2015).

ومما تجدر الإشارة إليه أن من بين أخطر وأكبر الظواهر المجتمعية المتعلقة والمرافقة لأزمة اللجوء السوري للأردن وكنتيجة مترتبة على الأعمال الإرهابية في سوريا وتركت انعكاسات على المجتمع الأردني هي جرائم الاتجار بالبشر وأهمها الرقّ الأبيض، لما لها من أبعاد اجتماعية وسلوكية ونفسية على الأسر الأردنية وخاصة المرأه والأطفال. فقد تناولت وسائل الإعلام الكثير من هذه الجرائم دون تحفّظ، ولكنها لم تتناول جوانبها المؤثرة على المنظومة القيمية الأردنية. (http://bit.ly/1FjTF6K).

كما أدّى النزاع الدائر في سوريا إلى إقبال الأردنيين الذين يخشون انتقال العنف إلى بلدهم، على شراء الأسلحة التي ارتفعت أسعارها إلى عشرة أضعاف ما كانت عليه. وبحسب إحصاءات وزارة الداخلية، فإن عدد قطع السلاح المرخصة بالمملكة، زاد على 120 ألفاً، فيما قدّرت إدارة المعلومات الجنائية عام 2013 عدد الأسلحة الموجودة بالمملكة بحوالي مليون قطعة. وقد أعلن حرس الحدود نهاية عام 2013 تصاعد عمليات التهريب وتسلل الأفراد بين الأردن وسورية بنسبة

تصل إلى 300 %. كما أشارت دراسة ميدانية حديثة لـ "لجمعية الأردنية للعلوم السياسية" إلى "أن نحو 24 % من الأردنيين يملكون أسلحة. (جريدة الغد 16 كانون الثاني 2014).

ويقول أستاذ علم الاجتماع سري ناصر إن "ما يحصل حولنا بالمجمل، وخصوصاً في سورية أدّى إلى شعور بعدم الأمان لدى الإنسان بما يحصل، وهو لا يعرف ماذا يمكن أن يحصل". وأضاف أن "الأردني يحمل السلاح ليدافع عن نفسه".(نفس المصدر).

من ناحية أخرى، للإرهاب أثار نفسية لا مجال لإنكارها. فأفضل ما يمكن الاستشهاد به ما يعاني منه الشعب العراقي، فقد قالت الدكتورة نهاد العاني، رئيسة قسم علم النفس في الجامعة المستنصرية ببغداد، إن "المشاكل النفسية التي تخلّفها العمليات الإرهابية هي أكبر بكثير من الجروح التي تتركها المفخّخات والعبوات الناسفة في أجساد العراقيين(http://www.yemeress.com/arrai3/56307.).

وأضافت العاني أن: "غالبية من يعانون من أمراض نفسية وعصبية هم من النساء والأطفال، كونهم الحلقة الأضعف في المجتمع العراقي". وأوضحت أن العمليات الإرهابية "سبّبت أمراضاً نفسية كالقلق والأرق وانفصام الشخصية واللجوء إلى الانتحار أو الإدمان للتخلص من ذكريات مؤلمة." (نفس المصدر). هذه الآثار النفسية التي عانى وما يزال يعاني منها المجتمع العراقي بفعل الأعمال الإرهابية يمكن أن تنسحب إلى المجتمع الأردني، كما لا يسلم منها أي مجتمع إذا توفرت فيه الحاضنة الإرهابية.

بما أن الإرهاب الذي يهدِّد أمن الأردن حالياً هو إرهاب يلعب على وتر الفطرة الدينية الموجودة لدى غالبية الشعب الأردني، فإن ذلك يدعو للقلق من أن يتمكن الإرهاب من أن

يتغلغل إلى نفوس أفراد الأسرة ويفسّخها، كما حدث في دول الجوار، حيث تمزّقت الأسرة الواحدة وانضوى كل عضو فيها تحت مظلّة تنظيم إرهابي مغاير لما انضم إليه أخوه من نفس الأسرة.

وهكذا نجد أن للإرهاب تداعيات وآثاراً سلبية على الأسرة والمجتمع بشكل عام، حيث يولد القلق والأمراض النفسية نتيجة الخوف من المستقبل وضبابيته، لا سيما أنّ الأخبار المتداولة من خلال وسائل الإعلام تظهر أكثر التنظيمات الإرهابية دموية تتقدم في احتلال مناطق حساسة في كل من سوريا والعراق، وهي مناطق تماس جغرافي مع الأردن، مع أن هناك إخفاقات معينة تصيبها نتيجة قصف التحالف لمواقعها التي غالباً ما تكون متمركزة وسط الأحياء الشعبية وتستخدم الآليات المفخخة كسلاح فتّاك لا يفرّق بين امرأة وطفل أو شيخ.

ولا بد هنا من الإشارة إلى إن وسائل الإعلام تساهم بشكل أو بآخر في نشر الرعب في نفوس المواطنين من خلال عرض مقاطع مصورة من عمليات قطع الرؤوس والإعدامات الميدانية التي تقوم بها التنظيمات الإرهابية مثل عصابة " داعش". وقد أظهرت أرقام رسمية توسّع قاعدة مستخدمي شبكة الإنترنت في الأردن لتضمّ مع نهاية عام 2014 حوالي 5.7 مليون مستخدم للخدمة التي أصبحت تشكل جزءاً أساسياً من الحياة اليومية للأردنيين في التواصل الاجتماعي أو لتسيير أمور العمل. (مبيضين، 2014). وهذا الرقم الكبير يدلّ على أن لغالبية الأردنيين نافذة يطلّون من خلالها على ما تتناوله وسائل الإعلام من أخبار تكون مفبركة أحيانا أو حقيقة في أحيان أخر، وفي كلا الحالتين يكون لها وقع نفسي واجتماعي سلبي على أفراد المجتمع الأردني.

من ناحية أخرى، إن الأعمال الإرهابية وإن كانت تحدث في دول مجاورة للأردن، العراق وسوريا، إلا أن من بين تداعياتها على المجتمع الأردني هو انشغال الحكومة والعديد من المؤسسات الرسمية بموضوع الحرب على الإرهاب، مما يؤدي إلى تجاهل الحكومة معالجة العديد

من المشكلات والأزمات الداخلية، من البطالة والفقر. حيث ستضطر الحكومة إلى تقليص ميزانيات بعض المشاريع لدعم الحرب التي لايوجد هناك بوادر لنهايتها. كما أن الحرب على الإرهاب سيؤدي إلى خروقات في حقوق الإنسان، كما حصل في الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث صدرت أنظمة وقوانين تحدّ من حرية المواطن، لا بل تخترق خصوصيته بحجة مكافحة الإرهاب.

وقد بيّن أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور صالح الخرابشة أن الأزمة السورية، أدّت لاكتظاظ المدارس الحكومية، ما أدّى لتدنّي نوعية التعليم ومستوياته، وازدياد حوادث العنف بين الطلبة، وانتشار الأمراض والعادات والممارسات الخاطئة. (مظهر، جريدة الغد 3 آب 2015).

ولعل من الجدير ذكره، أنّه إذا كان للإرهاب تداعيات سلبية على المجتمع الأردني، فإن هذه الظاهرة عملت، ومن ناحية أخرى، على توحيد المجتمع الأردني ورفعت من درجات وعيه وحسّه الأمني بها. وبهذا يذهب محمد أبورمان، الباحث في مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، إلى أن: "بشاعة مشهد إحراق البطل معاذ أعطى الأردن دفعة تزيد من الاصطفاف حول الجيش وقيادته وضرورة الانتقام"(http://bit.ly/1Hpo6fB). وأضاف "اليوم هناك توافق كبير في الرأي العام حول ضرورة الحرب ضد التنظيم والرد بقوّة، واعتبر أن "المبالغة بالأسلوب في الإعدام ولّد لدى الشارع ردود أفعال عكسية. فقبل ذلك كان هناك انقسام حيال الحرب بين من يؤيدها ومن يعتقد أنها ليست حربنا. أما اليوم، فهناك توافق على ضرورتها". (نفس المصدر).

وفـي دراسـة قـام بهـا اللـواء الـدكتور تيسـير فـؤاد شـواش 2005، "ممثـل الأردن فـي اللجنـة الإجتماعية الإنسانية لحلف شمال الأطلسي" أجريت على (37) عائلة من ضحايا الإرهاب الذي تعرضت له بعض الفنادق في الأردن عام 2005، وكان عدد الذين استجابوا للاستبيان من تلك العائلات (40) شخصاً، توصّل من خلالها إلى النتائج التالية:

1. عدد الذين فقدوا وظائفهم بعد الأحداث بشهرين 12 شخصاً.
2. عدد الذين فقدوا القدرة على الاستمرار بالعمل بسبب مشاكل جسدية 5.
3. عدد الذين أصباتهم اضطرابات نفسية 22.
4. عدد الذين لم يتمكنوا من الاستمرار في دراساتهم الجامعية لمدة عام 9.
5. عدد الذين أصابهم قلق عام من الـ 40 شخصا 12.
6. عدد الذين أصابتهم أعراض نفسية جسيمة من الـ 40 شخصا 8.

أما النتائج على الصعيد الاجتماعي فقد كانت كما يلي:

1. شعور عام لدى المواطنين بأنهم مهدَّدون وغير آمنين، خاصة الأطفال.
2. بعض الضحايا لاموا الحكومة بسبب عدم أخذ الاحتياطات الأمنية الكافية في الفنادق.
3. عدد كبير من المواطنين بدأوا بتجنب ارتياد الفنادق وإجراء الأفراح فيها.
4. أثّر الحدث مؤقتاً على الناحية الاقتصادية للدولة.
5. انتشار الإشاعات بأن الإرهاب سيضرب المحال التجارية الكبيرة.
6. زيادة التعاضد والتضامن بين أفراد الشعب الأردني وكذلك تنامي الانتماء والولاء للأردن.
7. بـدء التعـاون بـين الحكومـة والمنظمـات غيـر الحكوميـة للوقـوف فـي وجـه الإرهاب.(شـواش 2015).

إن النتائج التي يتركها الإرهاب على الصعيد الاجتماعي والنفسي يمكن أن تكون قاسماً مشتركاً لكل المجتمعات التي تصاب بهذه الظاهرة، فالاختلاف بالدرجة وليس بالمضمون. وأن علاج ومحاربة ومكافحة هذه الظاهرة يتطلب وضع إستراتيجية شمولية على المستوى الدولي، وكذلك تعاون جميع المؤسسات المحلية الرسمية وغيرها، وهذا ما سيتم التطرق له في المباحث اللاحقة من هذا البحث.

الفصل الرابع

السياسات الإجرائية لمواجهة الإرهاب الدولي

تطرقنا في المباحث السابقة لجذور الإرهاب وتاريخه وأشكاله وبعض أساليبه وطبيعته. ووقفنا على انعكاساته على الأمن الوطني الأردني وانتشاره الواسع في معظم دول العالم مما أثّر على أمن تلك الدول، وأصبح لزاماً على المجتمع الدولي اتّخاذ إجراءات عملية لمكافحة الإرهاب ومواجهته وتجفيف مصادره، بحيث تساهم كل دولة، حسب إمكانياتها المادية أو التكنولوجية أو البشرية أو العسكرية والأمنية، وحتى الفكرية والثقافية في جهود موحَّدة بهدف التصدّي لها لما ينطوي عليه من تهديد للأمن والسلم الدولييْن، إذ لا يمكن لأي دولة أن تقضي على الإرهاب بمفردها، كونه أصبح ظاهرة عابرة للقارات ومستخدماً لتكنولوجيا حديثة متطورة. لذا يمكن توصيف ثلاثة مستويات تُعين على مواجهة الظاهرة موضع الدراسة، إذ هناك إجراءات محلية تختص بها الأجهزة والمؤسسات داخل الدولة الواحدة، وهناك المستوى الإقليمي المتمثل بالسياسات التي تتبعها مجموعة دول يجمعها إقليم واحد كمجموعة الدول العربية، والمجموعة الأوروبية، وهناك مستوى ثالث، هو المستوى الدولي الذي تتكاتف به جهود الدول الأعضاء المكوِّنة للمجتمع الدولي، سواء بصيغة سياسات تعاونية بينية، أو في إطار مؤسسة دولية كالأمم المتحدة.

المبحث الأول: السياسات الإجرائية المحلية

الأردن وكما سبقت الإشارة تعرّض للإرهاب منذ تأسيس الدولة، وقد تمّ التطرق لتداعياته على الأمن الوطني الأردني، ولا زال تهديد الإرهاب ماثلاً أمامه، لاسيما أنّ معظم التنظيمات الإرهابية، أصبحت على حدوده المباشرة في كل من سوريا والعراق. ولذلك كان لزاماً على الدولة الأردنية أن تقوم باتخاذ مجموعة من الإجراءات لمكافحة النشاطات الإرهابية بإجراءات استباقية

ضمن الإطار الجغرافي للدولة، وأخرى خارجية تكون ساحة فعلها وديناميةَ حركتها الإطار الإقليمي المحيط بالدولة الأردنية، بهدف منع وصول مجال تأثيرها على الداخل الأردني.

من الخطوات المبكرة التي قامت بها الدولة الأردنية في سعيها لمكافحة الإرهاب، كانت على الصعيد الديني. حيث قامت بإصدار ونشر "رسالة عمان"، هذه الرسالة التي بدأت ببيان مفصَّل أصدره الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، عام 2004 في عمّان. وكان غاية هذه الرسالة أن تعلن على الملأ حقيقة الإسلام وما هو الإسلام الحقيقي، وتنقية ما علق به مما ليس فيه، والأعمال التي تمثّله وتلك التي لا تمثّله. ومن أجل إعطاء البيان شرعية دينية أكبر، بعث الملك بالأسئلة الثلاثة التالية إلى أربعةٍ وعشرين عالماً من كبار علماء المسلمين من ذوي المكانة المرموقة من جميع أنحاء العالم، يمثّلون جميع المذاهب والمدارس الفكرية في الإسلام: وكانت الأسئلة على النحو التالي: تعريف (من المسلم؟)، هل يجوز التكفير ؟، ومن له الحق في أن يتصدّى للإفتاء؟ (http://bit.ly/1CDwiHC).

واستناداً إلى الفتاوى التي أصدرها هؤلاء العلماء الكبار (الذين من بينهم شيخ الأزهر، وآية الله السيستاني، والشيخ القرضاوي)، التي توضّح المبادىء السامية للدين الإسلامي الحنيف، والفظائع التي تقوم بها الحركات الإرهابية البعيدة عن تلك المبادىء، دعا الملك في تموز 2005 إلى عقد المؤتمر الإسلامي الدولي الذي شارك فيه مائتان من العلماء المسلمين البارزين من خمسين بلداً. وفي عمّان، أصدر العلماء بالإجماع توافقهم على بعض القضايا الرئيسة، التي غدت تُعرف فيما بعد "محاور رسالة عمّان الثلاثة". وقد تبنّت القيادات السياسية والدينية في العالم الإسلامي هذه النقاط الثلاث بالإجماع في قمّة "منظمة المؤتمر الإسلامي" في مكّة المكرمة في كانون الأول عام 2005. (رسالة عمان).

أما المحاور الثلاث فهي كما يلي:

1. إنّ كل من يتّبع أحد المذاهب الأربعة من أهل السنّة والجماعة (الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي) والمذهب الجعفري، والمذهب الزيدي، والمذهب الإباضي، والمذهب الظاهري، فهو مسلم، ولا يجوز تكفيره. ويُحرَم دمه وعرضه وماله. وأيضاً، ووفقاً لما جاء في فتوى فضيلة شيخ الأزهر، لا يجوز تكفير أصحاب العقيدة الأشعريّة، (نسبة لأبي الحسن الأشعري وهي مدرسة إسلامية سنّية اتّبع منهاجها في العقيدة عدد كبير من فقهاء أهل السنّة والحديث. ومن كبار هؤلاء الأئمة :البيهقي والنووي والسيوطي وابن عساكر والقرطبي والسبكي)، ومن يمارس التصوّف الحقيقي، وكذلك لا يجوز تكفير أصحاب الفكر السلفي الصحيح . كما لا يجوز تكفير أيّ فئة أخرى من المسلمين تؤمن بالله سبحانه وتعالى وبرسوله صلى الله عليه وسلم وأركان الإيمان، وتحترم أركان الإسلام.

2. إنّ ما يجمع بين المذاهب أكثر بكثير ممّا بينها من الاختلاف. فأصحاب المذاهب الثمانية متّفقون على المبادئ الأساسيّة للإسلام. فكلّهم يؤمن بالله سبحانه وتعالى، واحداً أحداً، وبأنّ القرآن الكريم كلام الله المنزَّل، وبسيدنا محمد عليه الصلاة والسلام نبياً ورسولاً للبشرية كافّة. وكلهم متفق على أركان الإسلام الخمسة: الشهادتين، والصلاة، والزكاة، وصوم رمضان، وحجّ البيت، وعلى أركان الإيمان: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشرّه. واختلاف العلماء من أتباع المذاهب هو اختلاف في الفروع وليس في الأصول، وهو رحمة. وقديماً قيل: إنّ اختلاف العلماء في الرأي أمرٌ جيّد.

3. إنّ الاعتراف بالمذاهب في الإسلام يعني الالتزام بمنهجية معيّنة في الفتاوى: فلا يجوز لأحد أن يتصدّى للإفتاء دون مؤهّلات شخصية معيّنة يحدّدها كل مذهب، ولا يجوز الإفتاء دون التقيّد بمنهجية المذاهب، ولا يجوز لأحد أن يدّعي الاجتهاد ويستحدث مذهباً جديداً أو يقدّم فتاوى مرفوضة تُخرج المسلمين عن قواعد الشريعة وثوابتها وما استقرَّ من مذاهبها (موقع رسالة عمان http://bit.ly/1HrucJQ).

ومن ناحية أخرى فإن أبرز ما قامت به الدولة الأردنية في هذا المجال ، قيام الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في شهر حزيران 2015 بتسليم راية جديدة، يتوسطها شعار "لا إله إلا الله"، ومن قبله البسملة ومن بعده الحمد، لتنضم إلى رايات وأعلام القوات المسلحة الأردنية، ولهذه الخطوة العديد من الدلالات والمعاني والرسائل للعالم أجمع، إذ إن الملك يحمل رسالة الإسلام الوسطية والمعتدلة البعيدة عن الطائفية والتطرّف والانقسام والتشتّت، وأشار إلى أن تسليم الملك لهذه الراية فيه ردّ على من يدّعون زوراً بحمل راية الإسلام مثل عصابة "داعش" الإرهابية الذين يدّعون أنهم يملكون الأحقية بحمل رسالة الرسول صلى الله عليه وسلم، كما أن الملك صاحب الأحقية باستلام رسالة الإسلام الدالّة على النقاء والاعتدال والوسطية. وبالنسبة لوجود شعار (لا إله إلا الله) على الراية الجديدة فإنه يدل على ارتباط المملكة الأردنية الهاشمية بالدّين الإسلامي منذ البداية بما يحمله كل ذلك من شرعية دينية وتاريخية منذ نزول الرسالة النبوية الشريفة. (داوود، 2015).

كما أن للملك عبد الله الثاني ابن الحسين إسهامات شخصية عديدة في مجال مكافحة الإرهاب، من خلال الزيارات الدولية التي قام بها، واشتراكه في العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية في هذا الشأن، من ضمنها القمة العربية في الكويت خلال شهر آذار 2014 ، حيث

طالب الملك بتفعيل منظومة التعاون والعمل العربي المشترك لأنها السبيل إلى تحقيق تطلّعات الشعوب العربية في العيش بأمن وسلام، وبناء المستقبل الأفضل لها. (جريدة الرأي 26 آذار 2015). وكذلك قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بمنتجع "سيلتيك مانور" في نيوبورت جنوب ويلز –بريطانيا، 4 أيلول 2014. وقد شارك في القمة ما يقارب 60 رئيس دولة، والتقى الملك خلال المؤتمر بالعديد من رؤساء الدول لبحث قضايا السلم والأمن الدوليّيْن. ومن ضمن الذين التقى بهم الرئيس الأمريكي "باراك أوباما"، ورئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كاميرون"، ورئيس وزراء كندا "ستيفن هاربر"، ورئيس وزراء هولندا "مارك روت"، ورئيس الوزراء البلجيكي "ايليو دي روبو"، ورئيس الوزراء الإيطالي "ماتيو رينزي" الذي بلاده ترأس الاتحاد الأوروبي، ورئيس المجلس الأوروبي "هيرمان فان رومبوي." (http://bit.ly/1GNfAEk).

كما شارك الملك في مؤتمر "نهضة الأمة: حوار الأديان، والإسلام من أجل السلام والحضارة"، خلال شهر شباط 2014، الذي التأم في العاصمة الأندونيسية، جاكرتا، ونظمته جمعية نهضة العلماء، وهي أكبر جمعية إسلامية رسمية على مستوى العالم، وهذا المؤتمر يعدّ من أهم المؤتمرات الدينية على مستوى دول جنوب شرق آسيا، وشارك به رجال دين ومفكِّرون وأكاديميون ومختصّون. وقد بيّن الملك أن "استجابتنا كمسلمين تبدأ بتقوية صوت الإسلام الحنيف المعتدل، وهذا الأمر، هو غاية رسالة عمان وما تضمّنته من مبادئ". (جريدة الرأي 26 شباط 2014).

وكانت "دائرة الإفتاء العام" قد أصدرت قبل ذلك فتوى تحرّم فيها الانتماء إلى عصابة "داعش" الإرهابية كما يحرّم الانتماء إلى كل تنظيم إرهابي يسفك الدماء ويكفِّر المسلمين ويستبيح الأعراض والأموال، وأشارت الدائرة إلى أن من شاركهم في قتالهم فهو مجرم إرهابي متعطش لسفك الدماء وسلب الأموال وهتك الأعراض. (الدخيل 2015).

أما فيما يتعلق بإجراءات وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، فقد قامت خلال عام 2015 بوضع خطة متكاملة تنفّذ من خلالها عدداً من البرامج والفعاليات والإجراءات التي تسهم في تعميق الفهم المعتدل المستنير للدين الحنيف وتعزيز قيم الوسطية والسماحة، كما تهدف إلى مواجهة الغلوّ والتطرف والإرهاب. وتأتي حزمة البرامج والفعاليات التي تنفّذها الوزارة ضمن خطين متوازيَيْن في ذات الوقت، أولهما يستهدف توعية المواطنين بشكل عام وتعريفهم بخطر التطرف والإرهاب، وتحصين المجتمع من أخطار هذا الفكر، والآخر يستهدف الأئمة والوعاظ والواعظات والخطباء والعاملين في وزارة الأوقاف بشكل خاص، بحيث يتم تزويدهم بالخبرات العلمية والعملية اللازمة التي تمكّنهم من إيصال كلمة الخير للناس ومواجهة التطرّف والغلوّ والإرهاب وتفنيد مزاعم هذا الفكر الشاذ. كما قامت الوزارة بوضع خطة للارتقاء بمستوى خطبة الجمعة بحيث تتناسب مع الخطاب الإسلامي المعاصر وتعمل على تزويد الخطباء بمهارات الاتصال الفعّال والخطاب الناجح. (داود، 2015).

أما بالنسبة لنشاط وزارة التربية والتعليم، فقد قامت في أواخر عام 2014 بتوزيع كُتيب على طلبة الثانوية العامة (التوجيهي)، والمؤسسات والجامعات، يُفنّد ادعاءات وافتراءات "داعش"، وحمل الكتيب الذي أعدّته "مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي" تحت عنوان (رسالة مفتوحة إلى ابراهيم عواد البدري "ابو بكر البغدادي" وجميع المقاتلين والمنتمين إلى ما سميتموه الدولة الإسلامية) تفنيداً لأفعال وممارسات "داعش" من قتل وتعذيب وفتاوى غير شرعية لا تستند إلى تفسير صحيح للآيات القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة. وجاء توزيع الكتيب بهدف محاربة الفكر المتطرف والغلوّ بالدين ، والتأكيد على القيم الإسلامية ونبذ العنف للطلبة المقدمين على المرحلة الجامعية، مؤكداً أن الكتيب وزع للمطالعة وغير مطلوب كمقرر في أي امتحان مدرسي أو وزاري. (http://bit.ly/1RoxdQm).

ولا يمكن إغفال دور وزارة التنمية الاجتماعية، حيث بدأت الوزارة بالتدقيق على إجراءات حصول الجمعيات على تمويل أجنبي، حيث عمدت مديرية الجمعيات فيها إلى هذا التدقيق للتأكد إن كان التمويل ضمن الضوابط القانونية النافذة. وينصّ قانون الجمعيات الحالي على أنه "إذا رغبت جمعية في الحصول على تبرّع أو تمويل من شخص غير أردني، فعليها إشعار مجلس الوزراء بذلك، على أن تبيّن فيه مصدر التبرّع أو التمويل ومقداره وطريقة استلامه، والغاية التي سينفق عليها، وأي شروط خاصة به". (الطراونة 2015).

أمّا الجهود المبذولة على الصعيد العسكري، والتي قام بها الأردن في محاربة الإرهاب، قيامه في شهر أيلول 2014 بالانضمام إلى التحالف الدولي الذي تترأسه الولايات المتحدة الأمريكية في كل من العراق وسوريا في مواجهة "داعش". حيث ساهم الأردن بطائراته وطياريه في قصف مواقع هذا التنظيم، ونتج عن ذلك تدمير الكثير منها. وبالمقابل توشح باستشهاد الطيار الشهيد معاذ الكساسبة، الذي تمّ قتله بأبشع طريقة من قبل التنظيم الإرهابي "داعش"، بعد قيامهم بأسره عندما سقطت طائرته. (البخيت، 2015).

وكان من أهم الأسباب التي دعت الأردن إلى الانضمام للتحالف الدولي، الظهور المفاجئ والسريع لقوات "داعش"، "النسخة الأكثر دموية من تنظيم القاعدة الذي كان يعلن دوماً استهدافه للأردن، وكذلك انهيار الجيش العراقي في الموصل وانسحابه من المحافظات السنية في العاشر من حزيران 2014، ما غيّر في معادلات القوة في العراق، الأمر الذي تضمّن تهديداً أمنياً واقتصادياً واجتماعياً للمصالح الأردنية. وبعد سيطرة "داعش" على الرقة ودير الزور في سوريا، أصبح التنظيم قريباً من الحدود العراقية والسورية مع الأردن، خاصة مع إعلانه الخلافة وقيامه بفرض رؤيته على المناطق التي يسيطر عليها باستهداف المسيحيين و الأزيديين والتركمان، فضلاً عن الأعمال الإجرامية والممارسات البدائية. (نفس المصدر).

وقد دار نقاش على المستوى المحلي، حول ما إذا كان الأردن معنياً في هذا التحالف أم لا، أو هل هي حرب الأردن أم لا، وفات القلة الذين يدعون إلى سياسة النأي بالنفس، تاريخ العلاقة بين الأردن و"القاعدة". ولكن بعد الحادثة الإجرامية، المتمثلة بقتل الأسير الشهيد معاذ الكساسبة بالطريقة الوحشية، انتهى النقاش أو الجدال السابق، إذ تبين للأردنيين حجم الحقد والكراهية التي يكنّها المجرمون للأردن، ولذلك حدث التفاف عفوي غير مسبوق حول القائد والجيش. (نفس المصدر).

ومن أسوأ احتمالات تطور الأزمات في العراق وسوريا، السيناريو الأسوأ والأكثر تهديداً للمصالح الأردنية وللأمن القومي العربي بمجمله، وهو التقسيم للبلدين، بحيث يتم تصميم دولة سنّية في غرب العراق وشرق سوريا، تصبح جارة للملكة الأردنية الهاشمية. وإن ظهور مثل هكذا دولة جارة للأردن تلعب "داعش" فيها الدور الرئيسي سيكون له بلا شك تداعيات أمنية واقتصادية واجتماعية سلبية على الأردن. (نفس المصدر).

وفي نفس السياق استضاف الأردن في شهر نيسان 2015 اجتماعاً للمجموعة المصغرة لدول التحالف الدولي ضد التنظيم والذي انعقد برئاسة الأردن والولايات المتحدة الأميركية، وكان الهدف منه متابعة أعمال الاجتماع الوزاري للمجموعة المصغّرة في لندن في شهر كانون الثاني 2015 ومجموعات العمل المنبثقة عنه. وقد استعرض المشاركون في الاجتماع أعمال اللجان العسكرية, وقضايا المقاتلين الإرهابيين الأجانب, والتمويل, وما يتصل بدعم الاستقرار والاتصال وخطط عملها المستقبلية. كما ناقش المشاركون المخاطر المتعلقة بالتنظيمات المرتبطة بتنظيم "داعش" الإرهابي خارج العراق وسوريا والتهديدات التي تمثّلها للأمن والسلم العالميْن. (الدعمة 2015).

وعلى الصعيد العسكري أيضاً تم نشر القوات الأردنية عبر الحدود مع العراق وسوريا عقب سيطرة "داعش" على معبر "طريبيل" القريب من الحدود الأردنية؛ حيث قام الأردن بتحريك قواته، وتعزيز تواجده الأمني على الحدود مع العراق، والتي تبلغ 181 كيلومتراً، فقام بنقل الدبابات والقوات، والتي تضمنت الكتيبة 71، وهي كتيبة مكافحة الإرهاب، كما تم إرسال طائرات "إف 16 " لاستهداف قوات "داعش" في الجانب العراقي، وكانت قوات حرس الحدود قد دفعت بخمسة آلاف عسكري على الحدود الممتدّة مع سوريا منذ بداية الثورة هناك، والبالغ طولها 370 كيلوا متراً. كما قام الأردن بتعزيز الأمن الداخلي والدفاع الوطني، إذ أنفق في عام 2013 نحو 1,3 مليار دولار. كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد الأردن بمساعدات عسكرية قيمتها 300 مليون دولار، فضلاً عن 140 مليون دولار لتأمين رعاية اللاجئين السوريين، وكذلك تقديم مليار دولار كمساعدات عسكرية ومالية للأردن عام 2014، نتيجة للتكلفة العالية لمواجهة الإرهاب والتطرّف، (منشاوي 2014).

ومن الجدير بالذكر أن القوات المسلحة الأردنية قامت خلال شهر نيسان 2015 بتنظيم "فعاليات مسابقة المحارب الدولية السابعة" بمشاركة 37 فريقا من 18 دولة. وتتميز المسابقة التي استمرت خمسة أيام بتنوّع وزيادة عدد المشاركين من فرق العمليات الخاصة ووحدات القناصين من عدد من الجيوش الشقيقة والصديقة فضلاً عن فريق نسائي أردني من قوات الدرك. وجاءت هذه المسابقة بالتزامن مع التحديات الأمنية التي تعيشها المنطقة التي تتطلب المزيد من التدريب والتأهيل والاحترافية العالية للتصدّي لها من خلال الاستخدام الأمثل لقواعد العمل الجماعي التي تميّز عمل القوات الخاصة. (جريدة الرأي 20 نيسان 2015).

أما في مجال التشريع، فقد قامت الحكومة الأردنية بتاريخ 8 تشرين الأول 2001 بإصدار قانون معدل لقانون العقوبات الأردني ، وقد فرضت بموجبه عقوبات مشدَّدة على أي فعل أو عمل

يعدّ في نظر القانون من الأعمال الإرهابية واشتمل هذا القانون أيضاً على نصوص تجرّم وتعاقب الأشــخاص الــذين يشــكّلون عصــابات ومجموعــات بقصــد إجرامــي أو إرهــابي . (http://www.gid.gov.jo/ar/terrorism_ar.html).

قامت الحكومة الأردنية خلال العام 2006 بإقرار قانون منع الإرهاب رقم (55) لسنة (2006) ، والذي لا يتعارض مع أية قوانين أو تشريعات أردنية بل يكمّل بعض القصور في التشريعات العاملة وتعاطيها بالقضايا المرتبطة بالإعداد للأعمال الإرهابية وتمويل الإرهاب. كما لا يتعارض مع التزامات الأردن والاتفاقيات القانونية الدولية، وإنما ينسجم مع الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب، التي انضم إليها الأردن، وبما ينسجم مع الجهد الدولي في ملاحقة وتتبع الإرهاب والحد من آثاره المدمّرة، فضلاً عن عدم إعاقة القانون بأي شكل من الأشكال واقع الحريات العامة في الأردن. وهذا القانون بحدّ ذاته وقائي احترازي، ولا يعاقب إلا إذا ثبت دليل قاطع على ارتكاب الشخص للجرم المسند إليه، كما أن قرارات المدعي العام وفق أحكام هذا القانون قابلة للطعن. وفي مجال مراقبة الحدود فإن قانون الجمارك الأردني رقم (3) لسنة (1998) ، قد أعطى لموظّفي الجمارك صفة وصلاحيات الضباط العدليين بهدف التحرّي عن التهريب ومقاومته سواء كان هذا التهريب للأشخاص أو للمواد الممنوعة من الإدخال لإقليم المملكة. (نفس المصدر).

كما قامت الحكومة الأردنية بإصدار "قانون رقم 46 لسنة 2007–قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب". واستناداً إلى هذا القانون صدرت تعليمات من عدة مؤسسات حكومية وغير حكومية، مثل "البنك المركزي" و "مركز إيداع الأوراق المالية"، وتسعى كل هذه التعليمات إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. (الجرادات 2015). وأصدرت في شهر أيار 2015 "قانون رقم 18 لسنة 2014 قانوناً معدلاً لقانون منع الإرهاب. (الجريدة الرسمية العدد 3365).

وقامت الحكومة أيضاً بتشكيل لجنة وزارية عُليا خلال عام 2014 لمواجهة الإرهاب، نتيجة لتصاعد نفوذ التيّار السلفي داخل المدن والبلدات الأردنية، خاصةً تلك المؤيدة لتنظيم "داعش"، والارتفاع الملحوظ في أعداد الجهاديين الأردنيين إلى ما يزيد على سبعة آلاف جهادي، من أجل وضع إستراتيجية خاصة لمواجهة التطرف والإرهاب، ومن بين مهام تلك اللجنة التعامل مع البؤر التي يُشتبه في تطرفها، ومواجهتها سياسياً وأمنياً واجتماعياً وفكرياً، وقد مُثِّلت في تلك اللجنة جميعُ مؤسسات المملكة من أجل مراقبة التيارات المتشددة. (منشاوي 2014).

ومن جانبه وفي حزيران 2014، أقرّ البرلمان الأردني تعديلات على قانون مكافحة الإرهاب المعمول به منذ عام 2006، وقد أعطت تلك التعديلات للحكومة والأجهزة الأمنية سلطات واسعة؛ إذ انطوى تعديلُ القانون على توسيع مفهوم الإرهاب ليشمل الإرهاب الإلكتروني، وبالتالي فقد طال هذا القانونُ العديدَ من الانتقادات، خاصةً من قبل جماعة الإخوان المسلمين بالأردن، وكذلك منظمة "هيومان رايتس ووتش" المدافعة عن حقوق الإنسان بحجة أن التعديلات تضيّق الخناق على حرية المواطن الأردني. وقد أتْبعت السلطات الأردنية تلك التعديلات بحملة واسعة من الاعتقالات في عمّان؛ حيث تم اعتقال ما يقرب من 300 ممّن يُشتبه في تعاطفهم مع تنظيم "داعش"، كما منعت وزارة الأوقاف في شهر أغسطس الماضي 25 خطيباً من اعتلاء المنبر بسبب خرقهم للقانون، والترويج للفكر المتطرف. (منشاوي 2014).

وفي الجانب الاستخباري والأمني اتّخذ الأردن مجموعة من الإجراءات التنفيذية لمكافحة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية وتبادل تسليم المطلوبين، والمشاركة في المؤتمرات الدولية لمكافحة الإرهاب، والانضمام لعدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، (الملحق رقم 5 يبين أسماء تلك الاتفاقيات). كذلك اتخذ الأردن إجراءات لمراقبة الحدود الأردنية لمنع تهريب الأسلحة والذخائر والمتفجرات. (الجرادات، 2015).

ومن ناحية أخرى شدّد الأردن على ضرورة وقف الاتّجار بالأسلحة الخفيفة والصغيرة، والسيطرة بشكل أكثر فعالية على إنتاج وتجارة تلك الأسلحة، وذلك من خلال الكلمة التي ألقاها سمو الأمير زيد بن رعد، المفوض السامي لحقوق الإنسان يوم 14 أيار 2015 أمام مجلس الأمن الدولي. (http://bit.ly/1HFr9zq).

كما أنه لا بد من بيان جهود بعض مؤسسات المجتمع المحلي في مكافحة الإرهاب، حيث قامت "جمعية أصدقاء عمان للتعليم والتدريب"، بعقد مؤتمر في عمان في شهر نيسان 2015 بعنوان "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب والتطرّف". حيث تمّ في جلسة "محور الإعلام" بحث دور الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة في التصدّي للإرهاب وكشف أساليبه ومعتقداته، وكيفية صياغة رأي عام مضاد للإرهاب، وآلية نشر ثقافة التسامح والوسطية والاعتدال في المجتمع. وفي جلسة "محور علم الاجتماع" تم التطرّق إلى آيديولوجيات العنف والتطرف وكيفية تعزيز دور البيئة الاجتماعية للأفراد في محاربة ذلك. (http://bit.ly/1SevNaI).

وخلال شهر شباط 2015 قام "مركز القدس للدراسات السياسية" بعقد مؤتمر، بعنوان "نحو إستراتيجية شاملة لمحاربة التطرف. فرص التوافق الوطني وتحدياته"، تحت رعاية دولة رئيس الوزراء الأردني الدكتور عبد الله النسور. وقد شارك بالمؤتمر عدد من السياسيين والوزراء والنواب والأعيان والنقابيين والحزبيين والناشطين في مختلف مجالات العمل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. (http://bit.ly/1GV7UPW).

كما عقد خلال شهر آذار 2015 مؤتمر بعنوان "دور الوسطية في مواجهة الإرهاب وتحقيق الاستقرار والسلم العالميين" نظّمه المنتدى العالمي للوسطية. وقد أوضح وزير الإعلام الدكتور محمد المومني في ورقته التي حملت عنوان "دور مؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية في التصدّي للتطرّف"، أن الحكومة قامت باتخاذ إجراءات عدة وضعت من خلالها إستراتيجية شاملة

لمواجهة التطرّف والإرهاب، بهدف تحصين الجبهة الداخليّة، وإحباط مخطّطات القوى الظلاميّة. (http://bit.ly/1Bbqzbv).

وبالنسبة لمواقع التواصل الاجتماعي فقد ساهمت في الحملة الفكرية التوعوية ضد النشاطات الإرهابية والممارسات الإجرامية التي تقوم بها "داعش"، وكذلك الدور الذي يقوم به خطباء المساجد، خاصة أثناء صلاة الجمعة، والمناسبات الدينية الأخرى.

وهكذا فإن الدولة الأردنية ومؤسساتها المختلفة لم تأل جهداً في سبيل مكافحة الإرهاب كل حسب مستواه وقدراته الفنية والمعنوية، الأمر الذي ساهم بشكل ملحوظ في توعية المواطنين وتحصينهم ضد الأفكار الإرهابية والتكفيرية، والتقليل من فرص اختراق المجتمع الأردني وجرّه إلى كمائن الفتن والتكفير والاقتتال.

لا زال الأردن بحاجة إلى تحصين مواطنيه ضد التعصب والتطرف من خلال نشر ثقافة وسطية معتدلة وتصحيح مناهج التربية لنشر الفكر الإسلامي السوي الذي يحول دون اختطاف الدّين من قبل أصحاب الفكر المنحرف أو الأهداف الضيقة. (الروابدة 2015).

إن الأردن بحاجة إلى حركة حزبية وطنية برامجية تعالج هموم الوطن والمواطن وتطرحها بقالب واقعي قابل للتنفيذ بعيدة عن المزاودة والتنظير المجرّد.

وأن الوطن بحاجة إلى البعد عن التعصُّب الديني أو الطائفي أو القبلي أو الإقليمي والسبيل إلى ذلك الالتزام بهوية وطنية واحدة لا تقصي، الكل فيها شركاء والهويات الفرعية وسيلة إغناء للتعددية. (نفس المصدر).

المبحث الثاني: السياسات الاجرائية الاقليمية

في خطوة منها لمكافحة الإرهاب، قامت الجامعة العربية بإجراءات عديدة تمثّلت بإقدام بعض الدول بإصدار قوانين وعقد اتفاقيات ومؤتمرات دولية بهدف اتخاذ سياسات موحَّدة وجهود مشتركة للتصدّي لظاهرة الإرهاب التي أصبحت ظاهرة عابرة للحدود القومية ولم تعد معالجتها من اختصاص دولة واحدة أو مجموعة دول منفردة. ونبدأ بإجراءات جامعة الدول العربية، إذ تولي الجامعة مكافحة الإرهاب، الذي يهدّد أمن الدول العربية واستقرارها، ويشكّل خطراً على مصالحها الحيوية، اهتماماً متزايداً، سواء على المستوى العربي أو الدولي. والتزاماً منها بميثاق هيئة الأمم المتحدة، وجميع العهود والمواثيق الدولية الأخرى، توصّلت جهود البلدان العربية إلى إبرام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، في اجتماع مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب الذي انعقد في مقرّ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة في 22 نيسان 1998(أبو جودة، http://bit.ly/1IBrnUh).

وقد نصّت هذه الاتفاقية على التزام الدول بتطوير الأنظمة المتّصلة بالكشف عن حركة الأسلحة والذخائر والمتفجرات ومراقبتها وخاصة عبر الجمارك والحدود، كما تلتزم بتطوير وتعزيز إجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ الشرعية لمنع حالات التسلل أو الدخول بوثائق مزوَّرة، كما تلتزم بحماية الشخصيات والمنشآت الحيوية ووسائل النقل العام والبعثات الدبلوماسية، وأن يتوَّج ذلك بإنشاء قاعدة للبيانات لجمع وتحليل البيانات الخاصة بالإرهاب والإرهابيين وتحديث هذه القاعدة باستمرار في إطار من التعاون والتنسيق المحلي والعربي. وتلتزم الدول كذلك باتخاذ تدابير المكافحة المتعلقة بالقبض على مرتكبي الجرائم الإرهابية ومحاكمتهم وتسليمهم طبقاً للاتفاقية المنظمة للتسليم، وتلتزم أيضاً بتوفير الحماية للعاملين في ميدان العدالة الجنائية ولمصادر المعلومات والشهود، وتقديم المساعدة لضحايا الإرهاب، وتقديم حوافز مناسبة لتشجيع المواطنين

على الإبلاغ عن الأعمال الإرهابية والتعاون في إلقاء القبض على مرتكبيها، وإقامة تعاون فعّال، يبن أجهزة مكافحة الإرهاب بين المواطنين، وفي المجال القضائي نظّمت الاتفاقية قواعد تسليم المجرمين، والإنابة القضائية، والتعاون القضائي، وتبادل الأدلة، وأوجبت التزام الدول المتعاقدة بتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم في جرائم الإرهاب. (عرفة 2009).

وقد حرصت جامعة الدول العربية، قبل أحداث 11 أيلول 2001 وبعدها، على متابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، وأكّدت دعمها في إعداد اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة في شأن الإرهاب الدولي، تتضمن تعريفاً محدّداً للإرهاب متفقاً عليه دولياً، ويميّز بين الإرهاب وحقّ الشعوب المشروع في مقاومة الاحتلال، ومواصلة الجهود والمساعي بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب من شأنه تقوية التعاون الدولي في هذا المجال. وتواصل جامعة الدول العربية أيضاً جهودها لإعداد مشروع اتفاقية عربية حول جرائم الحاسوب الذي يتضمن بنوداً حول مكافحة استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية. كما أعدّت الأمانة العامة مشروع اتفاقية عربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتتابع الإجراءات الخاصة بمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل، وذلك تنفيذاً للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة التي سيتم التطرق إليها في المبحث الثالث من هذا الفصل. .(http://bit.ly/1IBrnUh)

كما قرّر القادة العرب في اجتماع القمة في شرم الشيخ يوم 29 آذار 2015 تشكيل قوّة عسكرية عربية تشارك فيها الدول اختيارياً لمواجهة التحديات التي تهدّد أمن وسلامة أو سيادة أي من الدول الأعضاء، وتشكّل تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي. وتمّ الاتفاق على أن تكون القوة العربية المشتركة دفاعية تتضمن قوات برية وبحرية وجوية، بزيّ موحّد، وأن يكون مقرّ قيادتها بالقاهرة، كما وأن جميع الدول المكوّنة لها ستشارك بأفراد ومعدات ودعم لوجستي ومالي، وأولى

الدول المشاركة هي مصر والسعودية والكويت والإمارات والأردن. (http://bit.ly/1LlrEja).

وقد بدأ في القاهرة يوم 22 نيسان 2015 أول اجتماع لرؤساء أركان القوات المسلحة العرب بمقر جامعة الدول العربية، للنظر في تشكيل قوة عربية مشتركة ومناقشة المهام المنوطة بهذه القوة وكيفية تمويلها. (http://bit.ly/1Ep1LY2.).

وعلى الصعيد الإعلامي وافق مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته السادسة والأربعين يوم 21 أيار 2015 على اقتراح قدّمته دولة الامارات تحت عنوان "دور الإعلام في نشر قيم التسامح ومكافحة التطرّف" واعتباره المحور الفكري لأعمال المجلس. ووافق المجلس في ختام أعماله على الخطة المرحلية لتنفيذ الإستراتيجية الإعلامية المشتركة لمكافحة الإرهاب وتكليف الجامعة العربية بالتعاون والتنسيق مع "جامعة نايف للعلوم الأمنية" بمتابعة تنفيذها على مدار خمس سنوات تبدأ في 2016. وكذلك اعتمد مجلس الوزراء الدراسة التي أعدّتها الأمانة العامة للجامعة والخاصة بإنشاء راديو وتلفزيون العرب الإلكتروني، وتكليف الأمانة العامة في البدء في هذا المشروع وفق الدراسة المقترحة وصرف الميزانية المقدرة للمشروع في إطار موازنة خطّة التحرّك الإعلامي في الخارج، وحثّ وزارات الإعلام في الدول العربية واتحاد إذاعات الدول العربية بإمدادها بالمواد والبرامج المتوفرة لديها. (http://bit.ly/1GDiliM).

وتحت عنوان المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية "عرب سات"، والمقدّم من السعودية، قرّر المجلس تشكيل فريق عمل متخصّص من الدول الأعضاء بالتنسيق مع "عرب سات" لاقتراح الخطوات والإجراءات اللازمة من النواحي، الفنية والتشريعية والقانونية، لوقف بثّ القنوات الفضائية التي تسيء لأي دولة عربية، وتتدخّل في الشؤون الداخلية للدول، وتثير الفرقة والطائفية وتحرّض على الإرهاب عبر منظومة "عرب سات"، وتعميم ذات الإجراء على المدن الإعلامية والشركات الخاصة التي تتّخذ من الدول العربية مقراً لها. (http://bit.ly/1GDiliM).

أما فـي مـا يتعلـق بموقـف دول مجلـس التعـاون الخليجـي تجـاه الإرهـاب، فقد أقرّت دول مجلـس التعـاون الإسـتراتيجية الأمنيـة لمكافحـة التطـرّف المصـحوب بالإرهـاب فـي عـام 2002م ، وأصدرت في العام ذاته "إعلان مسقط" بشأن مكافحة الإرهاب . ولقد توصّلت دول المجلس في شهر أيار 2004 إلى التوقيع على اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب . كما تمّ في العام 2006 تشـكيل لجنـة أمنيـة دائمـة مختصّـة بمكافحـة الإرهـاب تعقـد اجتماعاتهـا سـنوياً. (http://bit.ly/1Gp6bjJ).

وفي اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في الرياض يوم 11 حزيران 2015 ، أكدّ المجلس على المواقف الثابتة للدول الأعضاء بنبذ الإرهاب والتطرّف بجميع أشكاله وصوره، ومهما كانت دوافعه ومبرراته، وأياً كان مصدره، وتجفيف مصادر تمويله, مؤكِّداً التزام دول المجلس بمحاربة الفكر المنحرف الذي تقوم عليه الجماعات الإرهابية وتتغذى منه، بهدف تشويه الدين الإسلامي البريء منه, واستمرار مشاركتها الفاعلة في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم "داعش" الإرهابي. (http://bit.ly/1CrZQT1).

وعلى صعيد الجهود المنفردة للدول، وفي نطاقها المحلي فقد اهتمّت التشريعات الوطنية بمكافحة جرائم الإرهاب، فأصدرت دول عديدة قوانين خاصة تجرِّم الإرهاب وتقرِّر عقوبات رادعة للإرهابيين، بعضها تمّ دمجه في قانون العقوبات العام وبعضه الآخر ظلّ بعيداً عن هذا القانون. نظراً لأنه يتضمن قواعد وإجراءات خاصة للتجريم والمكافحة. فمثلاً قامت المملكة العربية السعودية باستضافة "المؤتمر العالمي الإسلامي" الذي نظّمته "رابطة العالم الإسلامي" بعنوان "الإسلام ومحاربة الإرهاب"، في مكة المكرمة–السعودية، خلال الفترة 22–25 شباط 2015، وناقش المشاركون البحوث وأوراق العمل المقدَّمة، وأكّدوا على براءة الإسلام من الإرهاب، وأن ما يزعمه الإرهابيون، ممن يتحدّثون باسم الإسلام والمسلمين، من مسوّغات دينية لا علاقة لها برسالة

الإسلام التي تقوم على الوسطية والعدل والإحسان والرحمة بالنّاس، وتؤكّد نصوصه الجلية على احترام حقوق الإنسان، ورعاية الكرامة الإنسانية ، وصون حرمة النّفوس والأعراض والأموال والممتلكات. وقد درس المؤتمر مفهوم الإرهاب، وناقش تعريفاته المتعدِّدة، وأكَّد على ضرورة الوصول إلى اتفاق دولي على تعريف للإرهاب، يكون شاملاً جامعاً، يستوعب أصنافه، ويضبط المفاهيم الملتبسة؛ منعاً لأي خطأ أو تحيّز. كما رأى المؤتمر ضرورة التمييز بين الأعمال غير المشروعة بوصفها جرائم إرهابية والأعمال المشروعة طبقاً لمبادئ القانون الدولي ومن ذلك ردّ العدوان وإنهاء الاحتلال. (http://bit.ly/1BytbA0).

كما استضافت السعودية من خلال "جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية" أعمال المؤتمر العلمي "دور العلماء في الوقاية من الإرهاب والتطرّف" خلال الفترة من 7 إلى 9 أبريل 2015. وقد هدف المؤتمر إلى تشخيص الواقع المعاصر لدور العلماء في الوقاية من الإرهاب والتطرف, وإبراز أهمية ذلك الدور في دعم الجهود المبذولة لمعالجة الإرهاب والتطرف, وصولاً إلى تقديم تصورات مستقبلية لدور العلماء بما يعزِّز قيم الاعتدال والوسطية. وقد شارك في أعمال المؤتمر العاملون في وزارات الداخلية، والإعلام، والأوقاف والشؤون الدينية، والأجهزة الأمنية، والكليات الأمنية في الدول العربية، والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، والجامعات والمؤسسات التعليمية، ومؤسسات الإنتاج الإعلامي والقنوات الفضائية والإذاعات العربية، والصحف الورقية والإلكترونية. وناقش المؤتمر أوراقه العلمية من خلال عدد من المحاور هي:

المحور الأول : دور العلماء في ظل التحوّلات المجتمعية والدولية الراهنة.

المحور الثاني : المجالات الوقائية لدور العلماء في الوقاية من الإرهاب والتطرف.

المحور الثالث : الوسائل الوقائية لدور العلماء في الوقاية من الإرهاب والتطرف.

المحور الرابع : الآفاق المستقبلية لدور العلماء. (http://bit.ly/1JpmjrJ).

وخرج المؤتمر بجملة من التوصيات المهمة التي تدعو علماء المسلمين إلى تبنّي خطاب ديني واضح تجاه التيارات والجماعات المتشددة التي تسعى إلى زعزعة أمن المجتمعات العربية والإسلامية واستقرارها، وأكّد المشاركون في المؤتمر على النقاط التالية: (الحسني http://bit.ly/1HqbEYd).

1. الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي لنشر فتاوى علماء المسلمين للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من النّاس وخاصة الشباب والفتيات.

2. تقوية الصلة بين العلماء المسلمين وأبناء المجتمع بمختلف طبقاته وخاصة فئة الشباب.

3. التأكيد على أهمية الحوار بين الحضارات في الدول العربية والإسلامية ودراسة العوامل المؤثرة في العلاقة بين الحضارات لإيضاح الصورة الحقيقية للإسلام وموقفه من الإرهاب والتطرّف.

4. ضرورة إيجاد قنوات للتواصل والحوار المستمر مع طلاب وطالبات الجامعات والمؤسسات التربوية في موضوعات الإرهاب والتطرف.

5. تفعيل التعاون بين المؤسسات الإعلامية المختلفة والمؤسسات الدينية المختصة، لنشر مبادئ الوسطية والاعتدال في المجتمع وتخصيص المساحات الكافية في وسائل الإعلام المختلفة لعرض الخطاب الإسلامي الوسطي بكل صوره وأشكاله.

6. تأليف موسوعة كبرى للردّ على شُبه دعاة الغلوّ والتكفير والتطرّف، والإرهاب تجمع فيها شبهاتهم عبر التاريخ، ويتمّ وضع الردود العلمية عليها بمنهج الوسطية والاعتدال.

كما قامت الكويت باستضافة مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في "منظمة التعاون الإسلامي" خلال الفترة 27–28 أيار 2015، حيث أكّد المجلس الالتزام بأهداف ومبادىء "منظمة التعاون الإسلامي" لما فيه خير الشعوب الإسلامية وتأمين مصالحها المشتركة. وفي هذا الصدد شدّد المجلس في (إعلان الكويت) الصادر في ختام أعمال دورته 42 تحت شعار (الرؤية المشتركة لتعزيز التسامح ونبذ الإرهاب) على دعم مبادىء المنظمة وغاياتها لما فيه خير الشعوب الإسلامية وتأمين مصالحها المشتركة من خلال العمل في الإطار الثنائي وفي إطار المنظمة بهدف تعزيز التضامن الإسلامي وتنسيق العمل الإسلامي المشترك.

ودعا إلى توحيد الجهود الإقليمية والدولية لمحاربة الإرهاب والفكر المتطرّف. كما رحّب بقرار مجلس الأمن رقم 2199 (شباط 2015) الذي صدر بالإجماع تحت الفصل السابع القاضي بتجفيف منابع تمويل الإرهاب وتشديد الرقابة على المناطق الخاضعة لسيطرة الإرهابيين. (http://bit.ly/1SSzUJD).

وبالنسبة للبحرين، أعلن وزير الداخلية البحريني الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة عن تخصيص جهد أمني لحماية دور العبادة، مشيراً إلى اتخاذ إجراءات ضد أي خطاب يهدِّد الوحدة الوطنية، وقد تمّ في هذا الإطار بحث تركيب كاميرات مراقبة والاستعانة بالتقنيات الحديثة بالتنسيق مع الأوقاف. (http://www.alarab.co.uk/?id=55905).

وفيما يتعلق بمصر، فإن أهمّ الإجراءات التي قامت بها للتعامل مع الإرهاب، وخصوصاً في منطقة شبه جزيرة سيناء، قيامها بتكثيف التواجد الأمني هناك، ونشر قوات للتدخل السريع، فضلاً عن تأسيس منطقة عازلة على طول خط الحدود لمنع تهريب الأسلحة والمقاتلين عن طريق أنفاق غزة. فقد نجحت في تدمير ما يقرب من 2000 نفق وقتل مئات الإرهابيين، كما لم يتمكن الإرهابيون من الإعلان عن تأسيس ما يعرف بـ"الدولة الإسلامية" في شبه جزيرة سيناء، كما فعلوا

في العراق والشام. كما أن لمصر علاقات إستراتيجية مع والولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، حيث تسعى الدولتان لتعزيز التعاون العسكري بينهما برغم أي خلافات حول تصنيف جماعة الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية، ولكن المؤكد هو أن مصر شريك أساسي للولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب نظراً لما تقدِّمه من دعم للتحالف الدولي ضد "داعش"، حيث تقدِّم مصر دعماً معلوماتياً ولوجيستياً، فضلاً عن دورها في الجانب الأيديولوجي من الحرب. (http://bit.ly/1KkaKST).

ومن الدول الرائدة في مكافحة الإرهاب والوقاية منه، المملكة المغربية، حيث تعمل هذه الدولة على التصدّي لمروّجي التعصّب والعنف في إطار سياسة شاملة، ونهج إستراتيجية متعدِّدة الأبعاد لمحاربة الإرهاب. ويسعى المغرب إلى نشر قيم الاعتدال والتسامح الديني في محيطه المغاربي والأفريقي مستنداً في ذلك إلى خبرته الطويلة في مجال الإشراف على المساجد وتكوين الأئمة. (http://www.alarab.co.uk/?id=48721).

وقد أصدرت وزارة العدل والحريات المغربية قانوناً جنائياً جديداً لتجريم الالتحاق بالتنظيمات الجهادية بغية تطويق ظاهرة الإرهاب واجتثاثها وتحصين المملكة من مخاطر الجريمة المنظمة، وحذّر القانون أساساً من تلقّي تدريبات كيفما كانت من أجل الالتحاق بكيانات أو تنظيمات أو عصابات إرهابية داخل المغرب أو خارجه. ويعاقب القانون الجديد، كلَّ من التحق، أو حاول الالتحاق بكيانات أو جماعات إرهابية مهما كان شكلها وأهدافها، أو مكان تواجدها، من خمس سنوات إلى 15 سنة سجناً، وغرامة تتراوح بين 50 ألف و500 ألف درهم. ولم يقف المشروع عند معاقبة الملتحقين، بل أكد على معاقبة كل من قام بالدعاية أو الإشادة أو الترويج لفائدة هذه الكيانات الإرهابية، فالعقوبات حسب القانون تنطبق على كل من قام بأي وسيلة بإقناع الآخرين بارتكاب أي جريمة من الجرائم أو دفعه للقيام بها، أو تحريضه على ذلك. واعتبر بعض المراقبين

أن هـذا القـانون الجديـد هـو تعـديل لقـانون مكافحـة الإرهـاب الصـادر منـذ سـنة 2003. (http://www.alarab.co.uk/?id=49056).

كما أصدر العاهل المغربي الملك محمد السادس مرسوماً عام 2015 يقضي بإنشاء مؤسسة للعلماء الأفارقة، في الرباط، من أجل صدّ التيارات الفكرية المتطرفة. وقبل أن تتبنّى المملكة المغربية، الخطاب الصوفي بشكل رسمي كمكوّن مفترض للهوية الدينية الوطنية، كانت المساجد في المغرب رهينة تعدّد الخطاب الديني، وكان العديد منها خاضعاً إلى سيطرة السلفيّين الذين حاولوا الترويج لخطابهم المتشدّد، لكن الهيكلة الجديدة للشأن الديني التي أعلن عنها العاهل المغربي الملك محمد السادس سنة 2004، مكّنت الدولة من إعادة السيطرة على المساجد والإشراف بشكل مباشر عليها. والتيار الصوفي المغربي الذي امتدّ بتنوّع طرقه وزواياه، إلى دول الشمال الأفريقي، صار يندرج ضمن مقاربة شاملة لمكافحة التطرف والإرهاب، وأضحى عنصراً أساسياً ضمن إستراتيجية إعادة هيكلة المجال الديني بالمغرب لمواجهة التيار السلفي الجهادي. وأقرّت المملكة المغربية إجراءات قانونيّة لمراقبة المساجد وحمايتها من المتشدّدين وضبط مصادرها الماديّة، حيث تمّ إصدار قانون متعلّق أساساً بالأماكن المخصّصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي وتمّت المصادقة عليه سنة 2006 من قبل مجلس المستشارين. ويهدف هذا القانون إلى الحدّ من نشاط الجمعيات التي لا تسير في الخطّ المذهبيّ للدولة، وقد تمّ بموجبه محاصرة الجمعيات السلفية المتشدِّدة ومنع نشاط بعضها وإعادة ضمّ المساجد التي كانت تحت سيطرة المتطرفين. (http://bit.ly/1CF8VYX)

أما بالنسبة لتونس فقد قرّرت الحكومة التونسية إغلاق ثمانين مسجداً "خارج سيطرة الدولة" لتحريضها على العنف، وذلك ضمن إجراءات فورية عدّة اتخذتها عقب ذلك الهجوم الذي تبنّاه تنظيم "داعش" على فندق "امبريال مرحبا" في مدينة سوسة والذي أودى بحياة نحو 38 شخصاً.

وأعلن رئيس الحكومة التونسية "الحبيب الصيد"، عن قرارات عدة، منها دعوة جيش الاحتياط لتعزيز التواجد العسكري والأمني، خاصة في المناطق الحساسة، واعتبار عدد من الجبال مناطق عسكرية مغلقة. وأكّد على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحلّ كل حزب أو جمعية لا تتماشى مع إطار الدستور، كما دعا إلى إعادة النظر في المرسوم المنظّم للجمعيات، خاصة ما يتعلّق بالتمويل، وإخضاعها لرقابة الدولة، وتكثيف الحملات والمداهمات لتتبّع العناصر المشبوهة والخلايا النائمة بالتنسيق مع النيابة العمومية. كما تقرّر وضع مخطط استثنائي لزيادة تأمين المناطق السياحية والأثرية. (http://bit.ly/1LboFcF).

ولا يمكن إغفال الإجراءات التي قامت بها حكومة كردستان في العراق، وفي محاولة منها لمكافحة الإرهاب، فقد قامت السلطات هناك في وزارتي الأوقاف والثقافة بمنع تداول عدد من الكتب لعشرات المؤلفين بدعوى أنها "تحضّ على التطرّف" وذلك في أعقاب تحركات لتنظيم "داعش" داخل الإقليم، وشملت القائمة مؤلّفات لابن تيمية وناصرالدين الألباني، وعدد من كبار علماء السعودية، وسط احتجاج من رجال الدين الأكراد. وقد جاء القرار بعد جذب تنظيم "داعش" للمئات من الشباب الأكراد منذ صيف 2014 وهو ما مثّل هاجساً لدى سلطات الإقليم ودفعتها للتفكير الجدّي لإبعاد مواطنيه عن هذا المسلك. (http://cnn.it/1eOANoh).

يلاحَظ أن جامعة الدول العربية، كمؤسسة إقليمية مهمة، وبجهود جميع الدول الأعضاء فيها، تعمل على مكافحة الإرهاب، لكن نتائج هذه الجهود قد لا تظهر بالمدى المنظور، نظراً لتشعُّب الإرهاب وانتشاره الدولي، حيث يحتاج إلى تضافر الجهود الدولية، ولا تستطيع الدول أن تعمل منفردة على مواجهته. وهذا ما عزّزه كلام الرئيس التونسي "الباجي قائد السبسي"، عندما قال: "إن تونس لا تستطيع مواجهة المتطرفين بمفردها". وذلك على أثر هجوم مسلحين يوم 26 حزيران

2015 على منتجع سياحي في مدينة سوسة الساحلية التونسية، ونتج عن الهجوم سقوط 27 قتيلا. (http://bit.ly/1Hqeyfy).

وكان رئيس الوزراء الأردني الأسبق الدكتور معروف البخيت قد سبق السبسي في نفس المضمون عندما قال بأنه "لا يمكن لنا التصدي للإرهاب وحدنا، ولا يمكننا القيام بإصلاح الخطاب الديني المطلوب وحدنا، فالواقعية تتطلب أن نعود إلى ذاتنا ونحصّن بلدنا، وأن نقدم النموذج". (أبو وندي، جريدة الرأي 1 آذار 2015). وبناء عليه طالب بإنشاء حلف عربي يتفق على إستراتيجية لمحاربة الإرهاب لاستعادة قيم العروبة والإسلام المعتدل والحداثة، وبما يضمن الأمن القومي العربي. (نفس المصدر).

المبحث الثالث: السياسات الإجرائية الدولية.

لم يكن الإرهاب كموضوع بعيداً عن اهتمامات المجتمع الدولي ومؤسساته الرسمية، فمنذ عام 1934 اتخذت عصبة الأمم أول خطوة في مواجهته باتفاقية منع الإرهاب عام 1937. وعلى عهد الأمم المتحدة تمّ وضع العديد من الإتفاقيات نذكرها على النحو التالي: (http://bit.ly/1MPIjbn).

1. اتفاقية عام 1963 الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات.
2. اتفاقية سنة 1970 لمكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات.
3. اتفاقية سنة 1971 لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضدّ سلامة الطيران المدني.
4. اتفاقية سنة 1973 لمنع الجرائم المرتكبة ضدّ الأشخاص المتمتّعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها (بشأن الهجمات على كبار المسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين).

5. اتفاقية سنة 1979 لمناهضة أخذ الرهائن.

6. اتفاقية سنة 1980 للحماية المادية للمواد النووية.

7. بروتوكول سنة 1988 المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي،التكميلي لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجّهة ضدّ سلامة الطيران المدني.

8. اتفاقية سنة 1988 لقمع الأعمال غير المشروعة الموجّهة ضدّ سلامة الملاحة البحرية.

9. اتفاقية سنة 1991 لتمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها. (تنص على التمييز الكيميائي لتيسير كشف المتفجرات البلاستيكية، لمكافحة تخريب الطائرات).

10. الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، لسنة 1997. والتي تشمل 24 مادة تصبّ كلها في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تمّ التطرق لكل سلاح أو جهاز متفجِّر أو حارق مصمَّم لإزهاق الأرواح أو لديه القدرة على إزهاقها، أو مصمَّم لإحداث إصابات بدنية خطيرة أو أضرار مادية جسيمة أو لديه القدرة على ذلك.

11. الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، لسنة 1999. والتي تقضي بأن تتّخذ الأطراف خطوات لمنع ومكافحة تمويل الإرهابيين، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن طريق جماعات تدّعي السعي إلى غايات خيرية أو اجتماعية أو ثقافية، أو تشجِّع أنشطة غير مشروعة مثل الاتجار بالمخدرات أو تهريب الأسلحة.

12. الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لسنة 2005. إذ اعتبرت هذه الاتفاقية أنه يرتكب جريمة كل من يقوم بصورة غير مشروعة وعن عمد حيازة مادة مشعّة أو صنع أو حيازة جهاز بقصد إزهاق الأرواح أو التسبّب في أذى بدني جسيم، أو بقصد إلحاق ضرر ذي شأن بالممتلكات أو البيئة.

13. اتفاقية عام 2010 لقمع الأفعال غير المشروعة المتعلقة بالطيران المدني الدولي. "الاتفاقية الجديدة المتعلقة بالطيران المدني". والتي تؤكّد على تجريم استخدام الطائرات المدنية سلاحاً لإحداث الوفاة أو الإصابة أو الضرر، و يجرّم استخدام الطائرات المدنية لتفريغ الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية، أو المواد المماثلة لإحداث الوفاة أو الإصابة أو الضرر، أو استخدام مثل هذه المواد لمهاجمة الطائرات المدنية. ويجرّم استخدام الإنترنت للهجوم على منشآت الملاحة الجوية.

إلا أن من أكثر الإجراءات الدولية العملية التي تمّت لمكافحة الإرهاب كانت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، عندما أعلنت الولايات المتحدة حربها على الإرهاب، ولجأت إلى مجلس الأمن ليمنحها تفويضا لمحاربة الإرهاب وملاحقة أعضاء تنظيم "القاعدة" أينما وجدوا، حتى يمكّنها إضفاء نوعٍ من الشرعية على تصرفاتها. غير أن مجلس الأمن قد وجد غضاضة في تلبية الطلب الأمريكي وأصدر قراراً متوازناً (القرار رقم 1373 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 2001)، أدان فيه الإرهاب ودعا جميع الدول بالعمل على منع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية. وفي 7 أكتوبر 2001 قامت الولايات المتحدة بغزو أفغانستان بدعوى مكافحة الإرهاب وتفكيك البنية الأساسية لتنظيم "القاعدة" الذي تدعمه حركة طالبان، وذلك بالرغم من المعارضة الدولية واسعة النطاق لهذا الغزو الذي يفتقر إلى الشرعية الدولية. ونجم عن هذا الغزو خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات،

حيث لقي عدة آلاف من المواطنين الأفغان مصرعهم، وتم تشريد الآلاف، فضلاً عن الدمار الهائل الذي لحق بالمنشآت والمرافق الحيوية. (واصل 2008 ص118).

كما قامت عام 2003 بحربها ضد العراق عندما اتهمت الولايات المتحدة العراق بامتلاكه أسلحة دمار شامل وبأن له علاقة بتنظيم "القاعدة"، وعلى أثر هذا الادّعاء قامت بعمل عسكري منفرد بالتحالف مع بريطانيا بغزو العراق واحتلاله، وكان هذا العمل خارج إطار الشرعية الدولية.

ومن الخطوات التشريعية المهمة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية على أثر أحداث سبتمبر 2001 كانت بإصدار قانون باتريوت (USA Patriot Act)، الذي وقّع عليه الرئيس الأميريكي "جورج بوش" بتاريخ 26 تشرين الأول 2001. و معناه توحيد وتعزيز أمريكا من خلال توفير الأدوات الملائمة المطلوبة لاعتراض الإرهاب وعرقلته. و سمح القانون بتقوية وكالات الاستخبارات في الولايات المتحدة (CIA و FBI). و بموجب القانون رفعت العوائق القانونية حول مراقبة المحادثات الهاتفية، والملفّات الطبية والرسائل الالكترونية والصفقات البنكية ، وحتى تفتيش البيوت في غياب أصحابها. (http://bit.ly/1epTlKv).

ومن الخطوات العملية الميدانية التي جاءت في سياق مكافحة الإرهاب كانت اجراءات التحالف الدولي ضد الإرهاب يوم 7 آب 2014 ضد التنظيم الإرهابي "داعش" بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ضم التحالف في حينه أكثر من عشرين دولة من ضمنها الأردن، بعد كلمة الرئيس الأميركي "باراك أوباما" للشعب الامريكي، الذي قال فيها: إن الأوضاع السيئة في العراق، والاعتداءات العنيفة الموجهة ضد الإيزيديين، أقنعتا الإدارة الأميركية بضرورة تدخل قواتها "لحماية المواطنين الأميركيين في المنطقة والأقلية الإيزيدية، إلى جانب وقف تقدم المسلحين إلى أربيل" عاصمة إقليم كردستان العراق. (http://bit.ly/1LY76xs).

وفي يوم 10 أيلول 2014، أعلن " باراك أوباما" أنه أوعز ببدء شن الغارات في سوريا، وأمر بتكثيف الغارات في العراق. وبعد ذلك بتسعة أيام دخلت فرنسا على خط المواجهة، كثاني دولة تشارك في الحملة بتنفيذها عدة ضربات جوية ضد "داعش"، وكذلك أرسلت قوات خاصة إلى كردستان العراق لتدريب القوات الكردستانية على استعمال السلاح الذي أرسلته. وفي يوم 23 أيلول، شنّت كل من الولايات المتحدة والبحرين والأردن وقطر والسعودية والإمارات أولى غاراتها ضد تنظيم "داعش". (نفس المصدر).

كما أصدر الرئيس الأميركي "باراك أوباما" أمراً تنفيذياً بفرض عقوبات على قراصنة الإنترنت الأميركيين والأجانب بشكل يتيح للحكومة تجميد أرصدة الأشخاص المتورطين في هجمات إلكترونية على أهداف اميركية، حيث أكد أن التهديدات الإلكترونية تشكِّل واحدة من أخطر التحدّيات على الاقتصاد والأمن القومي في الولايات المتحدة. (جريدة الرأي 2 نيسان 2015).

وفي آخر تحديث لإجراءات الولايات المتحدة في سعيها لمكافحة الإرهاب أقرّ الرئيس الأميركي "باراك أوباما" في شهر حزيران 2015 خطة جديدة في العراق لمواجهة تنظيم "داعش"، فأمر بتعجيل تسليح القوات العراقية والبشمركة والعشائر السنّية، ونشر قوات أميركية إضافية لأغراض التدريب. كما أمر بتعجيل تسليم عتاد ومواد ضرورية لهذه القوات، وإرسال 450 عسكرياً أميركياً إضافياً بالعراق لتقديم التدريب والمشورة للقوات العراقية التي تقاتل تنظيم "داعش"، مؤكّداً أن القرار جاء بعد طلب من رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي. (http://bit.ly/1UAsDjD 10).

وضمن إجراءات الاتحاد الأوروبي، وفي محاولة منه للتصدي لمخاطر "داعش"، الذي يستغل الإنترنت لتجنيد أعضاء جدد، يجري تشكيل فريق شرطة أوروبي جديد يتعقّب ويحجب حسابات مواقع التواصل الاجتماعي التي بها علاقة مع تنظيم "داعش". ويهدف عمل الفريق إلى إغلاق الحسابات الجديدة بعد ساعات من إنشائها، بحسب مصادر مقرّبة من فريق الشرطة

الأوروبي. ويستهدف الفريق الأمني الأوروبي العثور على عناصر أساسية في حملة نشرت مائة ألف تغريدة على موقع «تويتر» ولها علاقة بجماعة إرهابية سعياً إلى تجنيد مقاتلين أجانب. ومن المقرّر أن تبدأ الوحدة الجديدة عملها بعمل مسح للإنترنت من أجل محاصرة شخصيات قيادية مسؤولة عن الحملة الدعائية الخاصة بتنظيم "داعش" على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي استعان بها التنظيم من أجل تجنيد مقاتلين أجانب، وسوف يسعى هذا الفريق من قوات الشرطة إلى تتبّع الشخصيات الرئيسية المسؤولة عن نشر ما يقدر بنحو مائة ألف تغريدة على موقع "تويتر" يوميًا من حسابات يتراوح عددها بين 45 و50 ألفاً على صلة بتنظيم "داعش" الذي يسيطر على أجزاء من العراق وسوريا. وسيعمل جهاز الشرطة الأوروبي (يوروبول) مع شركات تواصل اجتماعي، لم يعلن عن اسمها، حتى تتعقّب هذه الحسابات. (http://bit.ly/1GEgxie).

وهناك إجراءات أخرى لمكافحة الإرهاب تقوم بها بعض الدول الكبرى مثل بريطانيا، حيث كشف "إدوين سموأل"، المتحدث باسم الحكومة البريطانية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في شهر أيار 2015 عن تفاصيل مشروع قانون جديد لمكافحة التطرف. وأضاف بأن التشريع الجديد يشمل حظر المنظمات المتطرّفة التي تسعى إلى تقويض الديمقراطية أو استخدام خطاب الكراهية في الأماكن العامة، فضلاً عن تقييد ومنع الأشخاص الذي يعملون على التأثير على الشباب وتحويلهم إلى متطرفين. كما يتضمّن التشريع الجديد صلاحيات إغلاق المقرّات والأماكن التي يستخدمها المتطرّفون للتأثير على الآخرين، فضلاً عن تعزيز صلاحيات مفوضية العمل الخيري في بريطانيا باستئصال الجمعيات الخيرية التي تختلس الأموال من أجل التطرّف والإرهاب، والمزيد من قيود الهجرة على المتطرفين، وتعزيز دور هيئة الاتصالات البريطانية في اتخاذ إجراءات ضد القنوات التي تبثّ محتوى متطرفاً. (http://cnn.it/1J4bRDU).

وعلى الصعيد الميداني أعلن رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كاميرون"، خلال شهر حزيران 2015، أن بلاده تعتزم إرسال 125 عسكرياً إضافياً، لتدريب القوات العراقية التي تواجه تنظيم "داعش". وبهذا سيرتفع عدد العسكريين البريطانيين العاملين في العراق إلى نحو 300. (8 http://bit.ly/1JU3Sc2).

وضمن إجراءات فرنسا أعلن رئيس الحكومة الفرنسية "مانويل فالس"، في بداية عام 2015 في كلمة أمام الجمعية الوطنية، عن سلسلة إجراءات أمنية تشمل عزل السجناء "المتطرفين" ومراقبة الإنترنت والمسافرين جوّا، مشدّدا على تعزيز أجهزة الاستخبارات الداخلية وقوانين مكافحة "الإرهاب". كما دعا إلى زيادة الكفاءات والتنويع في التوظيف ليشمل خبراء معلوماتية ومحللين وباحثين ومترجمين، مشيراً إلى أن أجهزة الاستخبارات الداخلية ستجد نفسها عاجزة عن القيام بالمطلوب منها دون تعزيز كبير للوسائل البشرية والمادية (http://bit.ly/1flXvE9).

وفي نفس السياق أقر المجلس الدستوري الفرنسي في شهر تموز 2015 "قانون التنصت"، والذي يعطي أجهزة المخابرات التابعة للدولة مجالاً أوسع لمراقبة الاتصالات، للتصدي للتهديدات الإرهابية المحتملة. وبمقتضى القانون الجديد، فإنه بدلاً من اشتراط الحصول على موافقة من قاض، فإن مسؤولي الأمن يمكنهم أن يأمروا بالمراقبة بعد الحصول على نصيحة من هيئة إشرافية أنشئت حديثاً مكرّسة خصيصاً لمثل هذه الموافقات. وقد نشرت الحكومة الفرنسية 10 آلاف جندي لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية فوق أراضيها، وذلك في سياق حزمة من الإجراءات القاسية على غرار ما قامت به عدة دول أوروبية. (http://bit.ly/1HRBkPJ).

وفي الصين حثّ الرئيس الصيني "شي جينبينغ" قادة دول آسيا الوسطى على مضاعفة جهودهم لمحاربة التطرّف الديني، في إشارة إلى الهجمات التي تشنّها عناصر تنتمي إلى أقلية (الويغور) المسلمة في إقليم "شينجيانغ" غربي البلاد ، حيث تقول بكين: إن جماعات انفصالية في

"شينجيانغ" تسعى إلى تأسيس دولة خاصة بـ "الويغور" يطلق عليها اسم "تركستان الشرقية"، وأن هؤلاء لديهم ارتباطات بجماعات متطرفة في آسيا الوسطى وباكستان. وقال رئيس الوزراء النيبالي "سوشيل كويرالا": إن مكافحة الإرهاب والأصولية الدينية هي "أولوية قصوى" لحكومات جنوب آسيا. (http://bit.ly/1Dlj0zy).

وفي استراليا، أعلنت الحكومة بتاريخ 23 حزيران 2015، أنها ستطبّق قوانين جديدة تقضي بسحب الجنسية من المواطنين الضالعين بالإرهاب من حاملي جواز سفر أسترالي. (http://bit.ly/1HlyO1N)

كما كان لمحكمة الجنايات الدولية دور في مكافحة الإرهاب، إلا أن قدرتها على ملاحقة مسؤولين بتنظيم "داعش"، محدودة. وقالت المحكمة في بيان لها: إنها توصّلت إلى استنتاج أن الأساس القانوني لفتح الفحص التمهيدي ضيّق جداً خلال المرحلة الحالية، لافتة إلى أن تجديد الالتزام والشعور بالحاجة الملحّة من جانب الدول المعنية قد تساعد في تحديد سبل جديدة. (http://cnn.it/1CsdRyT).

وبالنسبة لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية "الإنتربول" عقدت مؤتمراً خلال شهر نيسان 2015 في سنغافورة حيث طغت على مناقشات المؤتمر مسألة مكافحة الإرهاب، ودعا المجتمعون، وأغلبهم خبراء في مجال الأمن، إلى ضرورة، أن تشدِّد كافة الدول من إجراءات تأمين الحدود لمواجهة الجريمة العابرة للقارات، ولاسيما تلك التي تشهد اضطرابات مثل دول الشرق الأوسط (العراق وسوريا). وأوضح المتحدِّثون أن الثغرات في أمن الحدود لعبت دوراً في السماح لنحو 16 ألف مسلح بمغادرة بلادهم للقيام بأنشطة إرهابية أو المشاركة في الصراعات المسلحة وذلك اعتباراً من مطلع عام 2015. (http://www.alarab.co.uk/?id=50024).

ومن الهيئات الدولية التي كان لها دور في مكافحة الإرهاب، "المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة" "الإسيسكو" التي عقدت بتاريخ 3 أيار 2015 مؤتمراً، طالب بنظام عالمي جديد أكثر عدلاً وأشمل تنمية وتقدّما، وقد أطلقت هذه المبادرة في شكل نداء إلى العالم الإسلامي بمناسبة حلول الذكرى الثالثة والثلاثين لتأسيسها (3 أيار 1982 - 3 أيار 2015)، داعية إلى تضافر الجهود لإخماد نار الطائفية بين المسلمين وإحلال السلام بين المواطنين. واحتوى البيان الختامي للمنظمة إنذاراً جدّياً إلى جميع الدول الأعضاء، بأن أعراض التعصّب والانغلاق ليست سوى إشارات للدخول في مرحلة الإرهاب والفتنة بين أبناء الشعب الواحد. وهو ما يحدث فعلا في العراق وسوريا واليمن ودول أخرى، فالإرهاب يتغذى مباشرة من الطائفية وانعدام الانتماء المواطني. وأشارت "الإسيسكو" في بيانها إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار المصالح العليا للعالم الإسلامي وحمايتها، ودعت الدول الأعضاء إلى الالتزام بميثاق "منظمة التعاون الإسلامي"، الذي يؤكّد على الاسترشاد بالقيم الإسلامية النبيلة المتمثِّلة في الوحدة والإخاء والتضامن بين الدول الأعضاء لتأمين مصالحها المشتركة في الساحة الدولية، وعلى المساهمة في السلم والأمن الدوليين والتفاهم والحوار بين الحضارات والثقافات وأتباع الأديان، وعلى تعزيز العلاقات الودية وحسن الجوار والاحترام المتبادل والتعاون وتشجيعها. (http://www.alarab.co.uk/?id=51545).

وفي سياق دعم عمليات مكافحة الإرهاب تمّ إنشاء "صندوق مكافحة الإرهاب"، ومقرّه مدينة "جنيف"، وتُشارك فيه الولايات المتحدة الأمريكية بخمسة مليارات دولار، من أجل مساعدة الدول، ومن بينها الأردن على مكافحة ذلك الخطر. (منشاوي 2014).

ورغم كل هذه الجهود الدولية، من اتفاقيات ومؤتمرات وإجراءات محلية على مستوى الدول، منفردة ومجتمعة، وما رافق ذلك من حملات عسكرية لقوات التحالف الدولي ضد الإرهاب، فإن

السؤال الذي يُطرح هنا: هل حققت كل هذه الجهود هدفها في القضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه؟

في الواقع يلاحظ المتتبِّع لمجريات الأمور أن المجتمع الدولي لا يزال عاجزاً أمام هجمة الإرهاب الدولي وعملياته غير الإنسانية التي تطال معظم دول العالم المتقدِّمة منها والنامية. ويبدو أن مكافحة هذه الآفة الدولية الخطيرة تتطلب مزيداً من الوقت في التعاون والجهد المشترك، ووضع إستراتيجيات مدروسة وناجعة تواكب تطوّر أساليب العمليات الإرهابية وإستراتيجيات المنظمات التي تنفذها، وخاصة من النواحي الفكرية والتكنولوجية والمالية ومجال التسليح والتجنيد أيضاً.

وإذا تمّ اختزال الإرهاب الدولي بتنظيم "داعش" فهناك سؤال آخر: متى ستنتهي الحرب على "داعش" ؟ لكن يبدو أن الجواب مبهم. ففي كل مرة تظهر تصريحات متناقضة لمسؤولين دوليين، ولكنها تتضمن ازدياداً للفترة الزمنية المتوقعة للقضاء فيها على "داعش". فمثلاً قال قائد القوات الامريكية التي تحارب "داعش" في العراق وسوريا الجنرال "جيمس تيري" إن الحرب ستستمر 3 سنوات على الأقل قبل أن يتمكن التحالف من بلوغ نقطة تحوّل ضد المسلحين. (http://bbc.in/1TLD02I).

وفي رسالة بعث بها وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" عبر الهاتف إلى مؤتمر التحالف الدولي المناوئ لـ "داعش" في العاصمة الفرنسية باريس في حزيران 2015، وصف الحرب على "داعش" بأنها "حرب لسنوات عدّة." (http://bit.ly/1DpXTHl).

وحسب ما أفاد به "ريتشارد هاس"، رئيس مجلس العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، فإن الشرق الأوسط يواجه حرباً دينية تشبه الحرب الدينية التي شهدتها أوروبا على مدار 30 سنة، ولكن يمكن أن تطول أكثر.(http://cnn.it/19zmIYe).

وقال وزير الدفاع الأمريكي السابق "ليون بانيتا" إن القتال ضد تنظيم "داعش" سيكون صعبا وقد يستغرق عقوداً. (http://bit.ly/1Gv3QTm).

كما طلب الرئيس "باراك أوباما" في بداية عام 2015 تفويضاً تشريعياً من الكونغرس لمحاربة تنظيم "داعش"، حتى في مناطق لا تنحصر في العراق وسورية، فترته ثلاث سنوات. وتضمّن طلب الرئيس صلاحيات لحرب على مدى ثلاث سنوات لضرب التنظيم، في مساحة جغرافية "مفتوحة"، تشمل عمليات جوية مع ضوابط على أي تدخّل برّي مع إمكانية تنفيذ عمليات محدودة للقوات الخاصة. (http://bit.ly/1HEdkiX).

وحسب اعتقاد رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية "الجنرال ريموند أوديرنو" في رأي له خلال شهر تموز 2015، فإن هزيمة تنظيم "داعش" قد تستغرق "عشر إلى عشرين سنة"، وذلك أبعد مما يتوقع البيت الأبيض. (http://cnn.it/1MgHop4).

وبناء عليه لا يمكن التكهّن بالمدة الزمنية التي سيتم فيها القضاء على "داعش" أو "القاعدة" والتنظيمات الأخرى المتفرعة عنهما، وفيما إذا تم القضاء على "داعش" ، فهل سينتهي الإرهاب من العالم؟ أليس هناك احتمالية ظهور تنظيمات أخرى تحت شعار الإسلام أو غيره للقيام بعمليات إرهابية؟ لا أحد يستطيع الإجابة عن هذا السؤال.

الفصل الخامس

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

الخاتمة

في ختام الدراسة يمكن القول بأن الإرهاب لا يمكن تعريفه تعريفاً يتفق عليه الجميع نظراً لتضارب مصالح الدول. وإن اتفقت الدول على تعريف الإرهاب في بعض جوانبه إلا أنها سوف تختلف فيما بينها على تسمية من هم الإرهابيون. فالإرهابيون لدى جهة معينة مناضلون لدى جهة أخرى. مع أن الباحث لا يؤيد اللجوء إلى الإرهاب لتحقيق أي هدف، حتى لو كان مشروعاً مثل نيل الحرية أو الاستقلال. فلا يجوز استغلال الأبرياء لتحقيق تلك الأهداف.

وأحياناً توصَف الدول بأنها تمارس إرهاباً ضد مواطنيها أو مواطني دولة أخرى، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا ما يدعى بإرهاب الدولة. ولكن يجب تسمية الأمور بمسمياتها، فلا يمكن وصف أي دولة بأنها إرهابية، فمثلاً لا يمكن مقارنة أي دولة، مهما وجّهت إليها أصابع الاتهام بأنها إرهابية، بجماعة "بادر ماينهوف" (جماعة الجيش الأحمر، إحدى أبرز وأنشط الجماعات اليسارية المسلحة بألمانيا الغربية ما بعد الحرب العالمية الثانية). كما لا يمكن مقارنتها بتنظيم "داعش" أو " القاعدة" وغيرها من التنظيمات الإرهابية. ولكن يمكن وصف تلك الدول بأي صفة أخرى غير الإرهاب، فيمكن وصفها بأنها دكتاتورية أو عدوانية أو فاشية أو نازية أو أي تسمية أخرى.

يعتقد الباحث أن انتهاء الحرب الباردة قد ساعد على بروز الإرهاب من جديد عدواً مشتركاً للجميع ولاستمرار إنتاج مصانع الأسلحة المهدَّدة بالإفلاس نظراً لانتهاء الحرب الباردة. فتمّ استغلال بذور الإرهاب في بعض مناطق الصراع بخلق جماعات إرهابية مع تضخيم قوة هذه

الجماعات في وسائل الإعلام الغربية كما تم تضخيم الترسانة العسكرية التي كان يمتلكها العراق قبل غزوه من قبل الولايات المتحدة وحلفائها عام 2003. حيث صوّر لنا العراق في حينها على أنه من أقوى الدول عسكرياً.

من اللافت للنظر أن الإرهاب بدأ داخل الدولة، ثم انتقل إقليمياً، وبعدها أصبح ظاهرة دولية ولم يكن هناك أي ارتباط تنظيمي أو فكري بين الفاعلين في دولة ما والفاعلين في دولة أخرى، فقد كان لكل دولة إرهابها الخاص بها. ولكن في الوقت الحاضر، أصبحت صفة "الدولية" تطلق على الإرهاب كونه ينتقل عبر الحدود الدولية، مع وجود ارتباط تنظيمي أو فكري بين الجماعات المنتشرة في هذه الدول.

مع أن تاريخ الإرهاب قديم، ضاربة جذوره في أعماق التاريخ، فإن الباحث يرى أن بداية المحاسبة على الأعمال الإرهابية يجب أن تبدأ مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء هيئة الأمم المتحدة، حيث اتفقت جميع الدول الأعضاء على ميثاقها الذي يتضمن عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم اللجوء للعنف لحل النزاعات فيما بينها.

إن أهم ما يميّز الإرهاب الحديث هو استخدامه لأحدث أنواع المتفجرات، فضلاً عن تطويع التكنولوجيا المتقدمة، واستغلال وسائل الإعلام المرئية منها والمسموعة والمكتوبة، ووسائل التواصل الاجتماعي بما يخدم أهدافها.

كما أن التنظيمات الإرهابية تقتات وتتوسع على حساب بثّ التفرقة والحقد والكراهية بين أبناء الشعب الواحد، مستغلّة الفوارق الدينية أو المذهبية أو العرقية أو العقائدية التي يتشكّل منها نسيج المجتمع الواحد، وبالتالي ضرب الوحدة الوطنية، حيث لا يوجد مجتمع نقي من عرق واحد أو من عقيدة واحدة.

مع أن الجميع متفق على ضرورة مكافحة الإرهاب إلا أن من أهم أسباب عدم نجاعة الجهود الرامية إلى مكافحته في الشرق الأوسط هو تضارب مصالح الدول الكبرى وبعض دول الإقليم وتبادل الاتهامات فيما بينها بدعم التنظيمات الإرهابية. كما يوصي بعضهم بضرورة احتواء التنظيمات الإرهابية التي تتسلح بغطاء الدين من خلال محاججتهم ومناظرتهم بالأدلة الشرعية، أمّا الباحث فلا يرى أملاً كبيراً في إقناع هؤلاء المتعصبين، المتشددين للعدول عن سلوكياتهم الإجرامية لتحقيق أهدافهم، لكن يجب استمرار المحاولة رغم ذلك. كما يجب العمل على خط مواز وهو توعية الشباب وتحصينهم ضدّ أفكار التطرّف من خلال تقديم الأدلة والبراهين المدعّمة بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، واستغلال وسائل الإعلام المتنوعة للوصول إلى قلوب الشباب وعقولهم.

وفي خضم هذا الوضع غير المستقر استطاع الأردن أن يحافظ على أمنه الوطني بفضل حنكة قيادته ووعي شعبه، وتكاتفهم للتصدّي للإرهاب ومنع انتشاره. فضلاً عن التعاون مع بعض الدول الصديقة والشقيقة.

الاستنتاجات

خلص الباحث، ومن خلال الدراسة التي تقدم بها والفرضيات التي انطلق منها، إلى جملة استنتاجات من أهمها ما يلي:

1. الإرهاب ظاهرة دولية عابرة للحدود، لا دين لها ولا وطن. فقد ظهر إرهابيون على مدى العصور ممن اتّبعوا الديانة اليهودية والمسيحية والإسلامية. كما أن الإرهاب ينتقل بالعدوى عبر الحدود بين الدول بفعل وسائل التواصل الاجتماعي وتأثير وسائل الإعلام المختلفة.
2. ما يستهدف الأردن هو الإرهاب الإقليمي المتثل بالتنظيمات الإسلامية المتطرفة مثل "القاعدة" و"داعش" وغيرها من التنظيمات المتطرفة التي تتستر وراء الدين الإسلامي، ولا يوجد هناك أي تهديد يذكر للأردن من منظمات إرهابية دولية يسارية أو غيرها كالتي تتواجد في إفريقيا أو أوروبا أو أمريكا اللاتينية.
3. إن التنظيمات الإرهابية تستغل حالة البطالة والفقر والفساد المنتشر في معظم الدول للترويج لعقيدتها التي تدعو إلى تحقيق المساواة ومحاربة الفساد والمفسدين من خلال طرح "الإسلام هو الحل"، وأن الإسلام يعالج جميع مشاكل المجتمع الإقتصادية والإجتماعية، وأن الدولة الإسلامية هي النموذجية وهي الدولة الفاضلة.
4. استمرار القضية الفلسطينية دون حلّ عادل ودائم يساهم بشكل كبير في انتشار وتمدّد الإرهاب الدولي، كون هذه القضية تعتبر محورية بالنسبة للشعوب العربية والإسلامية، وتستغل في كثير من الأحيان من قبل التنظيمات المتطرفة لتبرير أفعالها الإرهابية.
5. لا يمكن محاربة الإرهاب أو التصدي له بشكل منفرد من قبل أي دولة، طالما أنه عابر للقارات وطالما أن هناك وسائل اتصال تساعد التنظيمات الإرهابية في حشد مؤيديها من جميع أقطار

العالم، كما أنها تساعد على إبرام صفقات السلاح والحصول على التمويل اللازم لبقاء هذه التنظيمات. وبناءً عليه لا بدّ من التعاون مع الدول الأخرى، ابتداءً مع دول الجوار في مجال مكافحة الإرهاب.

6. إن الحلول العسكرية وحدها غير كافية للقضاء على الإرهاب. بل يجب أن يعزِّز ذلك إجراءات أخرى مثل وضع إستراتيجيات متكاملة متوسطة وبعيدة المدى. فالضربات الجوية التي يقوم بها التحالف الدولي ضد الجماعات الإرهابية في كل من العراق وسوريا لا تكفي دون تعزيز هذه الضربات بقوات برية لمسك الأرض وتحريرها من تلك الجماعات. كما أن تدخّل الدول الأجنبية بشكل مباشر وبقوات على الأرض سيؤثر سلباً على نجاعة الإجراءات المتخذة لمحاربة الإرهاب المتثمل بـ "داعش" حاليا، حيث يعطي ذلك ذريعة لتحويل مسار الحرب على الإرهاب إلى مسار حرب صليبية جديدة.

التوصيات

على ضوء الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. وضع سياسات ورسم إستراتيجيات شاملة تعمّق روح الانتماء للوطن وترسّخ مقوّمات الوحدة الوطنية وتشمل إجراءات تحصينية لتقوية المناعة ابتداءً من الأسرة والمدرسة والجامعة ومراكز العمل، للاعتزاز بموروثاتنا الثقافية التسامحية، وذلك من خلال تكليف الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها في مجال التوعية، وتنمية الحس الأمني، وإبعاد أبنائنا عن أجواء الانتماء للجماعات المتطرفة.
2. قيام كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي بإعادة النظر بالمناهج التعليمية الدينية والوطنية ابتداءً من الصفوف الأولى، واختيار الكوادر التعليمية بعناية فائقة وتأهيلها فكرياً بحيث تكون قادرة على تحصين الأجيال القادمة من التطرّف والغلوّ، وتكون مؤهَّلة، لنشر ثقافة التسامح والتعامل مع الآخر بغض النظر عن دينه أو عرقه أو لونه.
3. استمرار وزارة الأوقاف والمقدسات الإسلامية بدورها الديني المعتدل في مقاومة الفكر التكفيري بالفكر المعتدل، من خلال البرامج الدينية والخُطب، واستخدام المساجد والمراكز الدينية، لترسيخ مفاهيم الدين الإسلامي المعتدل، ونبذ التطرّف.
4. إيلاء الشباب عناية خاصة وتوعيتهم من خلال التواصل الدائم معهم وتحسُّس مشاكلهم الاجتماعية والنفسية والاقتصادية وغيرها، وعدم إغفال الاهتمام بالصحة النفسية، نظراً لأن الحالة النفسية هي الأساس في قيام الشباب باختيار منهجهم في الحياة، لاسيما أنهم الفئة المستهدَفة من قبل المنظمات الإرهابية ابتداءً من سن 15 سنة.
5. عدم تهميش أي فئة من فئات المجتمع مهما كان موقفها السياسي أو الديني أو الأيديولوجي، لتفويت الفرصة على التنظيمات الإرهابية لاستغلال هذه الفئات.

6. احتواء الجماعات المتطرِّفة في داخل الدولة الأردنية، وعدم إفساح المجال لهم لجرّ الدولة إلى مواجهة دموية معهم، والعمل على رعايتهم وتوجيههم ومحاورتهم.

7. البحث عن آلية ردع قوية، تمنع أي جهة خارجية من محاولة العبث بأمن الوطن أو الاعتداء عليه، والاعتماد على النفس من الناحية العسكرية/الأمنية والاقتصادية، واستبعاد التفكير بالاستعانة بقوات أجنبية، مع عدم إغفال التنسيق والتعاون المستمر مع الدول الشقيقة والصديقة في مجال تبادل المعلومات الإستخبارية والتدريب، لأغراض مكافحة الإرهاب.

8. دعم موازنات القوات المسلحة الأردنية "الجيش العربي"، والمؤسسات الأمنية، والعمل على تدريب كوادرها ورفع معنوياتهم القتالية لتصل إلى أعلى درجات الجاهزية، للتصدي للإرهاب بكل احتراف.

9. متابعة حثيثة لما يجري من أحداث في دول الجوار ووضع الإستراتيجيات والخطط العملية المناسبة لمواجهة تمدّدها ووصولها إلى الأردن. ومراقبة الحركات المالية، في البنوك، لاسيما المشبوهة منها، للتأكد من أنها لا تستخدم لتمويل التنظيمات الإرهابية أو لخلاياها النائمة، أو للترويج لأفكار متطرّفة.

10. إنشاء مركز أو إدارة لمكافحة الإرهاب، على غرار دائرة مكافحة الفساد، يكون هدفها إجراء الدراسات المتنوعة والتحليلات المتعمقة لظاهرة الإرهاب، لاقتراح سياسات فعّالة لمواجهتها.

11. الاهتمام بوسائل الإعلام المختلفة (المرئية والمسموعة والمقروءة) وتطوير أدواتها ومقارباتها لتكون أكثر فاعلية وحضوراً من خلال التصدي لنشر ثقافة الكراهية مع التركيز على إظهار النواحي الإيجابية للدولة.

12. تكثيف العمل من أجل إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، من خلال التعاون مع الدول الاقليمية والكبرى وهيئة الأمم المتحدة. فالقضية الفلسطينية هي أساس الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

قائمة المراجع:

القرآن الكريم

أولا **<u>المراجع العربية</u>**

أ. **<u>الكتب</u>**

ابراهيم، ماجد موريس(2005) **الإرهاب.. الظاهرة وأبعادها النفسية**، ط1. بيروت: دار الفارابي

ابراهيم، علي (1997) الحقوق والوجبات الدولية في عالم متغير، المبادئ الكبرى والنظام الدولي الجديد، القاهرة: دار النهضة العربية

الأشعل، عبد الله (2003) **القانون الدولي لمكافحة الإرهاب** ط1. القاهرة: مؤسسة الطوبجي

ببادى، نبيل لوقا (2002) **الإرهاب صناعة غير إسلامية** ط1، القاهرة: دار البباوي للنشر

بدران، ابراهيم (1988) **الأردن والوسطية** ط1، عمان: وزارة الشباب

بدران، وآخرون (2003) **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية الاستراتجية**، ط1. القاهرة: المكتب العربي للمعارف

بريماكوف، يفجيني (2004) **العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق**، ترجمة عبد الله حسن ط1. الرياض: مكتبة العبيكان

بوادى, حسنين المحمدي (2004). **الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة**. ط1 الاسكندرية: دار الفكر الجامعي

الترتوري، محمد عوض. و جويحان، أغادير عرفات (2006). **علم الإرهاب الاسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب**، ط1. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع

تشومسكي. نعوم (2003) **القوة والإرهاب جذورها في عمق الثقافة الاميركية**، ترجمة الشهابي

ابراهيم ط1. دمشق: دار الفكر

تشومسكي، نعوم وآخرون (2003) **العولمة والإرهاب حرب امريكا على العالم " السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل**"، ترجمة المزيني حمزة ط1. القاهرة: مكتبة مدبولي

توركماني، حسن 2004. **الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين،** ط1 دمشق: الأولى للنشر والتوزيع

جم، فريدون صاحب، **الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية – مهنتي كملك– أحاديث ملكية،** 1987 الطبعة العربية، ترجمة غازي غزيّل.

الجهماني، ثامر (1998). **مفهوم الإرهاب في القانون الدولي: دراسة قانونية ناقدة،** ط دمشق: دار حوران

الحديدي، هشام (2000) **الإرهاب جذوره وبثوره زمانه ومكانه وشخوصه،** ط1. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية

الحسين بن طلال (1989) **مهنتي كملك،** بغداد: المكتبة العالمية

حسين، نعمت علي (1984) **مشكلة الإرهاب الدولي،** دراسة قانونية، بغداد: مركز البحوث والمعلومات

حماد، كمال (2003) **الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام،** ط1. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

حمدي، طارق عبد العزيز (2008)، **المسؤولية الدولية الجنائية والمدنية عن جرائم الإرهاب الدولي،** ط1. القاهرة: دار الكتب القانونية

راشد، علاء الدين (2005)، **الأمم المتحدة والإرهاب قبل وبعد 11 سبتمبر،** عمان: دار النهضة العربية.

رباح، اسحق محمد (2010)، **قضايا معاصرة سياسية-إستراتيجية-اقتصادية-اجتماعية- ثقافية- تربوية**، ط1. عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

رفعت، احمد محمد. والطيار صالح بكر (1998). **الإرهاب الدولي**، ط1. باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي

الزين، رعد فواز (2011) **تحديات الأمن الوطني الأردني**، ط1 عمان: دار الجليل

السرهيد, عارف محمد مفلح (2008). **الأمن الوطني الأردني وتحدياته الداخلية والخارجية**، ط1. عمان: المكتبة الوطنية الأردنية

شابيرو, إيان (2012) **نظرية الاحتواء ما وراء الحرب على الإرهاب**، ترجمة زيتون وفيق ط1. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

شكري، محمد عزيز (1991) **الإرهاب الدولي، دراسة قانونية ناقدة، ط1** بيروت: دار العلم للملايين

شريف، حسين (1997) **الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط**، ج1 القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب

شمس، محمود زكي. والشامي عمر(2003). **الإرهاب الدولي وزيف امريكا وإسرائيل في ظل قانون العقوبات والقانون الدولي العام**، ط1. دمشق: مطبعة الداودي

الظاهري، خالد صالح (2002)، **دور التربية الإسلامية في مواجهة الإرهاب**، الرياض: دارعالم الكتب

عامر, صلاح الدين، **المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام**، ط1 .القاهرة: دار الفكر العربي

عبد الكافي، اسماعيل عبد الفتاح (2006)، **الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر**، القاهرة:

كتب عربية

عبد الله الثاني ابن الحسين (2011)، **فرصتنا الأخيرة، السعي نحو السلام في زمن الخطر.** ط1 بيروت: دار الساقي

عرفة، محمد السيد (2009) **تجفيف مصادر تمويل الإرهاب،** ط1 ، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

عز الدين، احمد جلال (1986) **الإرهاب والعنف السياسي،** القاهرة: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر

العفيف، أحمد خليف وصالح، قاسم محمد (2005) **التربية الوطنية،** ط1. عمان: دار جرير

العفيف، أحمد خليف وصالح، قاسم محمد (2006) **التربية الوطنية،** ط2. عمان: دار جرير

علي، عبد الرحيم (2007) **الإعلام العربي وقضايا الإرهاب،** ط1. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

العكره، أدونيس (1993) **الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية،** ط1. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر

العيسوي، عبد الرحمن محمد (1994) **الجنون والجريمة والإرهاب،** بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر

الغزال، اسماعيل (1990). **الإرهاب والقانون الدولي،** ط1 بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

الغنيمي، محمد طلعت (1974). **بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي،** ط1. الاسكندرية: منشأة المعارف

الفتلاوي، سهيل حسين (2009) **الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة** ط1. عمان: دار الثقافة للنشر

والتوزيع

الكيالي، وآخرون (1985) **الموسوعة السياسية** ج1 ط2 . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر

محب الدين، محمد مؤنس (1987) **الإرهاب في القانون الجنائي على المستويين الوطني والدولي، دراسة قانونية مقارنة.** القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية

مقلد، اسماعيل صبري (1979) **الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الاساسية،** ط1. بيروت: مؤسسة الابحاث العربية

الملاح, فادي (1993). **سلطات الأمن والامتيازات والحصانات الدبلوماسية،** ط1. الاسكندرية: المطبوعات الأجنبية

موسى، سليمان (1996). **تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958-1995**، ج2، عمان: مكتبة المحتسب

ناصر، ابراهيم (1993). **التربية الوطنية والمواطنة،** عمان: مكتبة الرائد نافع، ابراهيم (1994). كابوس الإرهاب وسقوط الاقنعة، ط1. القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر.

واصل، سامي جاد عبد الرحمن (2008). **إرهاب الدولة في إطار قواعد القانون الدولي العام،** ط1. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة

ويسي، عثمان علي حسن (2011) **الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء احكام القانون الدولي العام،** ط1. القاهرة: دار الكتب القانونية

اليازجي، أمل. و شكري محمد عزيز (2002) **الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن،** ط1. دمشق: دار الفكر دمشق سوريا

يزيد، مهيوب (2011) **مشكلة المعيارية في تعريف الإرهاب الدولي**، ط1. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي

ب. **الرسائل الجامعية**

الشامسي، حميد جاسم علي (2010) **أثر الإرهاب على أمن الخليج العربي ودولة الامارات العربية المتحدة**، رسالة ماجستير، كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية

القطاونة، أحمد ياسين (2012) **الإرهاب من منظور اسلامي**، رسالة ماجستير، كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية

ج. **المواقع الالكترونية**

ابو جودة، الياس، (2015) موقع مجلة الدفاع الوطني، http://bit.ly/1IBrnUh

بانيتا، ليون 6 تشرين أول 2014

http://bit.ly/1Gv3QTm

تيري 18 كانون الأول 2014

http://bbc.in/1TLD02I

الجرادات، بلال عبد الرحيم، موقع الحقيقة الدولية 14 تموز 2015

http://factjo.com/pages/memberdetails.aspx?id=1348

الحسني، عبد الله 11 نيسان 2015

http://bit.ly/1HqbEYd

خليفة، ريم 15 حزيران 2015

http://www.raialyoum.com/?p=272465

داودي، سعاد (2014) **الإرهاب الدولي تعريفه وأسبابه**، منتديات ستار تايمز

http://www.startimes.com/f.aspx?t=33862206

أبو ديه، سعد (2015)

http://bit.ly/1bHH4Q3

أبو رمان، محمد، موقع ساتل

http://bit.ly/1Hpo6fB

الرواشدة، محمد خير موقع جريدة الغد 15 /2/ 2015

http://bit.ly/1KUXAJc

الزاملي، ماجد أحمد، موقع الحوار المتمدن

http://bit.ly/1CtAGJb

أبو زينة، علاء الدين

http://bit.ly/1Ik7lS9

أبو ساق، ابراهيم بن شرفي، موقع الاقتصادية

http://www.aleqt.com/2009/09/05/article_270292.html

الفايز، فيصل 2011/4/5

http://ar.ammannet.net/news/101683

الفضيلات، محمد موقع القلعة نيوز

http://bit.ly/1JMVYT0

كريشان، محمود موقع جريدة الدستور 2014/5/15

http://bit.ly/1cDMj4E

كيري، جون 2 حزيران 2015

http://bit.ly/1DpXTHl

العطي، ردينة موقع أخبار الأردن

http://bit.ly/1Pt0CKM

المشعل، خالد بن عبد الرحمن، والباحوث، عبد الله بن سليمان (2010) **الآثار الاقتصادية للإرهاب الدولي مع التركيز على أحداث الحادي عشر من سبتمبر**. جامعة الامام، الموقع الالكتروني مجلة الابتسامة

http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_202751.html

محمد، حمدان رمضان، (2011) الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي دراسة تحليلية من منظور اجتماعي. **مجلة أبحاث كلية التربية الاساسية**، جامعة الموصل، العراق المجلد 11 العدد1

http://www.iasj.net/iasj?func=issues&jId=79&uiLanguage=ar

مناصير، محمد 2009، موقع عمون، 23/ 2009/8

http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=43959

منشاوي، ابراهيم 2014، موقع المركز الاقليمي للدراسات الإستراتيجية

http://bit.ly/1HJjAck

هاس، ريتشارد 30 آذار 2015

http://cnn.it/19zmIYe

موقع جريدة النهار 12 شباط 2015

http://bit.ly/1HEdkiX

موقع حجاج كارتونز

http://www.hajjajcartoons.com/node/2429

موقع الهيئة العامة للاستعلامات، بوابتك إلى مصر (13 آذار 2015). **الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.**

http://bit.ly/1El8UwD

موقع البوابة 26 حزيران 2015 http://bit.ly/1Hqeyfy

موقع بوابة افريقيا 16 كانون أول 2014 http://bit.ly/1Dlj0zy

موقع وكالة الانباء الأردنية 14 نيسان 2015 http://bit.ly/1ze0It1

موقع القدس العربي 20 شباط 2015 http://www.alquds.co.uk/?p=298959

موقع ويكيبيديا http://bit.ly/1bcVjNB

موقع ويكيبيديا http://bit.ly/1b7t6al

موقع ويكيبيديا http://bit.ly/1CYdUne

موقع ويكيبيديا http://bit.ly/1Ipxhcw

موقع ويكيبيديا http://bit.ly/1RrpvoH

موقع بي بي سي العربية http://bbc.in/1Hjcit8

موقع قناة العالم http://www.alalam.ir/news/1650570

موقع جريدة النهار اللبنانية http://bit.ly/1Mou5S1

موقع المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية RCSS http://bit.ly/1G5YiEs

موقع السفير http://assafir.com/Article/18/384693/AuthorArticle

موقع السفير http://bit.ly/1LboFcF 27 حزيران 2015

موقع سي إن إن العربية 10 أيار 2015

http://cnn.it/1eOANoh

موقع سي إن إن العربية 17 تموز 2015

http://cnn.it/1MgHop4

موقع زيم http://zeyamnews.net/?p=49567

موقع العرب http://www.alarab.co.uk/?id=43387 22 كانون ثاني 2015

موقع العرب http://www.alarab.co.uk/?id=46355 28 شباط 2015

موقع العرب http://www.alarab.co.uk/?id=46937 تاريخ 7 آذار 2015

موقع العرب http://www.alarab.co.uk/?id=47154 تاريخ 10 آذار 2015

موقع العرب http://www.alarab.co.uk/?id=48721 30 آذار 2015

موقع العرب http://www.alarab.co.uk/?id=49056 3 نيسان 2015

موقع العرب http://bit.ly/1CF8VYX 29 حزيران 2015

موقع وكالة الأنباء الأردنية http://bit.ly/1Bbqzbv 14 آذار 2015

موقع الجزيرة نت http://bit.ly/1dflmEX 22 نيسان 2014

موقع جريدة الحياة http://bit.ly/1cKLgzz

موقع رسالة عمان http://www.ammanmessage.com/index.php?lang=ar

موقع وكالة كليوباترا للأنباء http://bit.ly/1HFr9zq 14 أيار 2015

موقع جراسا نيوز http://bit.ly/1SevNaI

موقع المدينة نيوز http://bit.ly/1GV7UPW 14 شباط 2015

موقع طلبة نيوز http://bit.ly/1RoxdQm 17 كانون أول 2104

موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية http://bit.ly/1Gp6bjJ

موقع السكينة http://bit.ly/1JpmjrJ 9 نيسان 2015

موقع السكينة http://bit.ly/1CrZQT1 يوم 11 حزيران 2015

موقع العرب http://www.alarab.co.uk/?id=48721 30 آذار 2015

موقع البلد http://www1.el-balad.com/1431323 11 آذار 2015

موقع سي ان ان http://cnn.it/1eOANoh 10 أيار 2015

موقع القدس العربي http://bit.ly/1GDiliM 21 أيار 2015

موقع دائرة المخابرات العامة الأردنية http://bit.ly/1gx83kz 2007

موقع الجزيرة نت http://bit.ly/1LY76xs 6 كانون الثاني 2015

موقع الشرق الأوسط http://bit.ly/1HlyO1N 23 تموز 2015

موقع الشبكة العربية لحقوق الإنسان http://anhri.net/docs/undocs/aact.shtml 2003

موقع محيط http://bit.ly/1LlrEja 30 آذار 2015

موقع يورو نيوز http://bit.ly/1epTlKv 9 كانون أول 2014

موقع العرب http://bit.ly/1HRBkPJ 25 تموز 2015

موقع دنيا الوطن http://bit.ly/1Mbaxlh 2003

ثانيا: الصحف

أبو وندي، عناد جريدة الرأي 1 آذار 2015

الداوود، محمد خير جريدة الرأي 24 تموز 2015

داوود، هايل الحفيظ، جريدة الرأي 10حزيران 2015

داود، هايل الحفيظ، جريدة الرأي 20 حزيران 2015

الدخيل، زايد جريدة الغد 13 نيسان2015

الدعمة، محمد، جريدة الشرق الأوسط 9 نيسان 2015

دعنا، حمزة جريدة الغد 1 نيسان 2015

الروابدة، عبد الرؤوف جريدة الرأي 4 آذار 2015

فاخوري، رهام جريدة الرأي 2 أيار 2015

الطروانة، محمود جريدة الغد 10 شباط 2015

عبد الرحمن، أسعد، جريدة الرأي 8 آذار 2015

عبد الرحمن، أسعد جريدة الرأي 22 آذار 2015

أبو سماقة، توفيق جريدة الرأي 24 تموز 2015

مبيضين، ابراهيم جريدة الغد 4 نيسان 2014

مظهر، آلاء جريدة الغد 3 آب 2015

جريدة الدستور 1 تشرين الثاني 2014

جريدة الدستور 9 تشرين الثاني 2014

جريدة الدستور 14 أيار 2015

جريدة الرأي 18 شباط 2015

جريدة الرأي 20 نيسان 2015

جريدة الرأي 23 نيسان 2015

جيدة الرأي 5 أيار 2015

جريدة الرأي 10 حزيران 2015

جريدة الرأي 24 تموز 2015

الجريدة الرسمية 3365 تاريخ 7 أيار 2015

جريدة الزمان العراقية تاريخ 7 حزيران 2015

جريدة العرب اليوم 10آذار 2015

جريدة الغد 14 نيسان 2015

ثالثا: المراجع اللغوية

المعجم الوسيط ج1، مجمع اللغة العربية، طهران: المكتبة العلمية، لا يوجد سنة

القاموس الفرنسي لاروس 1994 باريس 17 شارع مونت برناس

القاموس الإنجليزي LONGMAN 2003 ط4 ص 1712

رابعا: الدوريات العربية

الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، **مجلة شؤون عربية** العدد 108 كانون أول 2001

اِلأشعل، عبد الله (2005), مستقبل الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في ضوء الاتجاهات الحديثة، **السياسية الدولية**، العدد 159

سبع، رنا مولود (2011)، ماهية الإرهاب وتأثيره على واقع حقوق الإنسان، فرنسا وبريطانيا أنموذجا، **دراسات دولية**، العدد 49

خامسا : المراجع باللغة الانجليزية

Sloan, Stephen, **Beating International Terrorism : An Action Strategy for Preemption and Punishment** (2012) USA: Air University Press

Yoo, John, **Terrorism, the Laws of War, and the Constitution** (2005) USA: Hoover Institution Press

Sidhu, Parambir Kaur, **Global Terrorism and its Implications for International Relations** (2005) A Thesis submitted to the Faculty of Graduate Studies of The University of Manitoba impartial fulfillment of the requirements of the degree of Master of Arts, USA

Abadie and Gardeazabal (2005) **Terrorism and the World Economy** Harvard University, USA, and University of the Basque Country, Spain

سادسا: المقابلات الشخصية

مقابلة مع رئيس الوزراء الأردني الاسبق الدكتور معروف البخيت يوم 2 أيار 2015

مقابلة مع وزير الإعلام الأردني الدكتور محمد المومني يوم 11 حزيران 2015

مقابلة مع مدير الأمن العام اللواء عاطف السعودي يوم 9 أيلول 2015

مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد محمود ارديسات مدير مركز الدراسات الإستراتيجية في القوات المسلحة سابقا يوم 20 نيسان 2015

مقابلة مع الدكتور تيسير شواش ممثل الأردن في اللجنة الإجتماعية الإنسانية لحلف شمال الأطلسي يوم 15 آب 2015

الملاحق

الملحق رقم 1

الجماعات الإرهابية الدولية

.1	الحرس الثوري المسلح في البرازيل
.2	التجمع البرازيلي ضد الشيوعية
.3	جماعة الأرض والنظام (في كولومبيا)
.4	فرق الموت (تشيلي)
.5	منظمة 17 نوفمبر في اليونان
.6	جماعة الفعل المباشر (فرنسا)
.7	جماعة الألوية الحمراء (ايطاليا)
.8	جماعة بادرماينهوف (ألمانيا)
.9	النازيين الجدد (ألمانيا)
.10	جماعات السيخ الإرهابية
.11	حزب العمال الكردستاني
.12	جبهة الانقاذ الإسلامية (الجزائر)
.13	الجيش السري لتحرير أرمينيا
.14	نمور التاميل
.15	الجماعات الإسلامية في مصر
.16	تنظيم القاعدة
.17	الجيش الجمهوري الأيرلندي
.18	منظمة إيتا لتحرير الباسك
.19	داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام)

بالاضافة إلى منظمات إسلامية عديدة

الملحق رقم 2

خلاصة الحوادث الإرهابية التي قامت بها المنظمات الفدائية في الأردن

خلال السنوات 1968-1970*

نوع العمليات الإرهابية	عدد العمليات الإرهابية
إلقاء قبض على مواطنين وتعذيبهم	7367
قتل أشخاص	845
جرح أشخاص	5781
اقتحام منازل	4663
اغتصاب	411
سرقات	6148
اعتداء على عسكريين ورجال أمن	3407
اعتداء على مدنيين	6252
دهس وصدم	720
تهريب	1875
اعتداء على أملاك الدولة الأردنية	528
تزوير وثائق رسمية	3314

* جريدة الدستور 9 تشرين الثاني 2014

الملحق رقم 3

أسماء المنظمات الفدائية التي كانت تعمل على الساحة الأردنية في السبعينات*

1. منظمة فتح
2. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
3. قوات الصاعقة (منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية)
4. جبهة التحرير العربية
5. الهيئة العاملة لتحرير فلسطين
6. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/ القيادة العامة
7. منظمة فلسطين العربية
8. جبهة النضال الشعبي لتحرير فلسطين
9. الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين
10. قوات التحرير الشعبية
11. المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين
12. كتائب النصر
13. منظمة أنصار

* التل1998

الملحق رقم 4

الاحزاب السياسية الأردنية

3 أحزاب إسلامية، 4 أحزاب قومية، 25 حزب وسطي، 3 أحزاب يسارية*

	اسم الحزب	
.1	حزب الشورى الأردني	اسلامي
.2	حزب الوسط الإسلامي	اسلامي
.3	حزب جبهة العمل الإسلامي	اسلامي
.4	جزب الأَصلاح والتجديد الأردني (حصاد)	قومي
.5	حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني	قومي
.6	حزب البعث العربي التقدمي	قومي
.7	حزب الحركة القومية للديمقراطية المباشرة	قومي
.8	الحزب العربي الأردني	وسطي
.9	الحزب الوطني الأردني	وسطي
.10	الحزب الوطني الدستوري الأردني	وسطي
.11	حزب اردن اقوى	وسطي
.12	حزب الاتحاد الوطني الأردني	وسطي
.13	حزب الأًصلاح الأردني	وسطي
.14	حزب الانصار الأردني	وسطي
.15	حزب البلد الامين الأردني	وسطي
.16	حزب التجمع الوطني الأردني الديمقراطي (تواد)	وسطي
.17	حزب التيار الوطني الأردني	وسطي
.18	حزب الجبهة الأردنية الموحدة	وسطي
.19	حزب الحرية والمساواة الأردني	وسطي
.20	حزب الحياة الأردني	وسطي
.21	حزب الرسالة الأردني	وسطي
.22	حزب الرفاه الأردني	وسطي

.23	حزب الشباب الوطني الأردني	وسطي
.24	حزب الشهامة الأردني	وسطي
.25	حزب العدالة الاجتماعية الأردني	وسطي
.26	حزب العدالة والأًصلاح الأردني	وسطي
.27	حزب العدالة والتنمية الأردني	وسطي
.28	حزب الفرسان الأردني	وسطي
.29	حزب المساواة الأردني	وسطي
.30	حزب جبهة العمل الوطني الأردني	وسطي
.31	حزب دعاء الأردني	وسطي
.32	حزب الوفاء الوطني	وسطي
.33	الحزب الشيوعي الأردني	يساري
.34	حزب الشعب الديمقراطي الأردني – حشد-	يساري
.35	حزب الشعبية الديمقراطي الأردني	يساري

*الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية- المملكة الأردنية الهاشمية

الملحق رقم 5

الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب و التي وقعها الأردن*

1. الاتفاقية المتعلقة بالجرائم وبعض الأعمال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات لعام 1963
2. اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات لعام 1970
3. اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني لعام 1971
4. اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام 1988
5. البروتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني لعام 1988
6. بروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة القائمة في الجرف القاري لعام 1988
7. اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها لعام 1991

*جريدة الدستور يوم 1 تشرين الثاني 2014